

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

ملاحظات الاستثمار في

مدينة الحسن الصناعية في اربط

إعداد الطالب

احمد حسن محمد الشبول

إشراف

الأستاذ الدكتور خليل حماد

٢٠٠١م

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

مجموعات الاستثمار في

مدينة الحسن الصناعية في اربك

إعداد الطالب

احمد حسن محمد الشبول

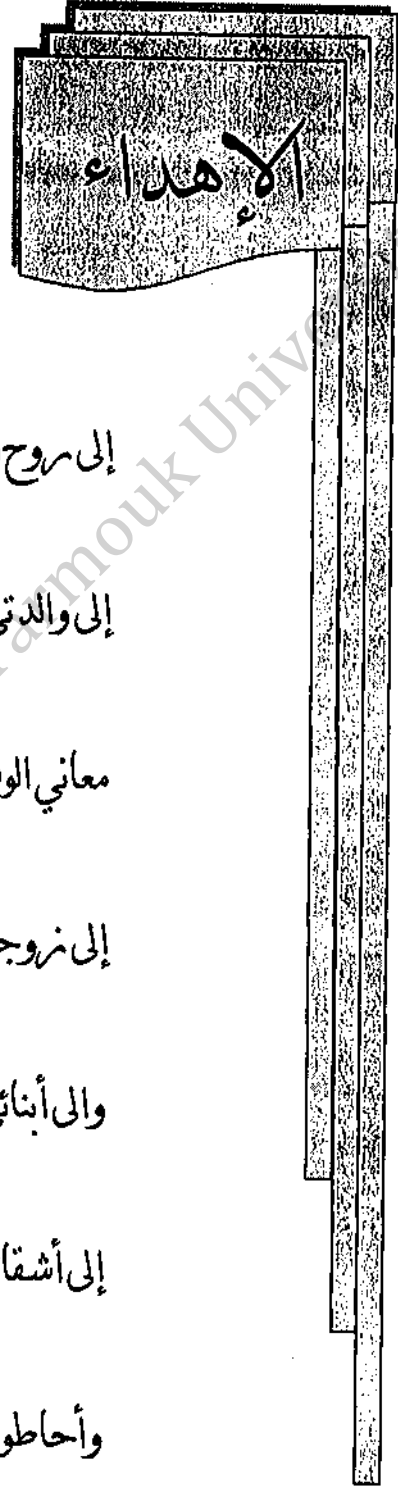
بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٨٣)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة اليرموك

- قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة

- ١.١ د خليل حماد ٢٠٠١/٨/٢١ مشرفاً ورئيساً
- ٢.١ د حسين طلافحة ٢٠٠١/٨/٢١ عضواً
- ٣.١ د محسن النادر ٢٠٠١/٨/٢١ عضواً



إلى الروح والدي رحمه الله.....

إلى والدي العزيرة التي غرست في نفسي كل

معاني الوفاء والمثابرة والولاء.....

إلى نروحي تقديراً لصبرها وتشجيعها لي على الجهد والمثابرة .

وإلى أبنائي مرفاء الدرب.....

إلى أشقائي وشقيقاتي وكل الأهل الذين وقفوا إلى جانبي

وأحاطوني بالرعاية والعطاء.....

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملئ السماوات والأرض وكما يحب ربنا ان يحمد
وينبغي له، وافضل الصلاة والترتيل على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين وبعد :
فانه لا يسعني بعد الانتهاء من هذا الجهد المتواضع إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان
لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد والذين كان لهم الفضل في إتمام هذه الرسالة واخراجها إلى
حين الوجود .

وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور خليل حماد والذي تفضل مشكوراً بالإشراف
على هذه الرسالة وكان لرعايته الدؤوبة لهذه الرسالة بأدق تفاصيلها أبلغ الأثر في إتمام هذا العمل
وإظهاره بالشكل الذي عليه الآن ، فله مني كل الشكر والتقدير والامتنان .
كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور حسين طلافحة في قسم الاقتصاد ،
والأستاذ الدكتور رضوان جرادات في كلية التربية لتفضلهما أيضاً بمراجعة الاستبانة
المستخدمة في الدراسة وتصويبها .

ولا يسعني أيضاً إلا أن أتقدم من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حسين طلافحة والدكتور
حسن النادر على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها ، بما يضمن إثراءها
وإظهارها بالشكل العلمي اللائق .

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور وليد حميدات والدكتور حسن النادر على ما
قدماه لي من نصيح وإرشاد ومساعدة كلما كان ذلك ممكناً .

المبحث

المخط شبول

فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	فهرسة المحتويات
ز	فهرسة الجداول
ط	الملخص بالعربية
١	الفصل الأول
٢	المقدمة
٣	أهمية الدراسة
٤	أهداف الدراسة
٥	مفهوم الاستثمار
٧	المناخ الاستثماري في الأردن
١١	فرضيات الدراسة
١٢	متغيرات الدراسة
١٢	منهجية الدراسة
١٤	اساليب تحليل البيانات
١٥	الدراسات السابقة
١٩	مجتمع الدراسة
٢٠	هوامش الفصل الأول

٢٣ ----- الفصل الثاني تأهيل المدن الصناعية والقطاع الصناعي الأردني -----

٢٤ ----- معنى التأهيل الصناعي -----

٢٤ ----- شروط التأهيل الصناعي -----

٢٦ ----- العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن واسرائيل -----

٣٠ ----- أثر تأهيل المدن الصناعية على الاقتصاد الأردني -----

٣٤ ----- القطاع الصناعي الأردني -----

٣٤ ----- المؤشرات الرئيسية لتطور القطاع الصناعي الأردني -----

٤٣ ----- مشكلات القطاع الصناعي الأردني -----

٤٦ ----- هوامش الفصل الثاني -----

٤٧ ----- الفصل الثالث -----

٤٨ ----- تعريف المدن الصناعية -----

٤٩ ----- نشأة المدن الصناعية -----

٥١ ----- نشأة المدن الصناعية الأردنية -----

٥٣ ----- أهداف مؤسسة المدن الصناعية -----

٥٦ ----- حوافز وامتيازات وخدمات مؤسسة المدن الصناعية -----

٥٩ ----- مشاريع المؤسسة وخططها المستقبلية -----

٦٨ ----- هوامش الفصل الثالث -----

٦٩	الفصل الرابع عرض وتحليل النتائج الإحصائية للدراسة
٧٠	تمهيد
٧٢	وصف مجتمع الدراسة حسب مسح العينة
٧٤	تحليل العوامل التي يتوقع أنها ساعدت في جذب الاستثمارات
٧٤	أولاً: عامل الإجراءات الحكومية والتنظيمية
٧٨	ثانياً: البنية التحتية والأساسية اللازمة للإنتاج
٨٤	ثالثاً: الأسواق والتأهيل الصناعي
٩١	رابعاً: القوى العاملة
٩٧	خامساً: العوائد والتمويل
	تحليل العوامل الأساسية المؤثرة في قرار الاستثمار في مدينة
١٠٢	الحسن الصناعية باستخدام التحليل العملي
١١١	هوامش الفصل الرابع
١١٢	الفصل الخامس ملخص النتائج والتوصيات
١١٣	نتائج الدراسة
١١٦	التوصيات
١١٨	المراجع
١٢٤	الملاحق
١٣٩	الملخص بالإنجليزي

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٣٦	الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابتة	١-٢
٣٧	عدد المشاريع الصناعية للأيدي العاملة في القطاع الصناعي ومساهمته القيمة المضافة للقطاع الصناعي والأسعار الجارية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموها.	٢-٢
٤٠	توزيع الصادرات الأردنية حسب السلع (مليون دينار) للفترة بين (١٩٩٤-١٩٩٩).	٣-٢
٤٢	إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي (مليون دينار وبأسعار الجارية) للفترة بين (١٩٩٢-١٩٩٨)	٤-٢
٧٣	المؤسسات العاملة في مدينة الحسن الصناعية والممثلة في مسح الاستبانة	١-٤
٧٣	جنسية العمالة واتجاه المبيعات في مدينة الحسن	٢-٤
٧٧	الإجراءات الحكومية والتنظيمية.	٣-٤
٧٩	البنية التحتية والأساسية اللازمة للإنتاج.	٤-٤
٨٦	الأسواق والتأهيل الصناعي (QIZ).	٥-٤
٩٤	القوى العاملة.	٦-٤
٩٩	العوائد والتمويل.	٧-٤
١٠٢	الإجراءات الحكومية والتنظيمية (التحليل العاملي).	٨-٤
١٠٤	البنية التحتية الأساسية اللازمة للإنتاج (التحليل العاملي).	٩-٤
١٠٦	(QIZ) الأسواق والتأهيل الصناعي (التحليل العاملي)	١٠-٤
١٠٨	القوى العاملة (التحليل العاملي).	١١-٤
١٠٩	العوائد والتمويل (التحليل العاملي).	١٢-٤

ملخص

محددات الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية في اربد

إعداد الطالب: أحمد حسن الشبول

إشراف الأستاذ الدكتور: خليل حماد

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية العوامل الجاذبة للاستثمار في مدينة الحسن الصناعية من وجهة نظر المستثمرين، وإلقاء الضوء على أهمية التأهيل الصناعي لمدينة الحسن الصناعية وأثره في زيادة حجم الاستثمار المحلي والأجنبي وكذلك إبراز أهمية المدن الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأردني.

ولتحقيق هذه الأهداف تم توزيع استبانة على المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية لأخذ رأيهم في العوامل المؤثرة لجذب الاستثمارات. وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

1. إن عامل الإجراءات الحكومية والتنظيمية المؤلف من التشريعات القانونية الميسرة، وسهولة الإجراءات المتعلقة بقيام الصناعات في مدينة الحسن الصناعية إضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي توفرها قوانين تشجيع الاستثمار، كان له أكبر الأثر في جلب الاستثمارات إلى مدينة الحسن الصناعية.

٢. أظهرت الدراسة أيضاً أهمية اعتماد مدينة الحرس الصناعية، كأول منطقة صناعية مؤهلة في العالم، يمكن لمنتجاتها الصناعية المستوفية لشروط التأهيل الدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الرسوم، وكان هذا التأهيل سبباً رئيسياً في استقطاب شركات استثمارية إلى مدينة الحرس الصناعية وخاصة الأجنبية منها.

تقوم مؤسسة المدن الصناعية بدور فاعل في تنمية القطاع الصناعي من خلال إنشاء وتفعيل دور المدن الصناعية ومساهمتها في خلق فرص العمل في مختلف أقاليم المملكة.

٣. وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في توفير التشريعات الحكومية الميسرة وتحديثها بما يتلاءم والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الأردني في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادية وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع لاتفاقيات التجارة الحرة مع كثير من دول العالم، من أجل تهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات واستقطابها وخاصة إلى المناطق الصناعية.

٤- العمل على تفعيل دور مراكز التدريب المهنية لتأهيل الطلاب ليكونوا كوادر قادرة على التكيف مع التقنيات الصناعية الحديثة.

٥- التأكيد على دعم الدولة لمؤسسة المدن الصناعية لتمكينها من التوسع في إنشاء مدن صناعية جديدة وتعميمها لتشمل جميع أقاليم المملكة.



© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

تسعى كثير من الدول وخاصة الدول النامية إلى تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإلى الاهتمام بتفعيل دور القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي وذلك لتأثيره على النمو الاقتصادي ومساهمته في استيعاب جزء من العمالة الوطنية واستغلال الموارد المحلية في العملية الإنتاجية وخاصة في القطاع الصناعي. وكنتيجة لنجاح فكرة إنشاء المدن الصناعية وخاصة المؤهلة منها مثل مدينة الحسن الصناعية وتمشيا مع التطورات السريعة التي تشهدها العلاقات الدولية في مجال التجارة الخارجية، فإن اهتمام الحكومة الأردنية في الوقت الحاضر يتجه نحو التوسع في إنشاء مزيد من المدن الصناعية وما يرافق ذلك من تطوير التشريعات القانونية والإجراءات الاقتصادية اللازمة لجذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، وتسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال، وذلك لأهمية الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا وزيادة كفاءة المستخدمين، وخلق فرص عمل جديدة. لهذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة الدور الذي تلعبه إحدى مؤسسات الأردن الاقتصادية وهي مؤسسة المدن الصناعية، من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نظرا لتمتع هذه المؤسسة بتوفير كافة التسهيلات والحوافز والإعفاءات الضريبية لإقامة المشاريع الصناعية وتنشيط الحركة التجارية وزيادة حجم الصادرات الأردنية إلى الأسواق العالمية.

وتركز هذه الدراسة على مدينة الحسن الصناعية المؤهلة، حيث تم تأهيل هذه المدينة في عام (١٩٩٨م) وهذا يعني أن جميع المنتجات في مدينة الحسن الصناعية يمكن أن تصدر إلى الأسواق الأمريكية معفية من جميع الرسوم والضرائب الأمريكية، إذا كانت هذه المنتجات تلتزم بشروط التأهيل مع الوكالة التجارية الأمريكية. ويعني دخول البضائع الأردنية إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الرسوم أنها تتنافس البضائع الأخرى من حيث

السعر، لأنها تكون أرخص نسبياً من البضائع التي تخضع إلى الرسوم والضرائب، إضافة إلى ما تتمتع به من توفر العمالة وبأجور منخفضة وهذه ميزة يمكن الاستفادة منها في زيادة الصادرات الأردنية وتحسين الميزان التجاري الأردني، وتوفير العملة الصعبة التي تدعم الاقتصاد الوطني وتزيد من قوة العملة المحلية نسبة إلى العملات الدولية الأخرى. وأهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات إنها تحاول التركيز على ما هيبة التأهيل الصناعي (QIZ) (Qualifying Industrial Zone) والذي تميزت به مدينة الحسن الصناعية، وإمكانية تعميم هذه التجربة على باقي المدن الصناعية في المملكة. حيث تشير البيانات الصادرة عن مدينة الحسن الصناعية لعام ١٩٩٩م أن نسبة الصادرات إلى الأسواق الخارجية تمثل نسبة ٩٠% من حجم المبيعات الصناعية في المدينة، وكذلك فإن عدد القوى العاملة فيها، قد حققت نسبة نمو بلغت ٥٢% عام ١٩٩٩م مقارنة مع عام ١٩٩٨م^(١). وأيضاً سوف يتم التعرف من خلال هذه الدراسة على آراء المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية عن أهم العوامل الجاذبة للاستثمار والتركيز على توجهات وتطلعات المستثمرين المستقبلية نحو مزيد من الاستثمار، وتقديم أهم التوصيات التي من شأنها تحسين المناخ الاستثماري في مدينة الحسن الصناعية المؤهلة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من التوجه العام لدى الحكومات المتعاقبة في الأردن، وسعيها نحو إيلاء موضوع الاستثمار قدراً كبيراً من الاهتمام وخاصة الاستثمار الصناعي، وذلك نظراً لأهمية المرحلة التي يمر بها الأردن نحو أفق التنمية الاقتصادية وإعادة الهيكلة للاقتصاد الأردني، وذلك من خلال العمل على تنشيط القطاع الخاص والسير قدماً نحو الانفتاح الاقتصادي ودخول الأردن في منظمة التجارة العالمية WTO وما ينطوي عليه من تحديات تتطلب تهيئة المناخ الاستثماري المناسب والقادر على خلسق روح المبادرة

والمنافسة، ومن أجل ذلك تقوم الحكومة وباستمرار بإعادة النظر بالتشريعات الاقتصادية وإزالة العوائق والقيود على حركة التجارة وتقديم الحوافز لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على تنمية الصادرات الأردنية وخلق فرص عمل كبيرة، تساعد في حل مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الأردني.

لهذا فإن هذه الدراسة تلقي الضوء على اهتمام الدولة بالتوسع في إنشاء وتطوير المدن الصناعية لتشمل جميع أقاليم المملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المدن الصناعية بالأصل تتمتع بامتيازات وإعفاءات حكومية تدعم القاعدة الصناعية وتعتبر عاملاً مهماً ومناخاً مناسباً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ونخص بالذكر هنا مدينة الحسن الصناعية. لأنها مدينة صناعية مؤهلة اعتباراً من عام (١٩٩٨) وتم اعتمادها من قبل ممثل التجارة الخارجية الأمريكية لتكون أول منطقة صناعية مؤهلة في الأردن، وهذا يعني السماح لمنتجات هذه المنطقة الدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من جميع الرسوم والضرائب، وتعتبر هذه الميزة أكبر حافز لجلب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المستثمرين العرب والأمريكيين والإسرائيليين ودول شرق آسيا. مما يتيح الفرصة لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الصناعة الأردنية وتمكينها من زيادة الفرصة للمنافسة في الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

أولاً: دراسة أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية. من وجهة نظر المستثمرين.

ثانياً: التعرف على آراء المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية وتطلعاتهم المستقبلية نحو تحسين مناخ الاستثمار.

ثالثاً: إلقاء الضوء على أهمية التأهيل الصناعي لمدينة الحرس الصناعية وأثره في زيادة حجم الاستثمار.

رابعاً: أهمية وتطور المدن الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الأردني. وقياس مدى نجاح هذه المدن في تحقيق أهدافها.

مفهوم ومحددات الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار بما يلي:

هو الانفاق من أجل زيادة عناصر الإنتاج وادامتها والانفاق من أجل زيادة المخزون من السلع لمواجهة الطلب المتوقع مستقبلاً.^(٢)

وهو كذلك التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

أ- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

ب- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها^(٣).

وكذلك يعرف الاستثمار: بأنه "مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية"^(٤).

محددات الاستثمار في الاردن :

هناك عوامل اساسية تلعب دوراً هاماً ورئيسياً في تحديد الانفاق الاستثماري في الأردن بشكل عام، وأهم هذه العوامل هو الناتج المحلي الاجمالي، وحجم المساعدات الخارجية للأردن، وزيادة حجم الادخار المحلي إضافة إلى عامل السكان، كل هذه العوامل ترتبط بشكل ايجابي مع حجم الاستثمار في الاردن، بينما يرتبط حجم الاستثمار في الأردن بشكل سلبي مع معدل سعر الفائدة في الأردن.

أما العوامل المحددة للاستثمار الخاص في الأردن، فيمكن إجمالها بعدة عوامل أهمها، سعر الفائدة الحقيقي والذي يرتبط بشكل سلبي مع حجم الاستثمار الخاص، ايضاً هناك علاقة سلبية أخرى بين الاستثمار الخاص في الأردن ومعدل خدمة الدين، ويرتبط كذلك حجم المديونية للناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي مع معدل الاستثمار الخاص، وكما هو الحال في الاستثمار الحكومي، فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي، له ارتباط ايجابي مع معدل الاستثمار الخاص. مع العلم بأن الاستثمار الحكومي يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الخاص في الأردن⁽⁵⁾.

الاستثمار الاجنبي :

هو الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة، بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة، ويرى ستريك (Strake) أن الاستثمار الأجنبي هو أي تدفق للموارد الاقتصادية للغير، بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة الموارد الاقتصادية ويشمل ذلك المساعدات والقروض او الاكتتاب في اسهم البلد المضيف، أو المشاركة مع راس المال الوطني في تأسيس المشاريع المختلفة في البلد المتلقي لتلك الاستثمارات⁽¹⁾. ومما تقدم يتبين أن الاستثمارات الأجنبية بانواعها وأشكالها المختلفة سواء منها المباشر او غير المباشر فإنها

تنتقل بين الدول المختلفة بحثاً عن تحصيل وجني الأرباح والتي تنتج عادة عن الفروقات في أسعار الفائدة بين الدول وكذلك اختلاف أسعار الصرف والتكاليف الإنتاجية بين كثير من دول العالم وغالباً فان تدفق رؤوس الأموال تكون من الدول الصناعية الكبرى التي تملك رؤوس الأموال، والتقنية العالية في الإنتاج، إلى الدول الأقل نمواً وتطوراً وتفتقر إلى رؤوس أموال كافية لإنشاء المشاريع الاقتصادية الكبيرة.

وهناك عوامل كثيرة تؤثر في تدفقات الاستثمارات الخارجية إلى البلدية المضيفة واهم هذه العوامل هو حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نمو هذا الناتج، حيث يعتبر حجم السوق في البلد المضيف للاستثمارات الأجنبية من أهم المتغيرات التي تحدد حجم هذه الاستثمارات كذلك، فإن أسعار الصرف في البلد المضيف لها تأثير على كلفة الإنتاج وعلى حجم الصادرات في البلد المضيف، وهناك أيضاً عوامل أخرى تؤثر في حجم انتقال رؤوس الأموال مثل مستوى المعيشة ومستويات التضخم السائدة في البلد المتلقي للاستثمارات، ودرجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج يؤثر كذلك في انتقال رؤوس الأموال بين الدول، حيث أن سهولة الإجراءات الجمركية وحرية التجارة بين الدول تؤدي إلى تشريع انسياب البضائع ورؤوس الأموال بين مختلف دول العالم^(٧).

المناخ الاستثماري في الأردن

يعرف المناخ الاستثماري في بلد ما على أنه "مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقععه بتوجيه استثماراته إلى ذلك البلد"^(٨).

وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان المناخ الاستثماري

هو مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار^(٩).

وكذلك هو مجمل الأوضاع والظروف السياسية والإدارية والاقتصادية والقانونية

والاجتماعية المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه (١٠).

ومن خلال تعريف المناخ الاستثماري فإنه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام

هي:

١. الأنظمة والقوانين

٢. الوضع الاقتصادي

٣. الأمن والاستقرار وهذا يمثل البعد السياسي.

أولاً: الأنظمة والقوانين:

إن وجود أنظمة وقوانين حديثة ومتطورة تلبي حاجات المستثمرين وتراعي مصلحة البلد المضيف تعتبر من أساسيات ومقومات نجاح المناخ الاستثماري في أي بلد. وخاصة في البلدان النامية ومنها الأردن (١١)، حيث لا يخفى على أحد أن مجمل الصناعات في البلدان النامية تحظى بدعم حكومي يتمثل بحزمة من التشريعات والأنظمة التي تعفى كثيراً من الصناعات المحلية المختلفة من الضرائب والرسوم وذلك من أجل تشجيع هذه الصناعات وتحفيزها على قدرة المنافسة للصناعات المستوردة. ويقابل ذلك إجراءات جمركية متشددة على المستوردات الصناعية التي تنافس الصناعات المحلية.

وتعمل الحكومات الأردنية المتعاقبة على بشكل جدي على مراجعة وتعديل العديد من القوانين والأنظمة التي تكفل تعزيز البيئة الاستثمارية والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ومواكبة متطلبات العولمة والمنافسة العالمية مثل قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥ وتعديلاته وقانون مؤسسة المدن الصناعية رقم ٥٩ لعام ١٩٨٥ وتحتوي هذه القوانين على إعفاءات ضريبية تمثل دعماً مالياً مباشراً للمستثمرين المحليين

والأجانب اضافة الى ما تتضمنه هذه القوانين من تبسيط اجراءات قيام المشاريع الصناعية المختلفة وخاصة في المدن الصناعية الأردنية.

ثانياً: الوضع الاقتصادي

يبين تقرير الاستثمار العالمي لعام (١٩٩٤) (١٢) أهمية الوضع الاقتصادي المناسب لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ويضرب مثلاً في مجموعة الدول التي تضم (إندونيسيا، ماليزيا، وتايلاند والصين). كانت معدلات النمو العالية في الإنتاج الوطني وكذلك وجود أسواق محلية واسعة وانخفاض تكلفة الإنتاج وإتباع هذه الدول لسياسة تحرير التجارة والانفتاح على العالم تمثل هذه العوامل مجتمعة أهم الوسائل لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيزها لزيادة الاستثمارات في البلدان المذكورة. مما ساعد على زيادة حصتها التصديرية العالمية وتشغيل الأيدي العاملة المتوفرة والماهرة وتحقيق وفورات في الميزان التجاري لهذه الدول .

أما واقع الاقتصاد الأردني، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حوالي (٠,٨%) عام ١٩٩٦ مقارنة بـ (١,٨%) عام ١٩٩١ واحتل قطاع الخدمات الدرجة الاولى من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (٦٤,٥%) لعام ١٩٩٦ واحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية بنسبة (٢٢%) لنفس العسام بينما احتل قطاع الإنشاءات الدرجة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت (٨%) من الناتج المحلي الاجمالي وذلك اعام ١٩٩٦. (١٣)

وسجل الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق الثابتة في عام ١٩٩٩ نمواً نسبته (١,٦)% مقارنة مع (١,٧)% عام ١٩٩٨. (١٤) وقد كان التراجع في أداء القطاع الزراعي نتيجة

سنوات الجفاف المتتالية بنسبة ٢٠% اثر كبير في انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أما على صعيد الحساب الجاري الذي يضم الميزان التجاري وميزان الخدمات والتحويلات الجارية، فقد حقق وفرا عام (١٩٩٩) بلغ (٢٨٧.١) مليون دينار أو ما نسبة (٥،٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع وفر عام (١٩٩٨) بلغت نسبة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

مع العلم بأن العجز في ميزان التجارة الأردني قد تقلص عام ١٩٩٩ بنسبة (٧,٧%) لعام ١٩٩٨. وبذلك يكون الانخفاض في نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢٧,٧%) عام ١٩٩٨ إلى (٢٥%) في عام ١٩٩٩. وذلك بسبب زيادة حجم الصادرات بنسبة (١,٦%) وانخفاض المستوردات الإجمالية بنسبة (٣,٣%) عام (١٩٩٩) عن مستوياتها في عام ١٩٩٨.

ثالثاً: توفر الأمن والاستقرار (البعد السياسي)

يعتبر الأردن في طبيعة الدول النامية التي تنعم بالأمن والاستقرار اللازمين لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية، وخاصة بعد توقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل أدى ذلك إلى توطيد الأمن والاستقرار واعطى ثقة أكبر للمستثمر المحلي والأجنبي، ورافق ذلك اهتمام الدولة الأردنية بمدا الديمقراطية، إضافة إلى أن الأردن قطع شوطاً كبيراً في تعزيز دور القطاع الخاص وذلك من أجل تعميم تجربة الخصخصة وصولاً إلى إعادة الهيكلة لقطاعات الاقتصاد الأردني.

هذا وتعد العوامل السياسية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين البيئة الاستثمارية المناسبة، واتخاذ القرارات الاستثمارية الناجحة سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي

(١٥)، وذلك أن أي قرار استثمار يجب ان يكون قد أخذ بعين الاعتبار الأمن والاستقرار موضع الاهتمام لأن ذلك يعني المحافظة على رأس المال المستثمر وضمان حصول العائدات على الاستثمارات خلال مدة الاستثمار، وان عامل الخطورة الناتج عن عدم الاستقرار والاضطراب السياسي في أي بلد يعتبر من العوامل المنفرة والمحددة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية وقيامها بإنشاء المشاريع الاستثمارية وخاصة طويلة الأمد، مثل المشاريع الصناعية التي تعمل على حل كثير من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها كثير من الدول وخاصة الدول النامية وهذه المشاكل تتمثل في انتشار البطالة وارتفاع الأسعار وتدني الدخل لدى الأفراد وضعف القوة الشرائية للنقود . لذلك فإن توفر الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي يعطي المستثمر نوعاً من الثقة الضرورية لاتخاذ قرار بالاستثمار. ذلك لأن الاضطرابات السياسية تؤدي إلى هروب كثير من رؤوس الأموال المحلية إلى بيئات أخرى أكثر أمناً واستقراراً وامتناع المستثمرين الأجانب من المخاطرة في اتخاذ قرارات استثمارية في هذه البلدان.

فرضيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة سيتم اختبار الفرضيات التالية:

١. تؤثر الإجراءات الحكومية والتنظيمية على قرار الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية بشكل إيجابي.
٢. تؤثر البنية التحتية والأساسية اللازمة للإنتاج على قرار الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية بشكل إيجابي.

٣. يؤثر اعتماد مدينة الحسن الصناعية كأول منطقة صناعية مؤهلة في العالم (QIZ) وتوفر الأسواق العربية والأجنبية على قرار الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية بشكل إيجابي.

٤. يؤثر توفر القوى العاملة لدى مدينة الحسن الصناعية والمجتمع المحيط بها على قرار الاستثمار في المدينة الصناعية بشكل إيجابي.

٥. يؤثر عامل الحصول على العوائد المجزية للاستثمار وسهولة الحصول على التمويل الداخلي او الخارجي على قرار الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية بشكل إيجابي.

متغيرات الدراسة

١. المتغير التابع: قرار الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية.

٢. المتغيرات المستقلة وهي:

أ- الإجراءات الحكومية والتنظيمية لدى مدينة الحسن الصناعية

ب- البنية التحتية والأساسية اللازمة للإنتاج في مدينة الحسن الصناعية.

ج- تأهيل مدينة الحسن الصناعية (QIZ) والأسواق العربية والأجنبية.

د- القوى العاملة لدى مجتمع مدينة الحسن الصناعية

هـ- العوائد والتمويل في مدينة الحسن الصناعية.

منهجية الدراسة

أسلوب جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات هما:

أولاً: البيانات المنشورة من تقارير سنوية وقوائم مالية صادرة عن مدينة الحسن الصناعية او من مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، إضافة إلى المعلومات والدراسات النظرية والميدانية المتعلقة بالموضوع، والمتوفرة في المراجع والدوريات والبحوث المتخصصة العربية منها والأجنبية.

ثانياً: البيانات التي جمعها الباحث بطريقة الدراسة الميدانية حيث قام بتوزيع استبانته على مجتمع الدراسة والمكون من المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية /اربد وتتألف هذه الاستبانة من جزأين انظر الملحق رقم (١).

الجزء الأول: يتألف من بيانات عامة عن المستثمر مثل الملكية والقطاع الصناعي الذي استثمر به، وجنسية الأيدي العاملة، واتجاه المبيعات المصدرة من مدينة الحسن الصناعية.

الجزء الثاني: ويتألف من خمسة أقسام رئيسية وهي: القسم الأول: ويتكون من مجموعة أسئلة تتعلق بتوفر التشريعات الحكومية والإعفاءات الضريبية.

القسم الثاني: يدور حول توفر البنية التحتية الأساسية اللازمة للإنتاج وتوفير خدمات مساندة وتكميلية، إضافة إلى توفر المعلومات الكافية عن الصناعات في المدينة.

القسم الثالث: يتضمن مجموعة أسئلة تركز على أهمية التأهيل الصناعي للمنتجات الصناعية في مدينة الحسن وأهمية موقع مدينة الحسن بالنسبة للأسواق العربية والأجنبية.

القسم الرابع: يتعلق بتوفر الأيدي العاملة في المدينة.

القسم الخامس: يركز على تحقيق العوائد نتيجة الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية إضافة إلى توفر التمويل اللازم للاستثمار.

أساليب تحليل البيانات

قام الباحث باستخدام الأسلوب الإحصائي لتحليل بيانات الاستبانة من أجل الوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة، ويتضمن هذا الأسلوب ما يلي:

١. التحليلات الوصفية: وتتضمن إيجاد التكرارات ونسبها والوسط الحسابي لأسئلة الاستبيان، وإيجاد الانحراف المعياري لجميع الإجابات وذلك لكل سؤال على حدة.

٢. استخدام التحليل العاملي. هو احد اساليب التحليل التي تتصف بقدرتها على تصنيف المتغيرات وتجميعها في بناء مرتب على شكل مجموعات تدعى عوامل اساسية، علما بأن كل عامل من العوامل الأساسية المكونة للاستبيان يتكون من مجموعة من المتغيرات والتي هي عبارة عن أسئلة الاستبيان. ويقاس هذا التحليل التباين الكلي المشترك لجميع العوامل ودرجة تفسير كل من العوامل المستقلة للاختلافات في العامل المعتمد. ^(١٦) وحسب المقياس الخماسي (Likert scale) فقد أعطيت الإجابات على أسئلة الاستبيان أرقاما حسب التدرج التالي:

أوافق بشدة: (٥)

أوافق: (٤)

محايد: (٣)

لا أوافق: (٢)

لا أوافق بشدة: (١)

هذا وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical

Package for Social Science (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه

الدراسة.

الدراسات السابقة

١ - دراسة (العزام - ١٩٩٤)^(١٧) وهدفت الدراسة إلى لقاء الضوء وبشكل تفصيلي على مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي وأسباب انتقاله بين الدول المختلفة، واستعراض المنافع الاستثمارية السائدة في الأردن، وبيان جاذبيته للاستثمارات الأجنبية، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الخارجي إلى الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى ان حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي وسعر الصرف وشروط التبادل التجاري تلعب دوراً كبيراً في تفسير تدفقات الاستثمارات الخارجية إلى الاردن.

٢- دراسة (حسن، ١٩٩٧)^(١٨) واستهدفت هذه الدراسة استعراض تطور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني، ودافع الاعتماد عليه، وتقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني على المستوى الكلي، وتوصلت الدراسة إلى أن لرأس المال الأجنبي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأردن كما أظهرت الدراسة أن برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني أدى إلى زيادة حجم الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي وتخفيض عجز الموازنة.

٣- دراسة (مريان، ١٩٩٩)^(١٩) هدفت هذه الدراسة إلى بيان محددات الاستثمار الخاص في الأردن ومساهمة هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي الاردني، وأظهرت نتائج هذه الدراسة، أن كلاً من أسعار الفائدة والاستثمار الحكومي ومعدل خدمة الدين العام وحجم المديونية الاردنية يؤثر بشكل سلبي على حجم الاستثمار الخاص في الأردن، وإن هناك أثراً ايجابياً للنمو الاقتصادي على الاستثمار الخاص في الأردن.

٤-دراسة (رياض الخوري، ٢٠٠٠) ^(٢٠) وهي بعنوان المناطق الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن. وهدفت الدراسة الى بيان الميزات الاقتصادية التي تتمتع بها هذه المناطق واثرها على الاقتصاد الأردني والذي يشهد الان توجه السياسة الاقتصادية الاردنية نحو التوسع في انشاء مثل هذه المناطق في مختلف مناطق المملكة. وخلصت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) في الاردن لها دور كبير في جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل كبيرة تخفف من نسبة البطالة في الاردن.

٥- دراسة (Aswicahyono, Hill, 1995) ^(٢١) وهي بعنوان محددات الملكية الأجنبية للتصنيع في الدول النامية، حالة دراسية لدولة اندونيسيا، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان محددات مشاركة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة في اندونيسيا كحالة دراسية، وأظهرت الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في مشاركة الرأس المال الأجنبي لقطاع الصناعة في اندونيسيا هو مدى توفر الكثافة العمالية اللازمة. ومستوى التقدم التكنولوجي، ومدى القدرة على ترويج وتسويق المنتجات الصناعية إضافة إلى حجم السوق، والسياسة الاقتصادية المحلية.

٦. دراسة (الصرايرة ويونس ١٩٩٨). ^(٢٢) بعنوان الاستثمار في إقليم الشمال وآفاق تطويره، وهدفت الدراسة إلى التعرف على آراء المستثمرين في إقليم شمال إربد حول مجموعة من الأبعاد وهي:

- التعرف على أهم العوامل الجاذبة للاستثمار في إقليم الشمال.
- إلقاء الضوء على السياسات والبرامج المنظمة للاستثمار في الإقليم.
- التعرف على أهم معوقات الاستثمار في إقليم الشمال.
- التعرف على مناخ الاستثمار في إقليم شمال الأردن.

وكانت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

أ. أن اتجاهات المستثمرين نحو بعض العوامل الجاذبة للاستثمار كانت إيجابية.
ب. من جهة أخرى كانت هناك اتجاهات ضعيفة وسلبية لبعض عوامل تنظيم وجذب الاستثمار في إقليم شمال المملكة.

ج. هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه عملية الاستثمار في إقليم شمال المملكة والتي أثرت في قرارات كثير من المستثمرين واتجاهاتهم نحو الراغبين في مزيد من الاستثمارات مستقبلاً.

٧- دراسة (كمشكي ١٩٩٦) (٢٣) بعنوان عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة. تجربة المنطقة الحرة بجبل علي. وكان من أهم أهداف هذه الدراسة هو التعرف على العوامل الرئيسية التي تلعب دوراً كبيراً في جلب المؤسسات للعمل بالمناطق الصناعية الحرة، ومعرفة ما إذا كانت أهمية هذه العوامل تتغير تبعاً لطبيعة نشاط المؤسسة وجنسيته، وذلك من خلال دراسة تجربة المنطقة الحرة بجبل علي، وعلى مسح ميداني لعينة من المؤسسات العاملة بهذه المنطقة. وخلصت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية هي:

أولاً: تتمتع المنطقة الحرة بجبل علي بقدرة متميزة على جلب المؤسسات إليها.
ثانياً: تمثل العوامل الرئيسية التالية الأكثر أهمية لاختيار المؤسسات للمنطقة الحرة بجبل علي موقعا لممارسة أنشطتها وذلك بالترتيب حسب الأهمية النسبية:

١- تسهيلات البنية التحتية المقدمة.

٢- موقع جبل علي.

٣- الأنظمة والقوانين والتشريعات المعمول بها في منطقة جبل علي.

٤- جنسية صاحب المشروع .

٨- دراسة (الحمداني ١٩٩١) ^(٢٤). وهي رسالة ماجستير غير منشورة في الجامعة

الأردنية بعنوان مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، دراسة تطبيقية للتوطن الصناعي

في الأردن وكان من أهم أهداف هذه الدراسة هو:-

- دراسة التوطن الصناعي وتحليل نظرياته وأهميته بالنسبة للدول النامية.

- دراسة دور مؤسسة المدن الصناعية الأردنية في التقليل من تبعثر الصناعات داخل

المملكة وإزالة العقبات أمام المستثمرين الصناعيين الأردنيين.

- محاولة تحديد المشاكل التي تواجهها الصناعات في المؤسسة ودراسة الحلول الممكنة

لها واستعراض أهم السبل الكفيلة التي تجعلها تلعب دوراً أكثر فاعلية.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

أ. أن التوطن الصناعي يعتبر من أهم الأسباب الفاعلة والهادفة إلى تحقيق تنمية صناعية

في الأردن.

ب. أن العوامل التي تؤثر على التوطن الصناعي بشكل عام هي:

١- العوامل الاقتصادية ٢- العوامل الاجتماعية ٣- العوامل الاستراتيجية

ج. إن للحوافز الضريبية وغير الضريبية التي تقدمها التجمعات الصناعية دوراً في

تشجيع الاستثمار، و بما توفره من خدمات ومرافق عامة وتدريب للعمال واستشارات

صناعية.

٩- دراسة (عبد الرحمن ١٩٩٤) ^(٢٥) بعنوان التنمية الصناعية في العالم الثالث، وهي

دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان. وقد ركزت هذه الدراسة

على مجموعة من القضايا أهمها:

- إن عملية إنشاء المناطق الصناعية في العالم الثالث، ترتبط بسياسات التنمية الصناعية أو التوطن الصناعي، وتعكس طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الحديث.

- تعكس عملية التنمية الصناعية والمناطق الصناعية، الكثير من الصعوبات التي تواجهها، وكيفية وضع الحلول لها، وإمكانية تعدد المناطق الصناعية في المراحل القادمة وقد خلصت هذه الدراسة الى اهم النتائج مثل ارتباط عملية إنشاء منطقة الرسيل الصناعية، بواقع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بالسلطنة، وهدفت إلى تغيير نمط الإنتاج الاقتصادي العماني التقليدي وتنوع مصادر الدخل القومي، ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك إبراز أهمية دور القطاع الخاص وتشجيعه لعملية التنمية الصناعية وخاصة في الصناعات التحويلية والتركيز على. هداف منطقة الرسيل الصناعية في العمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات العمانية، توضيح مؤشرات استخدام العمالة المحلية في منطقة الرسيل عن زيادة الاعتماد على القوى العاملة المحلية وخاصة في المراحل القادمة.

مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة: هو المستثمرون في مدينة الحسن الصناعية المؤهلة/ اربد والتي أقيمت في محافظة اربد على مساحة (٤٢٧) دونما، وهي المدينة الصناعية الثانية بعد مدينة عمان الصناعية وقد باشرت عملها عام (١٩٩١)، واستقطبت (٥٨) شركة صناعية بحجم استثماري (١١٥) مليون دينار أردني ووفرت (٦٣٤٣) فرصة عمل، وبتاريخ ١٩٩٨/٣/٦، اعتمد ممثل التجارة الأمريكية مدينة الحسن الصناعية كأول منطقة صناعة مؤهلة في العالم (QI Z). ويعني التأهيل الصناعي، دخول المنتجات المصنعة في هذه

المدينة إلى الأسواق الأمريكية معفاة من كافة الرسوم والضرائب، ونظرا للإقبال المتزايد على الاستثمار في هذه المدينة، فقد تم إنشاء المرحلة الثانية بمساحة (٣٤٤) دونما، وكذلك باشرت مؤسسة المدن الصناعية بالمرحلة الثالثة للتوسعة في مدينة الحسن الصناعية وبمساحة (٢٤٣) دونما وذلك لمواجهة الطلبات المتزايدة على الاستثمار في المدينة. وبهذا يكون عدد الشركات العاملة في مدينة الحسن الصناعية في مرحلتها الأولى والثانية (٦٥) شركة وبحجم استثماري قدرة (١٥٦,٨) مليون دينار أردني استطاعت توفير (١٠٥٨٣) فرصة عمل وحسب ما هو واضح في الملحق (٣-٩)^(٢٦). للفترة (١٩٩١-١٩٩٧) وكما هو مفصل في الفصل الثالث عند الحديث عن المدن الصناعية الأردنية.

هوامش الفصل الأول

١. مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩.
2. William H. Branson, Macroeconomic Theory and policy, 2nd Edition, USA, 1979 P34.
٣. زياد، رمضان. مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، الطبعة الأولى دار وائل للطباعة والنشر، عمان ١٩٩٨ ص (١٣).
٤. احمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، ١٩٩٧، ص (١٩).
٥. نادرة مريان، الاستثمار الخاص واثره على النمو الاقتصادي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن، ١٩٩٩، ص (٨٨،٧٣).
٦. نضال العزام، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن، ١٩٩٤، ص (٤١).
٧. هشام غرايبة، نضال عزام، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، عدد (١) ١٩٩٧، ص (٣٩-٤٠).
٨. سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، بحث مقدم إلي مؤتمر آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٥.
٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد (٧٠)، ١٩٩٣، الكويت، ص (٣).
١٠. حسن مأمون، وموضي الحمود. مناخ الاستثمار ومآزق التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٩٤.
١١. ويلز اليزاجي، العوامل المؤثرة على الموقع الصناعي من خلال التنمية الإقليمية والمحلية، المجلة الدولية العلوم الإدارية، مجلد (١) عدد (٣) ١٩٩٦، ص ص ١٤١-١٦٠.
- 12-UNCTAD, World Investment Report, 1994, (P66,p68,p70)
١٣. نادرة مريان، الاستثمار الخاص واثره على النمو الاقتصادي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٩، ص (٥٦).
١٤. البنك المركزي الأردني - تقرير عام ١٩٩٩.

١٥. هشام غرايبة ، ونضال عزام. محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني ، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد، (١٣) عدد، (١)، ١٩٩٧، ص(٣٦).

١٦. عبد الرزاق الشوربجي، البحث العلمي واستخدام برامج الكمبيوتر الجاهزة، دار العلم للملايين، ط(١) ١٩٩٠، ص(١٣١).

١٧. نضال العزام، مرجع سابق.

١٨. حسن ناصر ، فجوة النمو وراس المال الاجنبي، حالة الاردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الاردن ، ١٩٩٤ .

١٩. نادرة مريان، مرجع سابق.

20.Riad al Khouri ,B,Litt.Free Zones and Qualifying Industrial Zones (QIZ) in Jordan ,The Arab Bank Review,vol,2,No,2,2000.

21..Aswicahyono,H.;Hill,Ha,Determinants of Foreign Ownership in manufacturing ; An Indonesian case study .Journal of Industrial business studies ,Vol ,26,1995.

٢٢. ياسين الصرايرة، احمد حسين. اتجاهات المستثمرين في إقليم الشمال نحو الاستثمار ومعوقاته (دراسة تحليلية) ، بحث غير منشور مقدم الى الندوة الاقتصادية الاولى بعنوان "الاستثمار في إقليم الشمال آفاق تطويره"، والذي نظمه اللجنة التحضيرية في جامعة اربد الأهلية ١٩٩٨ .

٢٣. محمد كمشكي. عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة، تجربة المنطقة الحرة في جبل علي، مجلة التعاون، عدد (٤٣) أيلول، ١٩٩٦ .

٢٤. شيرين الحمداني، مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، دراسة تطبيقية للتوطن الصناعي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، ١٩٩١ .

٢٥. عبد الله عبد الرحمن، التنمية الصناعية في العالم الثالث "دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٢)، عدد(٤٣)، ١٩٩٤ .

٢٦. بيانات غير منشورة صادرة عن مدينة الحسن الصناعية لعام ٢٠٠٠ .

الفصل الثاني
تأهيل المدن الصناعية والقطاع
الصناعي الأردني

- معنى التأهيل الصناعي: (Qualifying industrial Zone (Q. I. Z)

تعتبر أية منطقة محددة ومعتمدة من قبل الحكومة الأمريكية ومصنفة من قبل السلطات المحلية والتي تكون هذه المنطقة المؤهلة ضمن أراضيها، وتكون منتجات هذه المنطقة الصناعية مستوفية لشروط التأهيل والمعتمدة من قبل لجنة مشتركة يكون أحد أعضائها ممثلاً عن الحكومة الأمريكية، فإنه يسمح لهذه المنتجات الصناعية الدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الرسوم أو التعرفة الجمركية ولا تخضع لقيود التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية وطلب المعاملة بالمثل^(١) ولا يوجد حد أعلى لحصص الإنتاج في المناطق الصناعية المؤهلة لغايات التصدير إلى الأسواق الأمريكية، بمعنى لا يوجد نظام (Quata) للبضائع المصدرة من المدن الصناعية المؤهلة إلى الأسواق الأمريكية. وجدير بالذكر أن أول مدينة صناعية مؤهلة في العالم هي مدينة الحسب الصناعية في أريزونا^(٢)، وتم ذلك في ١٩٩٨/٣/٦ وكذلك تم اعتماد مدينة الكرك الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في عام ١٩٩٩.

شروط التأهيل الصناعي:

يشترط لتأهيل المنتجات الصناعية في المناطق الصناعية المؤهلة، أن لا تقل القيمة المضافة التصنيعية للسلعة المنتجة عن ٣٥% من القيمة المقدرة. ويمكن اختيار أي من الطرق الثلاثة التالية لاعتماد المنتجات الصناعية من ضمن السلع المؤهلة.

الطريقة الأولى: أن لا تقل نسبة القيمة المضافة التصنيعية للسلعة المنتجة داخل المناطق

الصناعية المؤهلة عن ٣٥% ومقسمة كالتالي:

أ. ١١% من أصل أردني

ب. ٨% من أصل إسرائيلي (٧% للمنتجات المصنعة بالتقنيات الحديثة)

ج. أما النسبة المتبقية من الإنتاج فيمكن أن تكون من داخل المناطق الصناعية المؤهلة أو

الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية.

الطريقة الثانية: أن يقوم المصنع الأردني والمصنع الإسرائيلي بالمحافظة على نسبة لا

تقل عن ٢٠% لكل منهما من إجمالي كلفة الإنتاج في المناطق الصناعية المؤهلة.

الطريقة الثالثة: دمج الطريقتين السابقتين، بحيث يمكن للطرف الواحد المساهمة بـ

٢٠% من إجمالي كلفة الإنتاج، ويساهم الطرف الآخر بالحد الأدنى للقيمة المضافة في

المنطقة الصناعية المؤهلة، (١١,٧ من أصل أردني و ٨% من أصل إسرائيلي، ٧%

للمنتجات المصنعة بالتقنيات الحديثة).

ونتيجة التأهيل للمنتج الصناعي في مدينة الحسن الصناعية، فإن المستثمر يستطيع

أن يوفر أو يتجنب النسب الجمركية التالية والمفروضة على المنتجات الصناعية المصدرة

إلى الأسواق الأمريكية والتي لم تحصل على التأهيل الصناعي.

١. ٢٠% - ٣٠% رسوم على المنسوجات والألبسة الجاهزة.

٢. ٢٥% - ٤٨% رسوم على الأحذية الرياضية.

٣. ١٨ - ٣٤% رسوم على أدوات الطبخ والحمامات والمطاعم.

٤. ٧٥% رسوم على أدوات (العطور والتواليت الكحولية).

٥. ٤٩% رسوم على الأدوية والبنسلين ومشتقاتها.

٦. ٤٥% رسوم على العلاجات البيطرية.

ويجب ان يقدم المصنّع تقريراً يوضح للجنة المشتركة كافة المعلومات حول المنتجات الصناعية في منطقة التاهيل والمصدرة الى الأسواق الأمريكية و تشمل المراحل التالية:

١. وصف للمواد المراد استيرادها وكمياتها وأرقامها وعلامات التغليف.
٢. وصف العمليات الخاصة بإنتاج المواد في الضفة الغربية وقطاع غزة، او منطقة التاهيل الصناعي او إسرائيل، وتحديد التكاليف المباشرة لعمليات التصنيع.
٣. وصف المواد المستخدمة في إنتاج المواد الصادرة أصلاً من الضفة الغربية او قطاع غزة او إسرائيل او منطقة التاهيل الصناعي وإصدار بيان خاص بتكلفة المواد أو قيمتها.
٤. وصف العمليات وقيمة التكلفة للمواد الأولية المستوردة من الدول الأجنبية والتي تدخل في صناعة المنتجات الصناعية في منطقة التاهيل الصناعي او إسرائيل او الضفة الغربية او قطاع غزة ليتم تصديرها الى الأسواق الأمريكية.
٥. وصف التكاليف واصل وقيمة المواد الأجنبية المستخدمة في إنتاج المنتجات الصناعية والتي لم يتم تصنيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة او منطقة التاهيل الصناعي، وذلك لتأهيلها كمواد منتجة في هذه المناطق.^(٣)

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وإسرائيل

تشير الاحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الاردنية للفترة الواقعة بين (١٩٩٦/١/١-١٩٩٩/١٢/٣١) ان الصادرات الاردنية الى اسرائيل بلغت

(٤,٣ ١٧,٦ ٢٤,٢ ٣٧,٥) مليون دينار على التوالي. وكانت الواردات الاردنية

من اسرائيل (٢,٠٦ ٩,٧ ١٥,٨ ٢٠,٦) على التوالي ولنفس الفترة. (٤)

وتدل هذه الارقام على تحسن التبادل التجاري بين الاردن واسرائيل بعد اعتماد مدينة

الحسن الصناعية كاول منطقة صناعية مؤهلة في العالم بدليل ان حجم الصادرات الاردنية

والواردات مع اسرائيل قد تضاعف بعد عام ١٩٩٨ وكما تشير ارقام الملحق رقم (٣-٨)

لعام ٢٠٠٠ ان حجم الصادرات من مدينة الحسن الى اسرائيل حوالي (٤٠) مليون دينار

اردني تشكل المحيكات بشتى انواعها نسبة ٨٥% من حجم هذه الصادرات.

١- الاتفاقيات الموقعة:

أولاً: تم توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة إسرائيل، بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٥، وذلك تطبيقاً لما ورد في معاهدة

السلام الموقعة بين حكومتي البلدين بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٩٤.

واهم ما تضمنته الاتفاقية ما يلي:

أ. يقوم الطرفان باتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري

بينهما.

ب. إنهاء كافة أشكال المقاطعة ومنح كل طرف للطرف الآخر معاملة الدولة الأولى

بالرعاية في كافة الأمور المتعلقة بمنتجات أحد الطرفين في النطاق الجمركي

للطرف الآخر، خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والتخليص

الجمركي والترانزيت، باستثناء المزايا والمنافع التي منحها او سيمنحها أي من

الطرفين لدولة أخرى وفقاً للاتفاقيات الدولية.

ج. تم الاتفاق على إنشاء لجنة أردنية إسرائيلية مشتركة للتعاون الاقتصادي تهدف إلى تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية.

ثانياً: تم بتاريخ ١٦ / ١١ / ١٩٩٧، التوقيع على اتفاقية بين البلدين بخصوص المنطقة الصناعية، وذلك استناداً لمتطلبات الجزء التاسع من قرار تطبيق منطقة تجارة حرة مؤهلة (Q.I.Z) في اربد، بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب ذلك انفتحت الحكومة الأردنية مع الحكومة الإسرائيلية على تأسيس لجنة مشتركة تتولى المسؤوليات التي تتعلق بتحديد الشركات الموجودة ضمن المنطقة الصناعية المؤهلة في اربد، علماً أن البضائع المصنعة داخل المنطقة من قبل الشركات المحددة من قبل اللجنة سيكون لها حق الدخول الى الولايات المتحدة بدون دفع أية رسوم اذا التزمت بشروط التأهيل. وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود التالية:

أ. الحدود الجغرافية للمنطقة الصناعية:

تحدد كل من دولة إسرائيل والحكومة الأردنية، المناطق الإقليمية التابعة لكل دولة لاعتمادها بحيث يكون دخول البضائع لهذه المناطق بدون رسوم أو ضرائب بغض النظر عن منشأ هذه المواد، وتقوم السلطات الجمركية في كل دولة باتخاذ إجراءات خاصة من شأنها تسهيل وتسريع انسياب البضائع في الدخول والخروج من هذه المناطق الحرة، وكذلك التأكد من الالتزام ببنود هذه الاتفاقية.

ب. التعاون الاقتصادي

نظراً لان أحد أسباب توقيع هذه الاتفاقية هو زيادة التعاون الاقتصادي بين الحكومة الأردنية، والحكومة الإسرائيلية فقد تم تشكيل لجنة مشتركة أردنية إسرائيلية وبعضوية أمريكية بصفة مراقب، بغرض تحديد السلع المؤهلة للاستفادة من الميزة التي

توفرها المنطقة المؤهلة وفقاً لشروط التأهيل الصناعي، وهي ان لا تقل نسبة القيمة المضافة التصنيعية للسلعة المنتجة داخل المناطق الصناعية المؤهلة عن ٣٥%، منها ٨% من اصل إسرائيلي وبحيث تملك هذه اللجنة الصلاحية بقبول او رفض المنتجات الصناعية في المناطق المؤهلة ليكون مسموحاً لها الدخول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من كافة الرسوم والضرائب. (٥)

ج. قواعد المنشأ:

نصت الاتفاقية بين الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية بخصوص صناعة المحيكتات والملابس الجاهزة، على ان يتم تطبيق اتفاقية الاورغواي (٥) الخاصة بتعليمات المنشأ وبغض النظر عن مصدر مدخلات الإنتاج الداخلة الى المنطقة الصناعية او الخارجة منها.

د. الإجراءات الحكومية

تم الاتفاق بين الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية على مساعدة السلطات الأمريكية لتوفير المعلومات الوافية عن البضائع المصدرة الى الأسواق الأمريكية والتحقق من أنها مستوفية الشروط اللازمة حسب اتفاقية التأهيل الصناعي الموقعة بين الطرفين.

هـ. مباشرة تنفيذ هذه الاتفاقية:

تدخل هذه الاتفاقية موعداً التنفيذ بعد اتخاذ الإجراءات الرسمية والضرورية من قبل

الطرفين، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في قطر يوم ١٦/١١/١٩٩٧.

(٥) مادة (urn) ٢٥٩٢ القسم (٢٣٤) الخاص بتعليمات المنشأ وتوضح هذه المادة مقدار التعرفة الجمركية

المرتتبة على مدخلات الانتاج المتعلق بالملابس والمنسوجات.

ثالثاً: تم توقيع اتفاقية النقل البري بين البلدين بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٦، وأصبحت سارية المفعول بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٦، إلا أن عمليات نقل البضائع بواسطة السيارات الشاحنة بين البلدين بدأت بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٦، بعد صدور الأحكام الخاصة بذلك. (١)

أثر تأهيل المدن الصناعية على الاقتصاد الأردني (Q. I. Z)

أولاً: قطاع التجارة الخارجية:

إن التأهيل الصناعي للمدن الصناعية في المملكة يعطي المنتجات الصناعية في هذه المدن ميزات اقتصادية نسبية لا تتوفر لدى المنتجات الأخرى ومن مناطق غير مؤهلة صناعياً ذلك ان قبول هذه المنتجات في الأسواق الأمريكية ودخولها معفاة من كافة الرسوم والضرائب، يعني هذا أنها نسبياً أرخص من البضائع المشابهة لها والمصدرة الى الأسواق الأمريكية مضافاً إليها الرسوم والضرائب.

وهذا يعطي المنتجات الصناعية في هذه المدن المؤهلة قوة تنافسية سعريه تجعلها اكثر قبولاً ورواجاً في الأسواق الأمريكية. وهذا بدوره يؤدي الى زيادة مستوى الصادرات الأردنية الى الولايات المتحدة الأمريكية فيتحسن بذلك الميزان التجاري الأردني مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة أن الأسواق الأمريكية تعتبر من الأسواق الكبيرة وذات قوة شرائية عالية نظراً لارتفاع مستويات الدخل لدى المجتمع الأمريكي. مع العلم بأنه لا توجد حصص محددة لكميات المنتجات المصدرة الى الأسواق الأمريكية والتي مصدرها المدن الصناعية المؤهلة. وهذا يمثل حافزاً كبيراً للمستثمرين الأجانب وخاصة الشركات الأمريكية الكبيرة التي تملك استثمارات متعددة في مختلف دول العالم. إضافة إلى الشركات الآسيوية التي تملك رؤوس أموال كبيرة وايدي عاملة ماهرة ورخيصة نسبياً، ولكن تبحت عن أسواق كبيرة ومناسبة مثل الأسواق الأمريكية لذلك فلن

هذه الشركات تكون لها الفرصة الاستثمارية المناسبة في الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة لتمكنه من الوصول إلى الأسواق الأمريكية، وهذا ما تم فعلياً في مدينة الحسن الصناعية، حيث استقطبت هذه المدينة استثمارات أجنبية كبيرة وخاصة من دول آسيوية، حيث بلغت عدد الشركات في نهاية عام (٢٠٠٠) والتي حصلت منتجاتها على التأهيل الصناعي (٩) شركات و برأسمال تقريباً (٤٠,٥) مليون دينار وكانت هذه الاستثمارات متخصصة في إنتاج الملابس الجاهزة والنسيج والمحيطات. أدت إلى إحداث أكثر من (٦٠٠٠) فرصة عمل تمثل تقريباً (٥٠%) من عدد العاملين في مدينة الحسن الصناعية. ويوضح الملحق رقم (٣-٨) ان نسبة الصادرات الصناعية من المنسوجات في مدينة الحسن الصناعية تمثل (٥٣%) من حجم الصادرات الكلية حيث ان ٩٠% من هذه الصادرات يذهب الى الأسواق الأمريكية والإسرائيلية.

ثانياً: قطاع النقل:

تساهم الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية على تنشيط وتفعيل قطاع النقل في الأردن بشكل عام. وفي إقليم الشمال بشكل خاص وذلك على مستوى النقل (الشحن) الآليات الكبيرة، المتعلقة بنقل البضائع من وإلى المدينة وخاصة من إسرائيل، حيث ان شروط التأهيل تلزم الصناعات المؤهلة في مدينة الحسن على استيراد ما نسبته (٨%) كمداخلات إنتاج يكون منشأها إسرائيل، ولان معظم المنتجات الصناعية المؤهلة في مدينة الحسن الصناعية مثل الألبسة والمحيطات تكون نسبة التصدير الى الأسواق الأمريكية عالية جداً وتقارب ١٠٠% فان هذا يتطلب نقل جميع المنتجات من مدينة الحسن الصناعية الى موانئ التصدير، حيث تشكل تكاليف النقل والشحن نسبة عالية من تكاليف الإنتاج. مثل هذه السلع، لذلك فإن المنتجات الصناعية سوف تنقل من المدينة

بواسطة الشاحنات الكبيرة الى موانئ التصدير سواء في حيفا او العقبة، وفي كلتا الحالتين سوف تستخدم لهذه الغاية سيارات الشحن المناسبة لهذا الغرض. لذلك يزداد الطلب قطاع على قطاع النقل في الأردن ، مما يحسن من مستوى دخل هذا القطاع وازدهاره، مع الإشارة إلى أن الأردن يفتقر الى نظام نقل بواسطة السكك الحديدية.

إضافة إلى زيادة نشاط النقل بواسطة الحافلات الكبيرة والمتوسطة الخاصة بالعمالين في مدينة الحسن من باصات النقل المتوسطة والكبيرة التي أدى تركيز العمالة في مدينة الحسن الصناعية إلى ما يزيد عن (١٣) الف عامل الى الطلب الشديد على وسائل النقل المختلفة والتي نشطت بشكل ملحوظ لتقوم بنقل العمال من وإلى مدينة الحسن الصناعية بأوقات مختلفة. حيث يتطلب العمل في مدينة الحسن توفير خدمة النقل بشكل دائم نظراً لطبيعة العمل في الشركات الصناعية والتي تعتمد نظام العمل الإضافي للعمل بكامل طاقة المنشأة وخاصة أن المنتجات المصنعة في الشركات المؤهلة يتم تسويق منتجاتها بالكامل إلى الأسواق الخارجية. بسبب الطلب الشديد على هذه المنتجات من قبل الأسواق الأمريكية.

ثالثاً: قطاع العمالة

يأتي الاهتمام بتحفيز الاستثمارات واستقطابها الى الأردن ضمن السياسات الاقتصادية التي اعتمدت الانفتاح الاقتصادي والدخول في منظمات التجارة العالمية الحرة، كأسلوب لإعادة الهيكلة الاقتصادية الأردنية و لكافة القطاعات من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة الأردنية، وذلك من أجل الوصول الى تنمية وطنية شاملة تعالج الكثير من الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني ومنها مشكلة البطالة التي تتنامى نسبتها وأعباؤها على الاقتصاد الأردني يوماً بعد يوم وذلك بسبب

انخفاض معدلات الإنفاق الاستثماري المحلي الذي يخلق فرص العمل، وذلك لضعف الادخارات المحلية الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل بشكل عام في المجتمع الأردني، ونتيجة لذلك جاءت سياسة مؤسسة المدن الصناعية بإنشاء المسدن الصناعية بالقرب من الكثافات السكانية والتي غالباً ما تفتقر إلى منشآت صناعية كبيرة تستقطب أعداداً كبيرة من القوى العاملة المحلية، فقامت هذه المؤسسة بإنشاء مدينة الحسن الصناعية في محافظة اربد ولقربها نسبياً من محافظة المفرق، وذلك من أجل تخفيف معدلات البطالة بين القوى العاملة، وخاصة ممن يقل مستواهم العلمي عن الثانوية العامة، حيث ان نسبة البطالة لهذه الفئة من المستويات التعليمية للمتعللين عن العمل بلغت (٦٢%) في عام ١٩٩٦^(٧) وهي من أعلى النسب للمتعللين عن العمل، وهذا ناجم عن النمو الضعيف في الطلب على العمال غير المهرة في المجتمع الأردني، إضافة الى ارتفاع معدلات البطالة في قطاع العمالة النسائية الأردنية، حيث ان سوق العمل الأردني يتسم بميله لصالح الذكور دون الإناث، حيث أن نسبة البطالة بين الإناث بلغت (٣٤,١%) في سنة ١٩٩٦^(٨). وذلك بسبب ان الذكور غالباً ما يجدون الفرصة المناسبة للعمل حيثما توفرت في سوق العمل، بينما الإناث لا يجدن فرصة العمل المناسبة في كثير من الأحيان نظراً لطبيعة العادات والأعراف السائدة في المجتمع الأردني، حيث يقوم الذكور في الدور الرئيسي في تأمين لقمة العيش كذلك فإن وظائف الإناث تتركز في مهن محددة مثل التدريس في قطاع التربية والعمل في وزارة الصحة.

وحيث ان المشاريع الصناعية القائمة في مدينة الحسن الصناعية المؤهلة يتركز أغلبها في إنتاج الملابس والمحيطات ويعتمد بشكل كبير على الأيدي العاملة غير الماهرة سواء من الإناث او من الذكور مع التركيز على عمل الإناث، حيث ان مهنة العمل في

النسيج والمحيطات ثلاثم بشكل كبير القطاع النسائي، فإن هذه المشاريع استقطبت أعدادا كبيرة من العمال غير المهرة ومن الجنسين حيث يربو العاملون في المشاريع الصناعية التي تنتج المنسوجات والملابس الجاهزة على (٨٠٠٠) ثمانية آلاف عامل وبحجم استثماري يزيد على (٨٠) مليون دينار أردني. وبذلك تمثل العمالة في قطاع المنسوجات في المدينة الصناعية أكثر من ٧٠% من حجم العمالة الكلي في مدينة الحسن الصناعية، وإن نسبة الاستثمار في الصناعات النسيجية القطنية يزيد عن ٥٠% من حجم الاستثمار الكلي في مدينة الحسن الصناعية (١).

القطاع الصناعي الأردني

المؤشرات الرئيسية لتطور القطاع الصناعي الأردني

أولاً: تطور القيمة المضافة، نسبتها، ومعدل نموها.

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشير الجدول رقم (٢-١) إلى أن الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الصناعي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الثابت في عام ١٩٩٦ كانت (١٦,٢%) وفي عام ١٩٩٩ كانت نسبة المساهمة (١٦,٩%) وبمعدل مساهمة نسبي ما بين الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩) هي ١٦% وكما هو مبين في الجدول رقم (٢-٢) يلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي الأردني، قد ارتفعت من (٥٣٦,٨) مليون دينار بالأسعار الجارية إلى (٨٠٦,٨) مليون دينار بالأسعار الجارية وذلك في عام ١٩٩٩. وتمثل هذه المبالغ القيمة المضافة في القطاع الصناعي

والتي تعني الفرق بين الإنتاج الصناعي وتكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة في القطاع الصناعي.

ويضم القطاع الصناعي الأردني، الصناعات الاستخراجية التي تتكون من إنتاج الفوسفات والبوتاس والتعدين والمحاجر، وغيرها من الصناعات الاستخراجية، وقد ساهمت هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦، حوالي (٢,٥%)^(١٠). مع ملاحظة إن صناعة الفوسفات والبوتاس تمثل الجزء الأكبر من إنتاج الصناعات الاستخراجية، إضافة إلى الصناعات الاستخراجية، فإن القطاع الصناعي الأردني، أيضا يضم الصناعات التحويلية. وأهم هذه الصناعات هي صناعة الملابس، والمنسوجات والجلود، والصناعات الكيماوية والسجائر، والصناعات الهندسية والغذائية وغيرها. ومما يجدر ذكره إن الصناعات التحويلية والاستخراجية تساهم وبشكل كبير في نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، ذلك إن هذه الصناعات كان معدل نموها بسعر الكلفة الثابت ٢,٨% في عام ١٩٩٩^(١١).

جدول رقم (٢-١)

الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة

النسبة المئوية (%)

الثابت

القطاع	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٦,١	٦,٣	٥,٣	٥,٧	٤,٥
الصناعة	١٧,٨	١٦,٢	١٦,٨	١٦,٨	١٦,٩
الكهرباء والمياه	٣,٥	٣,٧	٣,٩	٣,٨	٤,٠
الإنشاءات	٨,٥	٧,٩	٦,٩	٥,٨	٥,٧
مجموع قطاعات الإنتاج السلعي	٣٥,٩	٣٤,١	٣٢,٩	٣٢,٠	٣١,١
التجارة والمطاعم والفنادق	٤,٧	٥,٠	٥,٨	٤,٧	٤,٦
النقل والاتصالات	١٤,٣	١٥,٣	١٥,٢	١٦,٨	١٧,٩
خدمات مالية وعقارية وأعمال	٢١,٧	٢١,٨	٢١,٩	٢٢,١	٢٢,٢
منتجات الخدمات الحكومية	٢٠,٩	٢١,٢	٢١,٥	٢١,٤	٢١,٣
خدمات أخرى	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٣,٠	٢,٩
مجموع قطاعات الخدمات	٦٤,١	٦٥,٩	٦٧,١	٦٨,٠	٦٨,٩
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩. جدول رقم (٤)، ص(١١).

جدول رقم (٢-٢)

عدد المشاريع الصناعية والأبدي العاملة في القطاع الصناعي ومساهمة القيمة المضافة
للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموها للفترة
(١٩٩٩-١٩٩٢)

السنة	عدد المشاريع الصناعية في المملكة	عدد العاملين في الصناعة	القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالمليون دينار	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة	نسبة مساهمة الصناعة في الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (مليون دينار)	نسبة العمالة الصناعية إلى إجمالي العمالة في الأردن %
١٩٩٢	١٨٥٩٢	١٠٦٢١٨	٥٣٦,٨	-	%١٥,١	٣٥٣٧,١	%١١,٤
١٩٩٣	١٨٩٨٠	١٠٨٣٤٢	٥٣٤,٢	٠,٠٠٤-	%١٤,٤	٣٨٥٨,٧	%١١,٣
١٩٩٤	٢٠٥٣٥	١٢٨٠٠٩	٦٦٣,٨	٠,٢٤	%١٥,٦	٤٢٤٦,٩	%١١,٧
١٩٩٥	٢٢٨٨٠	١٣٥٧٦٥	٧٣٧,٤	٠,١١	%١٦,١	٤٥٦٠,٨	%١٢,٠٢
١٩٩٦	٢٣٣٥٨	١٣٨٩٥٠	٦٩٤,٦	٠,٠٥-	%١٤,٧	٤٧١١,٠	%١٢,١
١٩٩٧	٢٣٩٦٤	١٤٢٦٦٧	٧٦١,٣	٠,٠٩	%١٥,٤	٤٩٤٥,٨	%١٣,٨
١٩٩٨	٢٤٦٩٢	١٤٢٠٣٦	٧٧٩,٥	٠,٠٢	%١٥,٠	٥١٨٠,٠	%١٣,٥
١٩٩٩			٨٠٦,٨	٠,٠٣	%١٥,٢	٥٢٣٣,٠	%١٣,٤
المعدل				(٠,٠٦)	(%١٦,٧)		(%١٢,٤)

* البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، المسح الاقتصادي (١٩٩٨-١٩٩٣)

* حسين طلافحة (مصدر سابق ص ص ١٨-٢٣)

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة حسب من قبل الباحث.

* نسبة مساهمة الصناعة في الإنتاج المحلي الإجمالي حسب من قبل الباحث.

وكذلك فإن القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشقبة الاستخراجي والتحويلي قد حقق

نمو قدره (٣%) في عام ١٩٩٩، مقابل نمو قدره ٢% عام ١٩٩٨ حسب الجدول رقم

(٢-٢)، ويعزى هذا النمو الملموس في هذا القطاع إلى الزيادة في إنتاج خامات البوتاس

عام ١٩٩٩، وارتفاع قيمة الصادرات بنسبة (١٢,٨%)، في حين تراجع نسبة صادرات

الفوسفات بنسبة (١٧,٦%)، وكذلك تراجعت صادرات الصناعات التحويلية، نظراً

لإنخفاض الطلب الخارجي على هذه الصناعات .

ثانياً: مساهمة قطاع الصناعة في الصادرات الأردنية

تساهم الصادرات الصناعية الأردنية بشكل كبير في حجم الصادرات الوطنية

الإجمالية، إذ بلغت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات الوطنية عام

١٩٩٤ بنسبة ٩٠%. وفي عام ١٩٩٩ بنسبة ٨٨% وبمعدل مساهمة ما بين الفترة

(١٩٩٤-١٩٩٩)، وكما هو واضح في الجدول رقم (٣-٢) بنسبة ٨٦,٦% وهذه نسبة

تعتبر مرتفعة قياساً إلى القطاعات الأخرى. حيث زادت قيمة الصادرات الصناعية من

(٧١٦) مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى (٩٢٤) مليون دينار عام ١٩٩٩، وهذا يشير إلى

الاهتمام الكبير الذي يوليه القطاع العام ولقطاع الخاص لقطاع الصناعة والتركيز على

زيادة الصادرات الصناعية من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية وزيادة قدرة

الصناعة الوطنية على المنافسة للسلع الأجنبية من حيث السعر والجودة، ومن خلال

تطوير حزمة من التشريعات الملائمة لتشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره في عملية

التنمية وإيجاد الحوافز المتمثلة بالإعفاءات الضريبية والتشريعات القانونية والتنظيمية التي

تقوم على أساس الانفتاح والتحرر والتوجه نحو نظام السوق في الإنتاج والتصديق وإدارة

الموارد الاقتصادية بكل كفاءة واقتدار، حتى نصل إلى معدلات نمو عالية في الإنتاج المحلي الإجمالي تكون فيه نسبة الصادرات الصناعية العنصر الأهم في الصادرات. وكما يتضح من الجدول رقم (٢-٣) فإن معدل نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة من (١٩٩٤ - ١٩٩٩) كان ٣%، وهو نفس نسبة نمو الصادرات الوطنية الكلية. وتشكل خامات الفوسفات والبوتاس أهم الصادرات الصناعية الاستخراجية إذ بلغت قيمة الصادرات من الفوسفات في عام ١٩٩٤ حوالي (١٠٠) مليون دينار وارتفعت إلى (١٠٥) مليون دينار في عام ١٩٩٥ وبلغت الصادرات من خامات الفوسفات في عام (١٩٩٦) ما قيمته (١٢٧) مليون دينار. أي بمعدل نمو سنوي مقداره ٢٠% تقريباً وكما هو مبين في الجدول رقم (٢-٣). وكذلك ارتفعت صادرات خامات البوتاس من (٩٣) مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى (١٢٢) مليون دينار في عام ١٩٩٥، ثم في عام (١٩٩٦) زادت الصادرات حتى وصلت إلى (١٢٦) مليون دينار بمعدل نمو بلغ ١٧% خلال هذه الفترة. ويعود تراجع الصادرات الصناعية في عام ١٩٩٥ إلى الانخفاض في الطلب الخارجي على هذه الصناعات وذلك بسبب اعتماد الصناعات الاستخراجية على الأسواق الأجنبية. أما الارتفاع في حجم الصادرات الصناعية في الأعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ فيعود سببه إلى الزيادة الظاهرة في حجم الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة لتوفر الأسواق الأمريكية الكبيرة ذات القوة الشرائية العالية.

جدول رقم (٢-٣)

توزيع الصادرات الأردنية حسب السلع (مليون دينار) (١٩٩٤-١٩٩٩)

١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	السلع
٣١٩	٣٥٤	٣٢٨	٣٨٢	٣٤٠	٢٨٢	التعدين
١١٥	١٣٩	١٣٤	١٢٧	١٠٥	١٠٠	الفوسفات
١٢٦	١١١	٩٨	١٢٦	١٢٢	٩٣	البوتاس
٧٨	١٠٣	٩٥	١٢٩	١١٣	٨٩	الأسمدة
٦٣٠	٥٩١	٦٠٥	٥١٣	٥٨٢	٤٣٤	الصناعات التحويلية (عدا الأسمدة)
٩٢٤,٠	٨٨١,٣	٨٨٥,٨	٨٧٩,٧	٩٠٥	٧١٦	مجموع الصادرات الصناعية
١٠٣	١٣١	١٠٩	٨٧	٨٣	٧٨	الصادرات الزراعية
١٠٥١	١٠٤٦	١٠٦٧	١٠٤٠	١٠٠٥	٧٩٤	الصادرات الوطنية
%٨٨	%٨٤	%٨٣	%٨٥	%٩٠	%٩٠	نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الوطنية
٢٤٧	٢٣١	٢٣٤	٢٤٨	٢٣٦	٢٠١	السلع المعاد تصديرها
١٢٩٨	١٢٧٧	١٣٠١	١٢٨٨	١٢٤١	٩٩٥	اجمالي الصادرات الاردنية
%٠,٠٤	%١	%٤	%٢-	%٢٨	-	نسبة نمو الصادرات الصناعية السنوية

* المصدر: غرفة صناعة عمان، الأردن، حقائق وأرقام (١٩٩٤-١٩٩٦)، أيار ١٩٩٧، مجلة العمل،

جدول رقم (٢)، ص ١٢.

* نشرات البنك المركزي الأردني، إعداد مختلفة.

* البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩.

ثالثاً: العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي:

تبين من خلال الاطلاع على الجدول رقم (٢-٤) أن عدد العاملين في قطاع الصناعة الأردني قد ارتفع من (١٠٦٢١٨) عامل في عام ١٩٩٢ إلى (١٤٢٠٣٦) عامل في عام ١٩٩٨ أي بزيادة نسبتها ٣٣% خلال الفترة من عام (١٩٩٢ إلى ١٩٩٨). وكانت نسبة العمالة الصناعية إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد الأردني تتراوح بين ١١% في عام ١٩٩٢ و ١٤% في عام ١٩٩٨ وبمعدل متوسط عن الفترة السابقة هو (١٢,٤%) وان هذا التسارع في نمو العمالة الصناعية يعكس الأهمية النسبية التي يتمتع بها القطاع الصناعي من بين القطاعات الأخرى، حيث إن هذا القطاع يعول عليه كثيراً في زيادة الاستخدام ورفع كفاءة العامل الأردني، لهذا السبب سعت الحكومة الأردنية من خلال تشريعاتها القانونية وتنفيذها للبنية التحتية اللازمة لقيام الصناعات المختلفة في المملكة، وخاصة إنشاء مدن صناعية ومناطق تجمع صناعي، لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية سريعة ومدروسة لتوطين صناعاتهم في هذه المدن الصناعية. مثل مدينة سحاب الصناعية ومدينة الحسن الصناعية، التي تعتبر مناخاً جاذباً للاستثمار لما تتمتع به من بنية تحتية ملائمة وتوقيع تجارة حرة مع الدول الأجنبية والعربية، أدى ذلك إلى فتح أسواق خارجية للمنتجات الأردنية وخاصة الصادرات من مدينة الحسن الصناعية إذا أنها تستطيع الوصول إلى الأسواق الأمريكية إذا كانت متوافقة مع الشروط التجارية حسب التأهيل الصناعي (QIZ) الذي تتمتع به مدينة الحسن الصناعية.

أما إنتاجية العامل الصناعي الأردني، فقد تراوحت بين (٥٠٥٣,٧) دينار لكل عامل وذلك في عام ١٩٩٢ و (٥٤٨٨,١) دينار لكل عامل في عام ١٩٩٨ وقد تراوح معدل هذه الفترة بـ (٥٢٠٣,٥) دينار وكما يظهر من الجدول رقم (٢-٤).

جدول رقم (٢-٤)

إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي / مليون دينار وبالأسعار الجارية (٩٢-٩٨)

السنة	القيمة المضافة لقطاع الصناعة	عدد العاملين في قطاع الصناعة	إنتاجية العاملين في قطاع الصناعة	نسبة نمو الإنتاجية %
١٩٩٢	٥٣٦,٨	١٠٦٢١٨	٥٠٥,٧	-
١٩٩٣	٥٣٤,٢	١٠٨٣٤٢	٤٩٣٠,٧	٢-%
١٩٩٤	٦٦٣,٨	١٢٨٠٠٩	٥١٨٥,٦	٥%
١٩٩٥	٧٣٧,٤	١٣٥٧٦٥	٥٤٣١,٤	٤%
١٩٩٦	٦٩٤,٦	١٣٨٩٥٠	٤٩٩٨,٩	٧-%
١٩٩٧	٧٦١,٣	١٤٢٦٦٧	٥٣٣٦,٢	٧%
١٩٩٨	٧٧٩,٥	١٤٢٠٣٦	٥٤٨٨,١	٣%

• المصدر: جدول رقم (١)

• إنتاجية العاملين في قطاع الصناعة ثم احتسابها بقسمة القيمة المضافة لكل سنة على عدد العاملين

في نفس السنة من قبل الباحث.

قام الباحث باحتساب إنتاجية العامل في القطاع الصناعي الأردني، باستخدام

طريقة القيمة المضافة، ويتم ذلك باستبعاد قيمة مستلزمات الإنتاج (المواد الخام والوقود)،

حيث إن هذا المؤشر يعطينا حكماً أكثر دقة عن كفاءة القوى العاملة، وتقدم دليلاً واضحاً

عن أهمية زيادة الحوافز والامتيازات المقدمة للعاملين ودورها في تحسين مستوى

إنتاجيتهم. وبذلك تكون معادلة إنتاجية العامل الأردني كالتالي:

إنتاجية العامل = القيمة المضافة الإجمالية ÷ عدد العاملين^(١٢)

مشكلات القطاع الصناعي الأردني

إن المشكلات والتحديات التي يعاني منها قطاع الصناعة الأردني لا تختلف كثيراً عن التحديات التي تتسم بها قطاع الصناعة في كثير من الدول النامية. وبالرغم من تركيز الخطط الخمسية التنموية الأردنية على قطاع الصناعة وإعطائه الأولوية في الاهتمام والتمويل وتطوير التشريعات التي تستخدم في نمو القطاع الصناعي، إلا إن هذا القطاع لازال يواجه بعض المشاكل الأساسية التي تحد من قدرته في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ويمكن إجمال هذه المشكلات على النحو التالي

(١) يعتبر عدم توفر الإمكانيات المادية للصناعات الأردنية أحد المحددات الرئيسية في تطوير ونمو الصناعات المحلية وقدرتها على مواكبة الصناعات العالمية من حيث المنافسة السعرية والمنافسة التقنية. حيث إن تحديث الصناعات ومواكبة التقدم التقني المبني على البحث العلمي واستخدام التكنولوجيا الحديثة غير متوفر للصناعات الأردنية التي في مجملها تتكون من صناعات صغيرة ومتوسطة من حيث الإنتاج وتوفير فرص العمل، علماً إن ٩٨% من مجموع الصناعات الأردنية هي صناعات صغيرة ومتوسطة .

(٢) يشكل صغر حجم السوق المحلي التحدي الرئيسي الثاني الذي يواجه الصناعة الأردنية وضعف القوة الشرائية لدى المجتمع الأردني، الذي بدوره ينعكس على حجم الإنتاج، وضعف الطلب على المنتجات والخدمات. مما يؤدي إلى اضطرار القائمين على الصناعة المحلية للبحث وباستمرار عن أسواق عربية أو أجنبية لتسويق منتجاتهم، علماً بأن الأسواق العربية وبالرغم من وجود اتفاقيات تجارية

بين الدول العربية إلا ان هذه الأسواق غالباً ما تكون غير مستقرة، وفي كثير من الأحيان تكون عرضة للتغير والانكماش تبعاً للظروف السياسية العامة. ومعلوم ان التجارة العربية البينية تراوح مكانها بنسبة ضعيفة لم تتجاوز ٨% من حجم التجارة العربية الكلية على مدار السنوات الماضية. وكذلك مما ساهم في ضعف السوق المحلي الأردني، هو قلة عدد السكان قياساً إلى كثير من الدول النامية، والتي تتمتع بكثافة سكانية عالية، والتي تستوعب نسبة عالية من الإنتاج المحلي. وقد أدى صغر السوق المحلي إلى انخفاض العمل بكامل الطاقة الإنتاجية للصناعة، حيث ان متوسط الطاقة الإنتاجية المعطلة في كل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة هو (٣٩,٣%، ٥٥,٤%، ٤٦,٤%)، إضافة إلى ضعف مؤسسات التسويق على تسويق المنتجات الصناعية الأردنية مما انعكس سلباً على قدرتها التنافسية.

(٣) ضعف البحث والتطوير في القطاع الصناعي، بالرغم من أهمية البحث والتطوير في تقدم وقدرة الصناعة على المنافسة والديمومة، إلا ان نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في القطاع الصناعي الأردني لا زالت ضعيفة جداً، حيث لم تتجاوز هذه النسبة (١,٣%) في الصناعات الكبيرة، و(٠,٣%) في الصناعات المتوسطة و(٠,١%) في الصناعات الصغيرة، وتعتبر هذه النسب مساهمة منخفضة جداً من مخصصات الإنفاق على تحسين مستوى الإنتاج الصناعي وبدل على عدم الاهتمام بشكل عام على أهمية البحث العلمي في تطوير وإنعاش الصناعات المختلفة.

(٤) قلة الموارد الأولية اللازمة للإنتاج، سمة من سمات القطاع الصناعي الأردني. وباستثناء خامات الفوسفات والبوتاس والأسمت، فإن الأردن يعتبر دولة فقيرة

بموارده الطبيعية، حيث يستلزم على المصنع الأردني استيراد مواد الأولية ومدخلات الإنتاج من الخارج، وهذا يعتبر معوقاً هاماً من معوقات الصناعة الأردنية، حيث إن استيراد مدخلات الإنتاج وخاصة الأساسية منها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أثمانها وضعف منافستها للمنتجات الصناعية الأخرى، إضافة إلى أن اعتماد الصناعة المحلية في الحصول على مقوماتها الإنتاجية من الأسواق الخارجية، يجعلها عرضة للتأثر بما لطروف العالمية المتباينة والتي تتغير وتتبدل نتيجة لعوامل كثيرة يصعب حصرها ولا مجال هنا لتفصيلها، وبالنتيجة تقلل من قدرة المنتجات الصناعية المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية. (١٣)

(٥) ضعف قوة الروابط الجاذبة الخلفية والأمامية لاقتصاديات الدول النامية بشكل عام والاقتصاد الأردني، بشكل خاص، حيث إن تعاون القطاعات الإنتاجية في الأردن وتشابكها يعتبر ضعيفاً، كذلك إن روابط الجذب الأمامية المباشرة وغير المباشرة ضعيفة أيضاً. وبالرغم من أن درجة تقدم اقتصاد أي بلد تكون انعكاس لقوة روابط الجذب الخلفية والأمامية لقطاعاته الإنتاجية المختلفة، إلا أن هذه الصفة نفتقر إليها اقتصاديات الدول النامية ومنها الأردن. و متوفرة في اقتصاديات الدول المتقدمة (١٤).

هوامش الفصل الثاني

1. Clarifying Q.I.Z (Qualifying Industrial Zone) Questions and Answers, Publication of Jordan Industrial Estates Corporation (JIEC),1999.
 ٢. بيانات غير منشوره صادرة عن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية لعام ٢٠٠٠.
 ٣. وزارة الصناعة والتجارة الأردنية. بيانات غير منشورة عام ٢٠٠٠
4. Ministry of Industry and Trade in Jordan.
Internet ,Http:11www.Mit.Gov.Jo/eco-For.htm
5. Ministry Of Industry And Trade In Jordan
--Internet, http: 11 www. Mit. Gov. Jo/Is-1.htm-2000
- 6 American – Israeli Cooperative Enterprise
Internet, http: 11 www. Us. Israel. Org/jsourc/peace/Irbid-html,2000
٧. حسين طلافحة، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني (١٩٦٨-١٩٩٦)،
١٩٩٨، ص (٥٥).
٨. حسين طلافحة، مصدر سابق، ص (١٠٧).
٩. بيانات خاصة عن مدينة الحسن الصناعية غير منشورة.
- ١٠- عمر محمد وديان، قطاع الصناعة في الاردن واقع وطموحات ، مجلة العمل
العدد (٨٥/٨٦)، ١٩٩٩، ص (١١) .
- ١١- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ ص (١٥).
- ١٢- ، محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، كلية التجارة، جامعة
الإسكندرية، ١٩٩٢، ص (٢٠١).
- ١٣- عمر وديان ، مرجع سابق ص (١٤).
- ١٤- ، عبد، عبد الحميد خرا بشة، روابط الجذب الأمامية والخلفية للاقتصاد الأردني، مجلة
أبحاث اليرموك، مجلد (١٣) عدد (١) سنة ١٩٩٧، ص (١١).

الفصل الثالث

- مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
- تعريف المدن الصناعية
- نشأة المدن الصناعية الأردنية
- نشأة المدن الصناعية الأردنية
- أهداف مؤسسة المدن الصناعية
- حوافز ومزايا مؤسسة المدن الصناعية
- مشاريع المؤسسة وخططها المستقبلية

٣ - ١ تعريف المدن الصناعية

لقد عرف قانون المدن الصناعية الأردنية، مفهوم المدن الصناعية بأنها "مساحة من الأراضي الواقعة خارج حدود البلديات أو داخلها، يحدد استعمالها كمنطقة صناعية بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المعمول به، وتخصص لاحتواء الصناعات والخدمات اللازمة لها والتي يقرر مجلس الوزراء بناءً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة اعتبارها مدينة صناعية لتدار من قبل المؤسسة وفق أحكام هذا القانون^(١).

المستعمرة الصناعية (Industrial Estates)

كما يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن مساحة من الأراضي لها مواصفات خاصة وتقام عليها مجموعة من الأبنية تناسب المشروعات الصناعية الصغيرة التي سوف تنتقل إليها، ثم تزود بمجموعة من الخدمات الضرورية لشاغلي هذه الأبنية، والهدف الرئيسي من إقامة المستعمرات الصناعية هو تشجيع المنظمين، والعمل على تنمية الصناعات الصغيرة، هذا فضلا عن الاختيار المناسب لمواقع الصناعات، كذلك فإنه يمكن حل كثير من مشكلات الصناعات الصغيرة. مثل نقص الأيدي العاملة الماهرة، نقص الآلات، نقص الأجهزة المالية والتسويقية^(٢).

وأيضاً هناك المناطق الصناعية الحرة وتعرف بأنها مناطق محددة المساحة ومسورة داخل الحدود الجغرافية للدول، وعادة ما تكون مواقعها بالقرب من الموانئ أو المطارات. وتتميز بأنظمتها الخاصة التي تختلف بصورة ملحوظة عن الأنظمة السائدة في البلد التي تتواجد فيه. وتوجد أشكال عديدة للمناطق الصناعية الحرة، من أهمها المناطق والمناطق الاقتصادية الخاصة (Export Processing Zones) الحرة للصادرات.

(^٣) (Science Parks) والمناطق العلمية (Special Economic Zones)

٣-٢. نشأة المدن الصناعية

تعود نشأة المدن الصناعية إلى عصور بعيدة، ومنذ زمن الإمبراطورية الرومانية، حيث نشأت العديد من المدن التجارية والاقتصادية على شواطئ البحر المتوسط بعد ذلك شهدت كثير من دول العالم تحولات في النشاطات الاقتصادية شملت تحولا من النشاط الزراعي الذي كان سائدا إلى النشاط الصناعي وخاصة بعد انتشار أفكار التحرر الاقتصادي والاتجاه نحو نظام السوق مما أدى إلى انتعاش وتوسع إنشاء المناطق الصناعية في معظم الدول الصناعية^(٤). كذلك فقد شهدت كثير من الدول النامية عمليات إنشاء وتأسيس مدن صناعية وفق خطط تنموية شاملة مع تزويدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لعمليات الإنتاج الصناعي. وعلى سبيل المثال لا الحصر مؤسسة المدن الصناعية الأردنية والتي أنشئت عام ١٩٨٠، حيث قامت بإنشاء مدينة عمان الصناعية عام ١٩٨١، ثم قامت بتنفيذ مدينة الحسن الصناعية عام ١٩٩١ ومدينة الكرك الصناعية عام ١٩٩٨، وهناك خطط طموحة لإنشاء مدن صناعية في كل إقليم من أقاليم المملكة. و على المستوى العربي، يوجد الكثير من المدن الصناعية، مثل منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان، وكذلك المنطقة الصناعية بجدة في المملكة العربية السعودية، والمنطقة الصناعية الحرة (جبل علي) في الإمارات العربية، وهناك عدة عوامل لعبت دورا كبيرا في انتشار المناطق الصناعية في الدول النامية منها^(٥):

أولا: ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وإسهامات الشركات متعددة الجنسيات في إقامة الاستثمارات المختلفة في عدة دول نامية مستفيدة من الامتيازات والإعفاءات التي تقدمها الدول الفقيرة للشركات الاستثمارية الكبيرة لتحفيزها واستقطابها للقيام باستثمارات كبيرة الحجم، تؤدي إلى خلق فرص عمل كبيرة، وتساعد على نقل التقنية الصناعية إلى

الدول المضيفة كي تلعب دورا فاعلا في النمو الاقتصادي، ولتحقيق أهداف التنمية الشاملة التي تسعى إليها مجمل الدول النامية.

ثانيا: حرص بعض الدول المتقدمة على تركيز صناعاتها التحويلية في الدول النامية، بسبب ارتفاع تكاليف الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة، وانخفاضها في الدول النامية، من حيث توفر وانخفاض معدلات الأجور للأيدي العاملة في الدول النامية وانخفاض تكاليف نقل البضائع والسلع المنتجة نتيجة قربها من الأسواق المستهدفة من قبل شركات الدول الصناعية، حيث تحظى هذه الصناعات بميزة نسبية عالية، تتنافس من خلالها المنتجات العالمية الأخرى بانخفاض أسعارها مما يجعلها بالنهاية تسيطر على الأسواق وتحقق عوائد ربحية عالية.

ثالثا: نجاح كثير من الدول النامية في إنشاء الصناعات التحويلية، وذلك بسبب توفر مقومات الإنتاج، مثل الطاقة، والقوة العاملة وتوفر الأسواق، والموقع الجغرافي المناسب الذي يشجع عمليات التصدير بسبب توفر الموانئ والطرق البحرية والقرب من الأسواق الكبيرة ذات القوة الشرائية العالية.

رابعا: توجه الدول النامية نحو التنمية الصناعية، وتشجيع القطاع الخاص لأخذ زمام المبادرة وقيادة عملية التنمية الاقتصادية بإعطائه الحوافز والامتيازات والإعفاءات الضريبية المناسبة لإنشاء الصناعات المختلفة التي تلبي حاجات السوق المحلي المتزايدة، وكذلك الاتجاه نحو نمو الصادرات الصناعية. وقد تم ذلك بربط إنشاء المدن الصناعية، بالسياسات الاقتصادية والاستراتيجية التنموية في الدول النامية، حيث عملت كثير من الدول النامية ومنها الأردن على توفير الإمكانيات الفنية والإدارية وإنشاء بنية تحتية متكاملة لقيام الصناعات المختلفة، ورافق ذلك أيضا تطوير التشريعات القانونية وتسهيل

الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمارات في قطاع الصناعة وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية في المدن الصناعية، وتأهيل المنتجات الصناعية لتمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية مثل تأهيل مدينة الحسن الصناعية في إربد وكذلك تأهيل مدينة الكرك الصناعية في الكرك، بحيث تدخل هذه المنتجات الأسواق الأمريكية المستوفية شروط التأهيل معفية من جميع الضرائب والرسوم المفروضة وبدون تحديد لكميات السلع المصدرة لهذه الأسواق.

٣-٣. نشأة المدن الصناعية الأردنية:

إن ظروف إنشاء المدن الصناعية في الأردن، لا تختلف كثيرا عن الظروف المتوفرة في الدول النامية، حيث جاءت عملية إنشاء المدن الصناعية لمواكبة تطبيق التنمية الصناعية التي تبنتها السياسات الاقتصادية في الأردن، فقد تم إنشاء مؤسسة المدن الصناعية عام ١٩٨٠، وذلك بمشاركة فاعلة بين القطاع العام والخاص، وتم اختيار موقع مدينة عمان الصناعية (منطقة سحاب)، لتكون باكورة المدن الصناعية في الأردن، حيث تم اختيارها كموقع صناعي، نظرا لموقعها الجغرافي المناسب وقربها من العاصمة عمان، حيث تتركز معظم الصناعات الأردنية، وتتوفر رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص استثمارية مناسبة إضافة إلى توفر الأيدي العاملة، حيث تقع هذه المدينة الصناعية بالقرب من أكبر تجمعين سكانيين في الأردن هما العاصمة عمان ومدينة الزرقاء، وهذا العامل يمكن المستثمر من الحصول على عمالة منخفضة الأجور نسبيا.

لهذا كله ساهم كل من القطاع العام والخاص بتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار وذلك بتوفير البنية التحتية الأساسية والملائمة للإنتاج الصناعي وتعزيزها بالتشريعات القانونية المحفزة، للاستثمارات المحلية والأجنبية، وبعد نجاح إنشاء مدينة عمان الصناعية، وزيادة

الطلب على إنشاء مدن صناعية أخرى تخدم الصناعة المحلية، وتوفر فرص عمل للأيدي العاملة المحلية التي تبحث عن فرصة عمل، فقد ارتأت مؤسسة المدن الصناعية إنشاء مدينة صناعية في شمال المملكة وبالقرب من التجمع السكاني في إربد وأيضاً بالقرب نسبياً من مدينة المفرق، وقد سميت هذه المدينة بمدينة (الحسن الصناعية الأردنية). وذلك في عام ١٩٩١م. وجاء اختيار هذا الموقع نظراً لقربها من المنافذ التسويقية، وذلك كقربها من الحدود السورية والحدود العراقية. وكلها منافذ تسويقية مهمة وتعتبر أسواقاً ضرورية لمدينة صناعية ناشئة وتبحث عن أسواق ملائمة بحيث يكون وصول الصادرات الصناعية لهذه الأسواق بأقل التكاليف إذ أن تكاليف النقل تعد تكاليفاً أساسية ومهمة تنعكس على أسعار المنتجات المصدرة.

ويأتي التوسع في إنشاء المدن الصناعية في الأردن ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة، تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وزيادة فعاليته في المساهمة في التنمية الاقتصادية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعميم إنشاء المدن الصناعية لتشمل جميع محافظات المملكة. وجدير بالذكر أنه بوشر العمل في مدينة الكرك الصناعية، وتم اعتمادها كمدينة صناعية مؤهلة أخرى مع مدينة الحسن الصناعية، وكما تم إنشاء منطقة اقتصادية خاصة في مدينة العقبة.

وقد جاء التوسع في إنشاء المناطق الصناعية جنباً إلى جنب مع توقيع الأردن اتفاقية التجارة الحرة مع دول أوروبا وأمريكا، ويؤمل من هذه السياسة الاقتصادية الحرة أن تنعكس على الاقتصاد الأردني ككل بزيادة نسبة الصادرات إلى الأسواق الخارجية والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال تحسين مستوى المنتجات الصناعية، ومن خلال الاستثمارات المشتركة، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والتقنية العلمية

الصناعية، حيث تؤدي إلى تحسن في نوعية الإنتاج وزيادة كفاءة المشاريع الصناعية والتي تعتبر من أساسيات المنافسة، وديمومة الإنتاج التي تعتمد الجودة كمقياس عالمي بقبول البضائع المصنعة، إضافة إلى منافسة الأسعار التي تتميز بها الدول النامية، نظرا لانخفاض أجور الأيدي العاملة وتوفر الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج.

٣-٤. أهداف مؤسسة المدن الصناعية

جاء إنشاء مؤسسة المدن الصناعية عام ١٩٨٠ لتكون ركيزة أساسية في النمو الاقتصادي الأردني، ولتكون عاملا جاذبا للاستثمار، ونموذجا مناسباً وناجحا للاستثمارات الصناعية، من خلال توفير بنية أساسية لازمة للإنتاج، وما توفره هذه المؤسسة من خدمات وحوافز يعتبر مميزا في تهيئة مناخ جيد للاستثمارات المحلية والأجنبية ويمكن إجمال أهم أهداف المؤسسة بما يلي^(١):

١. دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة المدن الصناعية في المملكة.

إن إحدى المهام الرئيسية التي أنيطت بها هذه المؤسسة هي إنشاء مدن صناعية تتوفر فيها كل مقومات الإنتاج الصناعي. وتقوم المؤسسة بتوفير كادر إداري مؤهل لإدارة هذه المدن الصناعية ضمن إطار مؤسسي قائم على خدمة المستثمرين والقضاء على جميع أشكال الروتين المعيق لإجراءات الاستثمارات الصناعية، وتوفير الجهد والوقت على المستثمر ما أمكن، وفعليا قامت مؤسسة المدن الصناعية بتنفيذ مدينة عمان الصناعية في منطقة سحاب كأول منطقة صناعية. ثم تلاها إنشاء مدينة الحسن الصناعية في محافظة إربد، وكذلك إنشاء مدينة الكرك الصناعية، وجميع هذه المدن الصناعية تقوم المؤسسة على إدارتها، وتهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات إليها، هذا وقد وضعت المؤسسة خطة مستقبلية تهدف إلى تعميم هذه التجربة لتشمل جميع أنحاء المملكة.

٢. تشجيع قيام المشاريع الصناعية في المدن الصناعية

تقوم مؤسسة المدن الصناعية بدور فاعل في قيام المشاريع الصناعية للنشاطات المختلفة من الصناعات، وذلك بموجب الصلاحية المخولة لها في قانون المؤسسة، حيث يتم إعفاء المشاريع الصناعية القائمة في المناطق الصناعية والتي تنتقل إلى المدن الصناعية، يتم إعفاؤها من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها للإنتاج في المدينة الصناعية، كذلك إعفاء المشاريع الصناعية القائمة في المدينة الصناعية من ضرائب الأبنية والأراضي^(٧).

وتقوم مؤسسة المدن الصناعية أيضا بمهام تنفيذ خطط برامج ترويج المشاريع الصناعية القائمة في المدن الصناعية، وإقامة المعارض الصناعية، لتحفيز وجذب الاستثمارات الجديدة، وتنشيط المشاريع القائمة، كما توفر مؤسسة المدن الصناعية مكاتب خدمات وإشراف، مهمتها متابعة إنشاء المشاريع الصناعية، وتقديم المشورة القانونية والإدارية، ومتابعة إنجاز المعاملات الخاصة بإنشاء هذه المشاريع من تخطيط وتصميم وتقديم ما يلزم من الخدمات للمستثمرين.

٣. العمل على تطوير وتكامل الصناعات في المدن الصناعية.

تسعى مؤسسة المدن الصناعية ومنذ إنشائها وبشكل دائم على إقامة التواصل بين المدن الصناعية، ممثلة بالشركات الصناعية مع المراكز العلمية والتقنية والفنية مثل الجامعات ومراكز التدريب والتأهيل المحلية والمراكز العلمية المتخصصة، وذلك من أجل إقامة علاقة تعاون وتكامل تؤدي إلى زيادة الكفاءة للعاملين في المشاريع الصناعية وزيادة قدرتهم الإنتاجية، وكذلك الإطلاع على ما يستجد من تطورات مهنية وتكنولوجية عالمية، ومحاولة الاستفادة من التجارب العالمية في سبيل تحسين مستوى الإنتاج وزيادة القدرة

التنافسية لمنتجاتها الصناعية، لذلك فإن لهذه المؤسسة دورا فاعلا كوسيط ومنسق بين المراكز المعنية بتدريب الكوادر المهنية ورفد الصناعات المختلفة بكوادر فنية مؤهلة وقادرة على مواكبة التقنية المعاصرة، حيث تقوم المؤسسة بتوجيه هذه الكوادر للعمل في المشاريع الصناعية وحسب فرص العمل المنافسة والمتوفرة لدى هذه المشاريع.

٤. تشجيع توزيع الصناعات على مختلف مناطق المملكة.

تعمل مؤسسة المدن الصناعية على توزيع النشاطات الصناعية على مختلف أقاليم المملكة من خلال إنشاء مدن صناعية موزعة بشكل عادل على جميع الكثافات السكانية في المملكة، وذلك بهدف الوصول إلى تنمية صناعية شاملة وعادلة توفر فرص عمل مناسبة بشكل عام لجميع فئات المجتمع، إضافة إلى ذلك فإن مؤسسة المدن الصناعية تهدف من خلال إنشاء وتوزيع هذه المدن الصناعية إلى الحد من التوسع العشوائي والغير منظم للمشاريع الصناعية في مناطق مختلفة من المملكة، حيث يتطلب هذا الإجراء مزيدا من التكاليف الأساسية والخدمية الضرورية لهذه الصناعات من مياه وكهرباء وطرق وخدمات أخرى مساندة، تثقل خزينة الدولة وتقلل من الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني ككل، إضافة إلى المشاكل البيئية الأخرى وصعوبة وضع الحلول اللازمة لها.

٥. تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة إلى المدن الصناعية

عملت مؤسسة المدن الصناعية ومنذ إنشائها على تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة في مختلف أماكن المملكة إلى المدن الصناعية، وبالرغم من أن انتقال هذه المشاريع الصناعية من أماكن تواجدها إلى المدن الصناعية يرافقه بعض الصعوبات والتحديات مثل تغير أماكن العاملين وأجور فك وتركيب ونقل المعدات والأجهزة، إلا أن

الحوافز المالية والتنظيمية ممثلة بالإعفاءات الضريبية، التي توفرها مؤسسة المدن الصناعية للمشاريع الصناعية القائمة فيها، إضافة إلى توفر بنية تحتية أساسية وخدمات ومرافق مساعدة، جعلت كثيرا من الصناعات القائمة خارج المدن الصناعية تتحول وتتجه نحو إقامة هذه المشاريع في المدن الصناعية، وهذا واقع فعلا ولموس من زيادة الطلب على الاستثمار في المدن الصناعية وخاصة مدينة الحسن الصناعية، حيث شهدت هذه المدينة استقطاب مؤسسات إنتاجية محلية وأجنبية كثيرة مما أدى إلى توسعة هذه المدينة على ثلاث مراحل وذلك بسبب زيادة الطلب على اشغال كامل الأراضي والمباني المخصصة للصناعات المختلفة.

٣-٥. حوافز وامتيازات وخدمات مؤسسة المدن الصناعية

تقوم مؤسسة المدن الصناعية بدور رائد وفاعل في خدمة الصناعة المحلية وجذب الاستثمارات وتحفيز قيام الصناعات المختلفة وذلك من خلال ما تتمتع به من مزايا وحوافز وتوفر خدمات متكاملة ويمكن إجمال هذه الحوافز والامتيازات على النحو التالي:

١. تساهم مؤسسة المدن الصناعية بخفض تكاليف قيام وإنشاء المشاريع الصناعية في المدن الصناعية وزيادة جدواها الاقتصادية والربحية من خلال تمتع هذه المشاريع الصناعية بالإعفاءات الضريبية، حيث تمثل هذه الإعفاءات دعما ماليا مباشرا لهذه المشاريع، وهذه الامتيازات يحصل عليها المستثمر بموجب قانون المؤسسة رقم (٥٩) لسنة ١٩٨٥. إضافة إلى تمتع المشاريع القائمة في المدن الصناعية بالإعفاءات الضريبية والامتيازات المحفزة للاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لعام ١٩٩٥، حيث تضمن هذا القانون الإعفاءات التالية:

- إعفاءات بنسبة ٥٠% من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات على اعتبار ان المدينة الصناعية واقعة ضمن المنطقة التنموية (ب).

- كذلك إعفاء الموجودات وقطع الغيار للمشروع الصناعي من الرسوم والضرائب.
- إعفاء الموجودات الثابتة اللازمة لتطوير أو تحديث المشروع الصناعي من الرسوم والضرائب.

كذلك جاء في هذا القانون ما يلي^(٨):

- إعطاء الدور الريادي لاستثمارات القطاع الخاص، وإعطاء دور الرقابة والتنظيم والتشريع للدولة.

- مساهمة هذا القانون في جعل الأردن من الدول التي تحظى بمناخ استثماري مناسب وقادر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

- ومن خلال هذا القانون تم تأسيس مؤسسة تعنى بشؤون الاستثمار والمستثمرين هي (مؤسسة تشجيع الاستثمار).

- القانون لا يميز بين المستثمر الأردني والعربي والأجنبي، حيث أصبح جميع المستثمرين سواسية أمام القانون.

مع ملاحظة ان القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول وبغض النظر عن مسمياته إضافة إلى التشريعات الأخرى يعتبر من القوانين ذات العلاقة والمؤثرة على قرارات الاستثمار^(٩). أي أنه كلما كان هذا القانون والتشريعات الأخرى ذات العلاقة تتميز بالوضوح والمرونة، فإنه يكون قادرا على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وكلما كان قانون الاستثمار يحتوي على ضمانات كافية ضد مصادرة رؤوس الأموال، وفيه حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج كلما كان ذلك أكثر استقطابا

للاستثمارات الخارجية، ويعتمد ذلك أيضا على مدى تحرير الاستثمارات في المناطق الصناعية وخاصة الحرة منها، من جميع القيود وسهولة انسياب السلع والخدمات من المدن الصناعية إلى الخارج، وكذلك يعتمد جذب الاستثمارات إلى المناطق الصناعية على طريقة إدارة هذه المدن، ومدى فعالية القطاع الخاص، وربط هذه المدن بالأسواق العالمية من خلال القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية التي تعتمد على العلاقات الاقتصادية بين الدولة المضيفة للاستثمارات وقدرتها على توفير مناخ مناسب ومحفز لتنمية الصادرات ويعتمد بشكل كبير على درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وقدرة هذه التشريعات لجعل المنتجات الصناعية داخل المدن الصناعية ذات قدرة تنافسية سعرية عالية في الأسواق الخارجية إضافة إلى عامل الجودة والتي تخضع لمقاييس ومعايير دولية.

٢. إضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تقدمها مؤسسة المدن الصناعية للمشاريع القائمة في المدن الصناعية، فإنها أيضا تقدم للمستثمر خدمات أساسية تتعلق بتسهيل إجراءات التأسيس وإمكانية المباشرة بتركيب الأجهزة والمعدات لأغراض قيام الصناعات المختلفة وخلال فترة قصيرة نسبيا.

إضافة إلى ما تقدمه هذه المؤسسة إلى المستثمرين من بيانات ومعلومات عن الأنظمة والقوانين والتعليمات المنظمة للاستثمار، فإنها تقوم أيضا بمتابعة طلبات المستثمرين وتقديم الخدمة اللازمة لهم.

وتقدم المؤسسة خدمات تسويقية للمستثمرين مثل إقامة المعارض الدائمة للمنتجات الصناعية، وطباعة النشرات والأدلة الصناعية للإطلاع والتعريف بالإمكانات الصناعية المتوفرة في المدن الصناعية.

٣. تقدم مؤسسة المدن الصناعية إضافة إلى ما ذكر سابقاً، وبالتعاون مع الدوائر الحكومية وفعاليات القطاع الخاص، خدمات مساندة تعتبر تكميلية ولها دور نشط وبارز في تفعيل التنمية الصناعية، وتحسين مستويات الإنتاج في المدن الصناعية. وتتمثل هذه الخدمات بتوفير مكاتب عمل، تهتم بشؤون العاملين في المدينة ومتابعة قضاياهم المالية والقانونية، إضافة إلى توفر مركز تدريب مهني يقوم على تأهيل وتدريب الأيدي العاملة وزيادة الكفاءة الإنتاجية لديهم لرفد المشاريع الصناعية القائمة في المدن الصناعية بالعمالة الماهرة وشبه الماهرة.

إضافة إلى توفر مركز جمركي لتسهيل دخول وخروج البضائع والسلع من وإلى المدينة الصناعية، وكذلك وجود مركز دفاع مدني، وأيضاً توفر مؤسسة المدن الصناعية مكاتب خدمية أخرى مثل شركات التأمين ومكاتب النقل، ومحطة محروقات ومتاجر، ومطاعم، إضافة إلى توفر البنوك في المدن الصناعية، ويضاف إلى هذا كله، تقدم هذه المؤسسة الخدمات الأساسية مثل شبكة اتصالات حديثة، وتوفير شبكة مياه تلبى حاجة الصناعات المختلفة وعلى مدار الساعة، وشبكات مجاري مناسبة، ومحطات تنقية لمعالجة المياه العادمة وتقليل الآثار البيئية السلبية الناتجة عن المخلفات الصناعية للمشاريع الصناعية في المدن الصناعية، ويتوفر في المدن الصناعية كذلك نظام إنارة يشمل جميع مرافق المدينة الصناعية.

٣-٧. مشاريع المؤسسة وخططها المستقبلية

استطاعت مؤسسة المدن الصناعية منذ إنشائها تفعيل أهم أهدافها وهو تخطيط وإنشاء المدن الصناعية، وتهيئة البنية التحتية لها وتوفير ظروف إنجاح إقامة المشاريع الصناعية والاستثمارية وأهم هذه المدن هي:

أولاً: مدينة عمان الصناعية

تعتبر مدينة عمان الصناعية أول مدينة صناعية يتم تنفيذها من قبل المؤسسة وتقع هذه المدينة بالقرب من العاصمة عمان حيث لا تبعد سوى مسافة (٣) كم عن حدود أمانة عمان الكبرى وتبلغ مساحتها (٢.٥٣٠) دونما، مستكملة جميع مراحلها ومرافقها وتتوفر فيها البنية التحتية اللازمة لقيام الصناعات المختلفة و تم أشغال هذه المدينة بشكل كامل في عام ١٩٩٩، حيث استقطبت هذه المدينة (٣٦٥) شركة بحجم استثماري إجمالي وقدره (٩١٨) مليون دينار واستطاعت أن توفر (١٣.٤٧٢) ثلاثة عشر ألفاً وأربعمئة واثنين وسبعين فرصة عمل^(١١). وكما هو مبين في الملحق (٣-٢).

ثانياً: مدينة الحسن الصناعية.

تفعيلاً للدور الذي تقوم به مؤسسة المدن الصناعية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وتدعياً للقاعدة الصناعية المحلية وانتشارها في جميع مناطق المملكة، لتواكب التحديات الاقتصادية الجديدة والظروف الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة، وإيماناً منها بتنوع مصادر الدخل وتوزيعه على جميع أقاليم المملكة نفذت مؤسسة المدن الصناعية مدينة الحسن الصناعية في شمال المملكة، وتعتبر ثاني مدينة صناعية بعد مدينة عمان الصناعية. وقد باشرت عملها في عام ١٩٩١، وبلغت مساحتها في المرحلة الأولى (٤٢٧) دونما، مزودة بجميع الخدمات الأساسية والبنية التحتية اللازمة لقيام الصناعات المختلفة، حيث اشغلت بالكامل من قبل شركات صناعية بلغ حجم استثماراتها ١٢١,٨ مليون دينار، ونظراً للإقبال المتزايد على الاستثمار في هذه المدينة فقد عملت المؤسسة توسعة إضافية لهذه المدينة وبمساحة (٣٤٤) دونما وقد تم إشغالها بالكامل من مبنى الشركات الاستثمارية المحلية والعربية والأجنبية. ونتيجة لأشغال التوسعة الثانية، فقد

باشرت المؤسسة بعمل توسعة لمرحلة الثالثة في مدينة الحسن الصناعية حيث تم تطوير مساحة (٢٣٤) دونما. ويأتي هذا الإقبال المتزايد على الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية من قبل استثمانيين محليين وعرب، وأجانب، و نظرا لتمييز هذه المدينة باعتبارها أول منطقة صناعية مؤهلة (QIZ) في العالم يمكن لمنتجاتها المستوفية لشروط التأهيل الدخول للأسواق الأمريكية، وذلك بعد ان وافقت الحكومة الأمريكية رسميا على ذلك. وتم ذلك بتاريخ ١٩٩٨/٣/٦. وتعتبر بضائع ومنتجات المصانع المؤهلة معفاة من كافة الرسوم الجمركية ولا تخضع لقيود التجارة مع الولايات المتحدة وطلب المعاملة بالمثل.

ونتيجة لذلك فقد استطاعت مدينة الحسن الصناعية وفي نهاية عام (٢٠٠٠) ان تستقطب شركات استثمارية محلية وأجنبية ومحلية وأجنبية مشتركة وبحجم استثماري بلغ (١٧٠) مليون دينار أردني و توفير فرص عمل للقوى العاملة حوالي (١٣٠٠٠) فرصة تمثل العمالة المحلية نسبة ٨٠% من حجم العمالة في المدينة ونسبة ٢٠% من عدد العاملين فيها من القوى العاملة الأجنبية، مع العلم بأن عدد الشركات التي تم تسهيل منتجاتها الصناعية وحسب الشروط الأمريكية وصلت تسع شركات صناعية قائمة في مدينة الحسن الصناعية . وكان حجم الاستثمار للشركات المؤهلة بقيمة (٤٠,٥) مليون دينار اردني تمثل ٢٤% من حجم الاستثمار الكلي في المدينة واستطاعت هذه الشركات المؤهلة ان توظف أكثر من (٥٧٤٠) الف عامل يمثل ٤٤% من حجم العمالة الكلية في

* منطقة صناعية مؤهلة QIZ: qualifying industrial zone.

مدينة الحسن الصناعية، وكانت أهم المنتجات الصناعية المؤهلة هي منتجات الألبسة والحقائب الجلدية.

ويتضح من الملحق رقم (٣-٨) ان حجم الصادرات الإجمالية في مدينة الحسن الصناعية لعام (٢٠٠٠) بلغ (١٧١.٨) مليون دولارا أمريكيا متضمنة منتجات صناعية أهمها الألبسة بقيمة (٩١,٦) مليون دولار أمريكي، تمثل نسبة ٥٣% من مجمل المنتجات المصدرة، وتأتي بالدرجة الثانية المنتجات الأردنية البيطرية والزراعية والأسمدة، حيث بلغت قيمة الصادرات لهذه المنتجات قيمة (٣٨.٧) مليون دولار أمريكي تمثل نسبة ٢٣% من حجم الصادرات الكلية في المدينة. وإذا ما تفحصنا اتجاه الصادرات الصناعية يتضح ان دول كل من إسرائيل وأمريكا كان لها دورا كبيرا في استقطاب هذه الصادرات حيث كانت نسبة الصادرات إلى دولة إسرائيل ما قيمته (٥٧.٦) مليون دولارا تمثل ٣٣% من حجم الصادرات الكلية، يليها أمريكا وبلغت قيمة الصادرات (٥٥,١٨) مليون دولار أمريكي تمثل ٣٢% من إجمالي الصادرات، وتأتي بالمرتبة الثالثة جمهورية العراق فبلغ إجمالي التصدير للعراق (٤٦.٠٦) مليون دولارا أمريكي تمثل ٢٧% من إجمالي الصادرات. بمعنى أن الدول الثلاث أمريكا وإسرائيل والعراق قد استحوذت على ما نسبته ٩٢% من إجمالي الصادرات السلعية الصناعية في مدينة الحسن الصناعية. مع الإشارة الى ان المنتجات الصناعية المتعلقة بالألبسة قد مثلت نسبة ٩٧% من إجمالي الصادرات في مدينة الحسن الصناعية. وهذا يدل على أن التأهيل الصناعي الذي فتح أسواق أمريكا للمنتجات المصدرة من المنطقة الصناعية المؤهلة (مدينة الحسن الصناعية)، قد نشط وعزز التصدير نحو الأسواق الخارجية، وجعل المنتجات الصناعية في المدينة الصناعية المؤهلة تنافس وبشكل كبير المنتجات العالمية.

ولدى مقارنة الاستثمارات العربية والأجنبية في مدينة عمان الصناعية مع

الاستثمارات العربية والأجنبية في مدينة الحسن الصناعية لعام (١٩٩٩).

يوضح الملحق رقم (٣-٥)، طبيعة الاستثمارات من حيث ملكية الشركة، وطبيعة

الاستثمارات الصناعية، في كلا المدينتين.

ويبين هذا الجدول أن اغلب الاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية تعود ملكيتها

إلى استثمارات أجنبية أو محلية أجنبية مشتركة، وتشكل تقريباً ٧٠% من الاستثمارات في

عام ١٩٩٩، أما مدينة عمان الصناعية، فإن الاستثمارات العربية والمحلية العربية

المشتركة تمثل أغلبية الاستثمارات من حيث الملكية. إذ تمثل هذه النسبة (٨١%) تقريباً.

أما من حيث تشغيل الأيدي العاملة، فإن طبيعة الاستثمارات في مدينة الحسن في عام

(١٩٩٩) هي من الاستثمارات ذات التشغيل الكثيف للأيدي العاملة، ويدل على ذلك أن

الاستثمارات الأجنبية في عام (١٩٩٩) وعددها (٨) شركات، أسهمت في تشغيل (١١٤٤)

من الأيدي العاملة بنسبة (٢٨%) من التشغيل الكلي لعام (١٩٩٩) والاستثمارات المحلية

الأجنبية المشتركة وعددها (٩) وفرت (٣٩٧٣) فرصة عمل وتمثل (٧٢%) من حجم

التشغيل الكلي لعام ١٩٩٩.

أما مدينة عمان الصناعية، فإن الاستثمارات العربية والمحلية العربية المشتركة

ساهمت في توفير فرص عمل بنسبة (٧٨%) من حجم التشغيل الكلي لعام (١٩٩٩)،

حيث بلغ عدد العمال الكلي في مدينة عمان الصناعية نتيجة الاستثمارات هذا العام

(٢٥١٨) فرصة عمل، بينما أسهمت الاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية لعام

(١٩٩٩) بتوفير (٥٤٨٦) فرصة عمل، أي ضعف فرص العمل التي وفرتها مدينة عمان

الصناعية لنفس العام.

ويستدل من هذه النسب ان اعتماد مدينة الحسن الصناعية كأول مدينة صناعية مؤهلة أدى إلى دخول استثمارات صناعية من جنسيات مختلفة وخاصة الأمريكية والشرق آسيوية، وذلك من اجل الاستغلال الأمثل لما تمتع به هذه المدينة من إمكانية وصول المنتجات الصناعية في مدينة الحسن الصناعية والمستوفية لشروط التأهيل الصناعي الى الأسواق الأمريكية معفاة من كافة الرسوم والضرائب، وهذا واضح أيضاً في البيانات المتوفرة في الملحق رقم (٣-٦)، الخاص بالاستثمارات العربية والأجنبية المشتركة في مدينة عمان الصناعية ومدينة الحسن الصناعية لعام (١٩٩٨)، فقد شهد هذا العام استقطاب شركات اجنبية عددها (٣) الى مدينة الحسن الصناعية وبحجم استثمار بلغ (٧,٢) مليون دينار نتج عن هذا الاستثمار توفير (١٠٠٦) فرصة عمل وبنسبة تمثل (٣٨%) من حجم العمالة الكلي الناشئة عن الاستثمارات في عام ١٩٩٨. بينما الاستثمارات الأجنبية في مدينة عمان الصناعية لم توفر فرص عمل سوى نسبة (٢%) فقط من فرص العمل الكلية لنفس العام، بالرغم من ان حجم الاستثمار بلغ (١٧,١) مليون دينار اردني وهو اكثر من ضعف الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية من الاستثمارات الاجنبية. وهي نسبة ضعيفة جداً قياساً الى طبيعة الاستثمارات الى مدينة الحسن الصناعية. ويستدل من ذلك أن اتجاه الاستثمار الأجنبي في مدينة الحسن الصناعية من السلع الصناعية يتركز في الملابس والمحيطات بشتى أنواعها، بسبب الطلب العالمي المتزايد على هذه المنتجات، حيث تقوم الشركات الاجنبية بتصدير جميع منتجاتها من الملابس والمحيطات الى الاسواق العالمية وكما هو واضح في الملحق رقم (٣-٧) والخاص بالمبيعات والصادرات السنوية في مدينة عمان الصناعية ومدينة الحسن الصناعية لعام ١٩٩٩، فإن المبيعات من المنتجات الصناعية في قطاع الالبسة

والصناعات الجلدية الى الاسواق العالمية بلغت ١٠٠% تليها الصناعات الكيماوية بنسبة صادرات ٨٠%، وبلغت نسبة الصادرات من المبيعات في مدينة الحرس الصناعية (٩٠%) من حجم المبيعات الكلي بينما نسبة الصادرات من مبيعات مدينة عمان الصناعية بلغت (٤٢%) من حجم المبيعات الكلي. وكانت أعلى نسبة صادرات في مدينة عمان الصناعية هي المنتجات الصناعية لقطاع الكيماويات وبلغت هذه النسبة (٦٣%) وتلاهما الصناعات البلاستيكية والمطاطية بنسبة ٤٨%.

ولدى مقارنة تكلفة فرصة العمل في مدينة الحرس الصناعية قبل التأهيل وبعده يلاحظ من خلال الاطلاع على الملاحق ذوات الارقام (٣-٥)، (٣-٦)، (٣-٩)، (٣-١٠) ان جنسية الشركات الأجنبية قد ارتفعت من (٦) شركات للفترة (١٩٩١-١٩٩٧) وهي الفترة التي سبقت عملية التأهيل الصناعي للمدينة للترتفع الى (٢٤) شركة خلال الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٠) وهي الفترة التي شهدت اعتماد مدينة الحرس الصناعية كمدينة مؤهلة وهذا دليل على أهمية التأهيل الصناعي في جذب الاستثمارات الأجنبية ويلاحظ كذلك انخفاض تكلفة فرصة العمل بعد التأهيل الصناعي في المدينة حيث كانت هذه التكلفة في عام ١٩٩٨ (٧) آلاف دينار بينما هي في الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) كانت (٨) آلاف دينار وانخفضت تكلفة فرصة العمل للاستثمار الأردني الأجنبي المشترك من (٢٠) الف دينار عام ١٩٩٨ إلى (٧) آلاف دينار عام ١٩٩٩ .

ويتبين من الملحق رقم (٣-١٢) ان حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات النسيجية والقطنية يمثل ٥١% من حجم الاستثمار الكلي في مدينة الحرس الصناعية. ويمثل حجم العمالة في قطاع الألبسة ما نسبته ٧٥% من حجم العمالة الكلية في مدينة الحرس الصناعية.

ثالثاً: مدينة الكرك الصناعية المؤهلة

تسعى مؤسسة المدن الصناعية دائماً لتفعيل دورها في إنشاء وتنفيذ مدن صناعية جديدة وذلك تأكيداً على الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة في خلق أفضل المناخات وتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

ويأتي إنشاء مدينة الكرك الصناعية المؤهلة في محافظة الكرك ترسيخاً لمبدأ توزيع المدن الصناعية على جميع أقاليم المملكة، وتفعيلاً لاستقطاب استثمارات محلية وأجنبية تعزز وتنمي الاقتصاد الأردني، من خلال تشكيل قاعدة صناعية في جنوب المملكة، توفر فرص العمل وتساهم في تخفيف موجة البطالة التي باتت تهدد فئات كثيرة من المجتمع الأردني، وتعد مدينة الكرك الصناعية ثالث مدينة صناعية بعد مدينة عمان الصناعية ومدينة الحسن الصناعية المؤهلة وثاني مدينة صناعية مؤهلة بعد تأهيل مدينة الحسن الصناعية^(١٢). وتبلغ المساحة الإجمالية لمدينة الكرك الصناعية (١٨٥٦) دونماً تم تجهيز ما مساحته (٥٨٠) دونماً مزودة بالخدمات الأساسية اللازمة لقيام الصناعات المختلفة في هذه المدينة، وكذلك توفير الخدمات المساندة إضافة إلى شبكات البيئة التحتية من شبكة طرق وشبكة كهرباء، وشبكة اتصالات، وشبكة مياه، ومحطة تنقية، وشبكة صرف صحي، ونظام إنارة شامل، والمرافق والخدمات المساندة في مدينة الكرك الصناعية مثل، مركز دفاع مدني، ومركز للأمن العام، ومركز صحي، ومركز جمركي، وفروع لبنوك تجارية. وشركات تأمين وشحن وتخليص. ونظراً لنجاح تجربة التأهيل الصناعي لمدينة الحسن الصناعية، فإن مؤسسة المدن الصناعية تسعى ما أمكن لتعميم هذه التجربة لكثير من المدن الصناعية المخطط مستقبلًا لإقامتها، وذلك لأن التأهيل الصناعي ساعد وبشكل ملحوظ في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ أنه وخلال عامين مسن

تأهيل مدينة الحسن الصناعية، استطاعت هذه المدينة استقطاب (٢٥) شركة بحجم استثماري حوالي (١٠٠) مليون دينار أردني وسيعمل على توفير ما يزيد عن (١٠,٠٠٠) فرصة عمل في نهاية عام ٢٠٠١. وعن حجم الاستثمار في مدينة الكرك الصناعية ففي عام (١٩٩٩) كان عدد الشركات المستثمرة في مدينة الكرك الصناعية هو شركتين أجنبيتين وحجم استثمار قدره (١٨) مليون دينار أردني أدت إلى خلق (٢٨٠٠) فرصة عمل.

هوامش الفصل الثالث

١. قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥.
٢. إسماعيل، محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، طبعة ثانية، ١٩٩٢، ص ٢٣٧.
٣. كمشكي، محمد صالح. عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة تجربة المنطقة الحرة بجبل علي، مجلة التعاون، عدد ٤٣، أيلول، ١٩٩٦، ص ١٥.
٤. عبد الرحمن، عبدالله محمد. التنمية الصناعية في العالم الثالث "دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٢)، عدد (٤/٣)، ص (١٣١).
٥. عبد الرحمن عبد الله، مرجع سابق، ص ١٣٢.
٦. التقارير السنوية لمؤسسة المدن الصناعية لسنة ١٩٩٨، ١٩٩٩.
٧. مرجع سابق (مؤسسة المدن الصناعية الأردنية).
٨. نيفين يوسف كلبونة. ضريبة الدخل وأثرها على الاستثمار في الأردن، (من وجهة نظر المستثمرين)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٩، ص ٦٧.
٩. عبدالحميد، عبدالمطلب. السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي - كلية الإدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٩٣.
١٠. التقرير السنوي لمؤسسة المدن الصناعية لعام ١٩٩٩.
١١. بيانات غير منشورة عن مدينة الحسن الصناعية.
١٢. بيانات غير منشورة عن مدينة الكرك الصناعية، صادرة عن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية.

الفصل الرابع

معرض وتفاصيل النتائج

الإحصائية للدراسة

تمهيد

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الجاذبة للاستثمار في مدينة الحسن الصناعية، وذلك من وجهة نظر المستثمرين في المدينة، ولهذه الغاية قام الباحث بتصميم استبانة مؤلفة من خمسة عوامل رئيسة تحتوي على ثلاثين سؤالاً تمثل المتغيرات التي يتوقع أن يكون لها الدور الفاعل في جذب الاستثمار إلى مدينة الحسن الصناعية.

قام الباحث بمسح كامل لمجتمع الدراسة، من خلال توزيع الاستبانات على المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية، وكانت نسبة الإجابة (٨٤%) من مجتمع الدراسة، وهي نسبة مرتفعة ومقبولة. وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل أسئلة الاستبانة، حيث تم اختبار مقدار الثبات بين متغيرات كل عامل من عوامل الدراسة، باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient) بحيث يمكن قبول ألفا (α) إذا كانت قيمتها (٠,٦٠) وأكثر. وفي غير ذلك يكون الاتساق الداخلي بين متغيرات الدراسة غير مرض.

تتكون معادلة كرونباخ ألفا من التالي:

$$\alpha = \frac{Kr}{1 + (K - r)r}$$

K : المفردات في المقياس

r : هي متوسط معاملات الارتباط بين متغيرات المقياس جميعاً:

وتعني ألفا (α)، معامل الثبات، وهو مؤشر إحصائي يتم من خلاله الحكم على دقة القياس، وبأخذ معامل الثبات قيمة من القيم المحصورة بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة ألفا من الواحد، يكون مقدار الثبات أكبر بين المتغيرات.^(١)

وكذلك تم استخدام التحليل العاملي (Factor Analysis) وهو احد طرق تحليل الاستفتاء والمستخدم في دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. حيث يمتاز هذا التحليل بقدرته على تصنيف المتغيرات وتجميعها في بناء مرتب على شكل مجموعات تدعى عوامل او ركائز، يحدد أعدادها واعداد المتغيرات المكونة لكل عامل، ويقاس درجة ارتباط او تحميل (Factor Loading) كل متغير من المتغيرات مع العامل او الركيزة الأساسية المكونة لهذه المتغيرات بحيث يكون المتغير ذو التحميل الأكبر على العامل بينه وبين هذا العامل اشتراكية اكبر (Communality) من المتغير ذو التحميل الاقل، علما بان الحد الأدنى لقبول درجة التحميل هي (٠,٤٠)، وقد اقترح (Comery, 1973) مقياس لدرجة التحميل كالاتي: اذا تجاوز التحميل (٠,٧١) يكون ممتازا (٠,٦٣) جيد جدا، (٠,٤٥) مقبول، (٠,٣٢) ضعيف.

وتحتوي الاستبانة لهذه الدراسة (٣٠) متغيرا تمثل أسئلة الاستبانة ممثلة بخمسة عوامل اساسية، وباستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) يقوم التحليل العاملي بقياس التباين الكلي الذي شرحه كل عامل مستقل في هذه الاستبانة، حيث يشرح هذا التباين مقدار الاختلاف في العامل التابع وهو قرار الاستثمار، مع العلم بان كل ما كان معامل التباين الكلي للعامل المستقل مرتفعا فانه يشرح الاختلافات في العامل التابع بنسبة اكبر، هذا وقد شرحت العوامل الخمسة المستقلة الواردة في الاستبانة نسبة ٥٦% من التباين الكلي في العامل التابع. ويعود سبب استخدام هذا الاسلوب في التحليل هو ان قرار الاستثمار هو قرار ضمنى يتم تفسيره من خلال تفسير التباين الكلي لجميع المتغيرات.

وصف مجتمع الدراسة حسب مسح الاستبانة

يتكون مجتمع الدراسة من (٦٥) مؤسسة موزعة على القطاعات الصناعية المختلفة في مدينة الحسن الصناعية، قام الباحث بتوزيع الاستبانات على مجتمع الدراسة وكان عدد المستجيبين (٥٤) مستجيب تمثل نسبة ٨٥% من مجتمع الدراسة.

أما من حيث نسبة مساهمة القطاعات الصناعية العاملة في مدينة الحسن فقد بين الجدول رقم (٤-١) ان الصناعات النسيجية تمثل نسبة ٣٣% من حجم النشاط الصناعي في المدينة يليه بالدرجة الثانية الصناعات الكيماوية بنسبة ٢٠% من حجم النشاطات الصناعية في المدينة وهذه النسب قريبة من حجم النشاطات الصناعية الواردة في التقارير والقوائم الصادرة عن مدينة الحسن الصناعية.

أما من حيث ملكية الشركات العاملة في المدينة. فانه يلاحظ من الجدول رقم (٢-٤) ان الملكية الأردنية لهذه الشركات تمثل أعلى نسبة حيث بلغت (٤٠,٧%) من إجمالي الشركات العاملة في المدينة حسب مسح الاستبانة، تليها الملكية الأردنية الأجنبية المشتركة ثم الملكية الأجنبية وبلغت نسبة (١٦,٧%)، (١٤,٧%) على التوالي.

أما بالنسبة لجنسيه العمالة في المدينة وحسب مسح الاستبانة نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢-٤) ان متوسط العمالة المحلية بلغ (٣١٢) عاملا فيما كان متوسط العمالة الاجنبية (٧٥) عاملا وكان اتجاه المبيعات في مدينة الحسن الصناعية الى السوق المحلي يمثل بنسبة ١٩% من اتجاه المبيعات، بينما كانت المبيعات الى السوق الاجنبي تمثل نسبة ٥٦% من اتجاه المبيعات واسواق الدول العربية تمثل ١٨% من حجم المبيعات، وهذه الأرقام تتفق مع حجم الصادرات الفعلية من مدينة الحسن الصناعية الى الأسواق

الاجنبيه والتي تقارب ٦٥% من حجم الصادرات الكلية وكما هو موضح في الملحق
(١-٣).

جدول رقم (١-٤)

المؤسسات العاملة في مدينة الحسن الصناعية والممثلة
في مسح الاستبانة حسب القطاع الصناعي والملكية.

النسبة %	التكرار	الملكية	النسبة %	التكرار	اسم القطاع
٤٠,٧	٢٢	اردني	٢	١	الصناعات الدوائية
٩,٣	٥	عربي اجنبي مشترك	١١,١	٦	الصناعات الهندسية
٧,٤	٤	اردني اجنبي مشترك	٩	٥	الصناعات البلاستيكية
١٤,٨	٨	اجنبي	٢٠,٤	١١	الصناعات الكيماوية
١٦,٧	٩	اردني اجنبي مشترك	٣٣,٣	١٨	للصناعات النسيجية
٧,٤	٤	اردني عربي اجنبي مشترك	٢	١	الصناعات الجلدية
٣,٧	٢	غير محدد	٢٢,٢	١٢	صناعات اخرى
%١٠٠	٥٤		%١٠٠	٥٤	المجموع

جدول رقم (٢-٤)

جنسية العمالة واتجاه المبيعات في مدينة الحسن حسب مسح الاستبانة

الوسيط الحسابي	الأسواق	الوسيط الحسابي	العمالة
١٨,٧	السوق المحلي	٣١٢	أردني
١٨,٢	السوق العربي	٧٥	غير أردني
٥٥,٨	السوق الأجنبي		

تحليل العوامل التي يتوقع أنها ساعدت في جذب الاستثمارات وكان لها تأثير على قرار الاستثمار (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة إجابات الإجمالية).

أولاً: عامل الإجراءات الحكومية والتنظيمية

يحتوي هذا العامل على خمسة أسئلة تمثل المتغيرات الأساسية التي يحتويها هذا العامل، وتركز على التشريعات الحكومية الميسرة التي يلمسها المستثمر في مدينة الحسن الصناعية، وكذلك الإعفاءات الضريبية التي توفرها قوانين تشجيع الاستثمارات في المدن الصناعية، ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المحفزة للاستثمارات، حيث حصل هذا العامل على قيمة عالية لمعامل كرونباخ الفا هي ٠,٨٠٧ وهي ثاني أكبر قيمة لعامل كرونباخ الفا بين العوامل الخمسة، وهذا يدل على مدى ثبات واتساق متغيرات هذا العامل.

١- السؤال الأول يتعلق بموضوع التشريعات الحكومية والتنظيمية. كانت نسبة الإجابة بالموافقة هي (٩٢%) من الإجابات الكلية حول هذا السؤال ، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة هي ٤%، ونسبة الإجابة بالمحايد ٤% ، وكان الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال هو (٤,٢٢) فيما كان الانحراف المعياري لإجابات هذا السؤال هو (٠,٦٩) لذا يمكن القول ان التشريعات الحكومية المتوفرة في مدينة الحسن الصناعية تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مشجعة وبنسبة عالية على جذب الاستثمارات من خلال سهولة ويسر هذه التشريعات. والتي تؤكد سعي الدولة الدؤوب لتحسين المناخ الاستثماري من خلال تبسيط الإجراءات التنظيمية وخاصة في المناطق الصناعية لتكون متوافقة ومنسجمة مع متطلبات العصر المتسارعة والمتغيرة.

٢. السؤال الثاني و يتعلق بسهولة الإجراءات الحكومية كانت إجابات المستجيبين بنسبة ٧٨% من حجم الدراسة بالموافقة، ، وخاصة الإدخال المؤقت للبضائع إلى مدينة الحسن الصناعية، بينما كانت إجابات ٩% من المستثمرين محايدة. أما الذين أجابوا بعدم الموافقة على سهولة الإجراءات في مدينة الحسن فكانت نسبتهم ١٣% من حجم الدراسة. وكان الوسط الحسابي للإجابات ٣,٩ والانحراف المعياري للإجابات ١,٠٧، ويستدل من هذا التحليل انه بالرغم من توفر التشريعات اللازمة والمناسبة لتحفيز الاستثمارات، إلا أنه هناك بعض الاشكالات في مرونة تطبيق هذه التشريعات والإجراءات الحكومية المتعلقة بإدخال البضائع وإخراجها من مدينة الحسن الصناعية فقد جاءت نسبة تأثير هذا السؤال ليست محفزه بشكل كبير كما هو في السؤال الأول. وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٣).

٣. السؤال الثالث المتعلق بالإعفاءات الضريبية المتوفرة للمشاريع في مدينة الحسن بموجب قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥ كانت نسبة الإجابات بالموافقة هي ٩٦% من حجم المجتمع الإحصائي. بينما كانت نسبة الذين أجابوا بالمحايد هي ٤% فقط، ويخلوا هذا السؤال من الإجابات السلبية وهي عدم الموافقة، وكان الوسط الحسابي للإجابات ٣,٩ والانحراف المعياري ٠,٥٦ وكما هو واضح في الجدول (٤-٣).

وهذا دليل على أن نسبة الإعفاءات المتوفرة في قانون مؤسسة المدن الصناعية تتضمن مميزات جاذبة للمستثمر، تؤدي إلى زيادة دخله وتقلل من تكاليفه بمعنى ان الإعفاءات الضريبية تفسر على أنها دعما ماليا مباشرا للمستثمر، وكذلك فإن توجهات

الحكومة بخصوص الإعفاءات والمزايا التي تعطى للمشاريع من قبل الحكومة تتناسب طرديا مع حجم المشروع لهذا جاءت نسبة تأثير هذا السؤال على المستثمر عالية جدا.

٤. السؤال الرابع المتعلق بالإعفاءات الضريبية المتوفرة في قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥. كانت الإجابات بالموافقة أيضا نسبة ٩٦% كما هو بالسؤال المتعلق بالإعفاءات بموجب قانون مؤسسة المدن الصناعية الوارد ذكره بالسؤال الثالث.

وكانت الإجابات بالمحايد هي نسبة ٤% من حجم المجتمع الإحصائي. ونسبة الإجابات بعدم الموافقة صفرا، وكان الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال هو (٤.٤) الانحراف المعياري هو (٠.٥٦)، وكما هو واضح في الجدول رقم (٤-٣)، ويدل هذا على أهمية القوانين والتشريعات الحكومية في زيادة حجم الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين وخاصة الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن فرص استثمارية ذات مردود عالي وبفترة قصيرة، وذلك بسبب توفر رؤوس الأموال اللازمة والخبرات العالية في التسويق، والمهارات الفنية الإدارية في إنجاح المشروعات الصناعية ذات الحجم الكبير، وهذا المناخ الاستثماري متوفر الآن من خلال توجه الحكومة نحو الانفتاح الاقتصادي، وتعزيز دور القطاع الخاص، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليتلاءم مع المتغيرات العالمية المتجه نحو تحرير التجارة والمنافسة العالمية الحرة وبما يسمى حاليا العولمة.

٥. السؤال الخامس يتعلق بالأمن بالاستقرار السياسي للنظام السياسي الأردني. وكانت نسبة الذين أجابوا بالموافق من بين المستجيبين نسبته ٩٦% من حجم الدراسة، وإجابات المحايد بنسبة ٤%، والذين أجابوا بعدم الموافقة كان عددهم صفرا، وكذلك كان الوسط الحسابي لهذه الإجابات (٤.٣٩) والانحراف المعياري (١.٥٦) وكما هو

واضح في الجدول رقم (٤-٣). وتدل هذه النسب على ما ينعم به الأردن من استقرار وأمن، يشكلان من أهم الحوافز الاستثمارية التي يملكها هذا البلد، حيث أن مبدأ المخاطرة في الاستثمار يعتمد بشكل كبير على الاستقرار السياسي في البلد المستقبل لهذه الاستثمارات. ويعني الاستقرار إمكانية الاستثمار لفترات طويلة نسبياً معتمدة على تاريخ البلد السياسي وثبات السياسات الاقتصادية المطبقة في البلد ودرجة الانفتاح نحو نظام اقتصاد السوق. ومما يجدر ذكره ان الاردن ومن خلال مؤسساته المعنية عمل على تحسين الظروف السياسية السائدة وباستمرار من خلال تحسين العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة والاجنبية واحترام الاتفاقيات الثنائية والشرائع الدولية إدراكاً منه لأهمية هذه الظروف وانعكاساتها على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (٤-٣)

الإجراءات الحكومية والتنظيمية

الرقم	الفقرة	غير موافق %	محايد %	موافق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	توفر التشريعات الحكومية في مدينة الحسن الصناعية التي تسهل قيام الصناعات المختلفة.	٣,٧	٣,٧	٩٢,٦	٤,٢٢	٠,٦٩
٢	سهولة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار في مدينة الحسن الصناعية مثل إجراءات الإدخال المؤقت للبضائع والتخليص عليها.	١٣,٠	٩,٣	٧٧,٨	٣,٩٤	١,٠٧
٣	الإعفاءات الضريبية المتوفرة للمشاريع القائمة في مدينة الحسن الصناعية بموجب قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم ٥٩ لعام ١٩٨٥ يعتبر جانباً للاستثمار	-	٣,٧	٩٦,٣	٤,٣٩	٠,٥٦
٤	الإعفاءات الضريبية المتوفرة للمشاريع في مدينة الحسن الصناعية بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥م يعتبر جانباً للاستثمار	-	٣,٧	٩٦,٣	٤,٣٩	٠,٥٦
٥	توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني بشكل عاملاً جاذباً للاستثمار	-	٣,٧	٩٦,٣	٤,٣٩	٠,٥٦

ثانياً: البنية التحتية والأساسية اللازمة للإنتاج

يتكون هذا العامل من ستة أسئلة، وجميعها تركز على مدى توفر البنية التحتية اللازمة لقيام الصناعات في مدينة الحسن الصناعية، وتلبية رغبات المستثمرين في إنشاء استثماراتهم خلال مدة قصيرة وبتكاليف قليلة، حيث إن توفر هذه البنية الأساسية يلعب دوراً هاماً وبارزاً في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد حصل هذا العامل على نسبة عالية لمعامل كرونباخ الفا وهي (٠,٨١٩) وهي أكبر قيمة من قيم كرونباخ الفا للعوامل الخمسة الجاذبة للاستثمار. وهذا دليل قطعي على ثبات وتجانس هذه الأسئلة المتعلقة بالبنية التحتية واتساقها الداخلي، ومعامل تباين كلي بلغت نسبته ٩,٤%. وقد تراوحت درجة تحميل متغيرات هذا العامل ما بين (٠,٤٣٠) وهي أقل قيمة و (٠,٧٠٦) وهي أعلى قيمة) وان هذه النسب تعتبر مقبولة إذا ما قورنت بالحد الأدنى المقبول وهي (٠,٤٠).

١. السؤال الأول ويتعلق بتوفير شبكة نقل مناسبة للصناعات في مدينة الحسن الصناعية. كانت الإجابات بالموافقة بنسبة (٦٨%) من حجم الدراسة، أما الذين أجابوا بالمحايد فكانت نسبتهم (٧%) من مجتمع الدراسة) في حين كانت نسبة الذين أجابوا بعدم الموافقة (٢٥%) من حجم الدراسة، وكان الوسط الحسابي لهذه الإجابات (٣,٦١) والانحراف المعياري لهذا السؤال هو (١,٠٤) وكما هو واضح في الجدول رقم (٤-٤).

جدول رقم (٤-٤)

البنية التحتية والأساسية اللازمة للإنتاج

الرقم	الفقرة	غير موافق %	محايد %	موافق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٦	توافر شبكة نقل مناسبة لجميع الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية.	٢٤,١	٧,٤	٦٨,٥	٣,٦١	١,٠٤
٧	توافر المعلومات الكافية والدقيقة عن الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية	٢٥,٩	١٨,٥	٥٥,٦	٣,٣٠	٠,٩٨
٨	توافر خدمات مساندة وتكميلية في مدينة الحسن الصناعية مثل مكتب خدمات المستثمرين ومركز التدريب المهني ومكتب العمل	٣,٧	١١,١	٨٥,٢	٤,٠٠	٠,٦٧
٩	توافر استئجار أراضي أو مباني جاهزة لقيام الصناعات المختلفة.	١٣,٠	٢٠,٤	٦٦,٧	٣,٧٠	٠,٩٠
١٠	توافر بنية أساسية مناسبة لتثبيت وتشغيل المعدات والأجهزة خلال فترة قصيرة، وخدمات الاتصالات والكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي	٧,٤	١١,١	٨١,٥	٤,٠	٠,٩٥
١١	لا توجد قيود مفروضة على تملك المشروع الصناعي للمستثمر غير الأردني.	-	٤٠,٧	٥٩,٣	٣,٨٥	٠,٨١

ويوضح من نسب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا السؤال أن خدمة وسائط النقل التابعة لشبكات النقل المتوفرة في مدينة الحسن لا زالت غير كافية بالشكل المطلوب، حيث لمس الباحث على أرض الواقع أن كثيراً من أصحاب الصناعات

والحرف الموجودة في مدينة الحسن يعانون من عدم توفير وسائل نقل مناسبة من حيث الاستيعاب والتوقيت وديمومة هذه الخدمة ، وخاصة فيما يتعلق بنقل العاملين في مدينة الحسن من مكان تواجدهم إلى مكان العمل في المدينة مع العلم بأن كثيرا من الصناعات القائمة في مدينة الحسن مثل الصناعات النسيجية التي تمتاز بحجم كبير من العمالة، تتسم هذه الشركات بنظام عمل ليلي يعتمد العمل بساعات طويلة مما يترتب عليه توفر وسائل نقل بشكل دائم ومستمر. لذلك فإن النسب أعلاه تؤكد ضرورة الاهتمام أكثر بتوفير شبكة نقل مناسبة والتقليل من سلبيات هذه الخدمة التي تعتبر ضرورية جدا لتحسين ظروف الإنتاج والاستخدام الصناعي في المدينة الصناعية.

٢. السؤال الثاني لهذا العامل يتعلق بتوافر المعلومات الكافية عن الصناعات في مدينة الحسن الصناعية، والتي تهتم المستثمرين المحليين والأجانب، وقد جاءت الإجابات على هذا السؤال بالموافقة بنسبة (٥٦ %) من حجم الدراسة بينما كانت نسبة الإجابة بالمحايد (١٩%) من حجم الدراسة، ونسبة الذين أبدوا عدم الموافقة على هذا السؤال بنسبة (٢٦%) من حجم الدراسة، وكان الوسط الحسابي للإجابات (٣,٣٠) والانحراف المعياري لهذه الإجابات هو (٠,٩٨) وكما هو واضح في الجدول رقم (٤-٤). وذلك من وجهة نظر المستثمرين العاملين في مدينة الحسن الصناعية، وبالرغم من قبول هذه النسبة في التأثير على تحفيز الاستثمارات ، إلا إنها ليست بالأهمية النسبية التي اتسمت بها المتغيرات الأخرى المؤثرة في جاذبية الاستثمار، وذلك إن معدل تأثير باقي المتغيرات التي تعكسها نسب الإجابات بالموافقة تزيد على نسبة ٩١% وكما هو مثلا في عامل الإجراءات الحكومية والتنظيمية، مما يدل على زيادة التركيز على هذا المتغير المتعلق بتوفير المعلومات الكافية والدقيقة عن الصناعات القائمة في مدينة

الحسن ، وذلك بالتعاون والتواصل الدائم بين إدارة مدينة الحسن الصناعية وجميع المعنيين بالاستثمارات من مجتمع محلي ومستثمرين عرب وأجانب. ويتمثل ذلك بتطوير النشرات الخاصة بالمشاريع الصناعية وتحديث المعلومات وإعداد التقارير اللازمة عن حجم الاستثمارات وإعداد العاملين وظروف البيئة الاستثمارية من حيث الفرص المتاحة للاستثمار وتعزيزها بالمعلومات الوافية وذلك تسهيلا على المستثمر وتوفيراً لجهده ووقته.

٣. السؤال الثالث ويتضمن توفر الخدمات المساندة والمكاملة في مدينة الحسن الصناعية أجاب بنسبة ٨٥% بالموافقة من حجم الإجابات لهذا السؤال، بينما كانت إجابات المحايد بنسبة ١١% لهذه الإجابات، وأجاب بعدم القبول بنسبة ٤% من المستجيبين، وكما هو مفسر في الجدول رقم (٤-٤) ، وتتمثل بوجود مكتب خدمات المستثمرين ومركز تدريب مهني ومكتب عمل يهتم بشؤون العاملين وتدريبهم وتوفير المعلومات عن فرص العمل المتاحة في المدينة، وغيرها من مرافق المدينة وكذلك فإن مكتب خدمات المستثمرين أنيط به تيسير كافة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتبسيطها على المستثمر، ومتابعتها مع الدوائر الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى اطلاع المستثمر على كافة الخيارات المتاحة له في الاستثمار وكان الوسط الحسابي لهذه الإجابات هو (٤,٠) والانحراف المعياري (٠,٦٧).

وكان لهذا السؤال درجة تحميل بنسبة ٧١% حسب التحليل العاملي وتعتبر هذه النسبة عالية من وجهة نظر المستثمرين، بمعنى أن هذه الخدمات المساندة التكميلية تلعب دوراً مهماً ومحفزاً في استقطاب الاستثمارات إلى مدينة الحسن الصناعية.

٤. توفر الاراضي الأراضي والمباني في مدينة الحسن الصناعية وإمكانية استئجارها كبنية جاهزة لقيام الصناعات المختلفة. أجاب بالموافقة على هذا السؤال بنسبة (٦٧%) من حجم الدراسة، ومحايد أجاب بنسبة ٢٠% فيما كانت الإجابات بالرفض بنسبة ١٣% وبلغ الوسط الحسابي للإجابات ٣,٧ وكان الانحراف المعياري (٠,٩) وكما هو واضح في الجدول رقم (٤-٤). حيث ان مؤسسة المدن الصناعية من ضمن أهدافها إنشاء وتخطيط المدن الصناعية وتجهيز مستلزمات قيام الصناعة، ومنها إنشاء المباني بالهياكل الجاهزة لتسريع قيام الصناعات المختلفة، وتوفير المساحات الأرضية الملائمة لذلك. وبالرغم من أن بعض المشاريع الصناعية القائمة في مدينة الحسن قد تم تخطيطها وإنشائها من قبل المستثمرين أنفسهم وخاصة الصناعات النسيجية التي تمول في أغلب الأحيان برؤوس أموال أجنبية، وتتطلب تصاميم وبناء ذات حجم إنتاجي كبير يعتمد على الطاقة البشرية، فإن هؤلاء المستثمرين كانت إجاباتهم في أغلب الأحيان بالحياد وأحيانا بالرفض، حيث لم تكن هذه المباني الجاهزة تعني الشيء الكثير بالنسبة لهم، بينما كانت هذه المباني الجاهزة في كثير من الأحيان معنية بالمستثمر المحلي الذي تكون غالبية مشاريعه الصناعية ذات الحجم الصغير والمتوسط لذلك استحوذت الإجابات بالموافقة من قبل المستثمرين المحليين. وان هذه النسب تعتبر منخفضة قياسا على المتغيرات الأخرى، علما بأنها مقبولة إحصائيا. وذلك لأن الاستثمارات الأجنبية صفة غالبية على حجم المشاريع في مدينة الحسن الصناعية بسبب اعتمادها كمدينة صناعية مؤهلة.

٥. السؤال يتعلق بخدمات تتصل مباشرة بعملية تسريع تركيب وتشغيل الأجهزة والمعدات وخلال مدة قصيرة، بالإضافة إلى توفر جميع الخدمات الضرورية لقيام

المنشأة الصناعية مثل خدمات الاتصالات وخدمات الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي، ومعالجة المياه العادمة، والمخلفات الصناعية. نسبة الإجابة بالموافقة على هذا السؤال رقم (٥) من عامل البنية التحتية كانت (٨٢%) من حجم الدراسة، فيما كانت نسبة الذين أجابوا بالحياد بنسبة (١١%) والذين أجابوا بعدم الموافقة بنسبة (٧%) وكان الوسط الحسابي للإجابات هو (٠,٤)، والانحراف المعياري (٠,٩٥) وكما هو مبين في الجدول رقم (٤-٤)، ويعني هذا تناسبا طرديا بين تفعيل الخدمات الأساسية وديمومتها والإقبال على الاستثمار في المدن الصناعية. ولدى قياس درجة تحميل هذا المتغير في جذب الاستثمار كانت درجته (٧١%) وهي أعلى نسبة قوة تأثير من المتغيرات التابعة للبنية التحتية والأساسية والتي كان لها دور كبير في تحفيز الاستثمارات المختلفة.

٦. السؤال يتضمن عدم وجود قيود مفروضة على تملك المشاريع الصناعية في مدينة الحسن، وذلك حسب قوانين تشجيع الاستثمار التي تشرع إمكانية تملك المشروع الصناعي من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك تحفيزا للمستثمرين على إقامة مشاريع وصناعات مختلفة. ان نسبة الذين أجابوا بالموافقة هي (٥٩%) من حجم الدراسة ونسبة الذين أجابوا بالحياد (٤١%) بينما الذين كانت إجاباتهم بعدم الموافقة نسبتهم صفر. وان الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال هي (٣,٨٥) والانحراف المعياري هو (٠,٨١) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٤). جاءت نسبة تأثير هذا المتغير مقبولة إلا أنها ضعيفة قياسا على المتغيرات الأخرى التي يتضمنها هذا العامل بمعنى ان هذا العامل لم يحصل على قدر كبير من التأثير على استقطاب الاستثمارات إلى مدينة الحسن الصناعية من وجهة نظر المستثمرين.

ثالثاً: QIZ (الأسواق والتأهيل الصناعي)

يتكون هذا العامل من ثمان أسئلة وهو أكبر عامل يحتوي على عدد من المتغيرات وتركز أغلبها على أهمية اعتماد مدينة الحسن الصناعية كأول منطقة صناعية مؤهلة تمكن المستثمر من الوصول إلى الأسواق الخارجية وخاصة الأسواق الأمريكية التي تعتبر من أفضل الأسواق العالمية من حيث القوة الشرائية وحجم الطلب الكبير، وحيث أن المنتجات الصناعية في المدينة الصناعية المؤهلة والمستوفية لشروط دخولها إلى الأسواق الأمريكية تتمتع بعدم تحديد الكميات المصدرة ولا ينطبق عليها المعاملة بالمثل، ويتم إعفاؤها من كافة الرسوم والضرائب الأمريكية. إذن يمكن القول أن هذا العامل يعتبر من أكثر العوامل الجاذبة للاستثمار في مدينة الحسن الصناعية، وأثره واضح في حجم الاستثمارات، وخاصة الأجنبية منها، التي نفذت مشاريع صناعية إنتاجية كبيرة وخاصة في قطاع الملابس والمحيطات، ويدل على ذلك أن نسبة زيادة الاستثمارات في مدينة الحسن قد ارتفعت في عام (٢٠٠٠) بنسبة ٤٠% عن حجم الاستثمارات في عام (١٩٩٩)، حيث وفرت الشركات المؤهلة ما نسبته ٢٥% من حجم العمالة في مدينة الحسن الصناعية وتساهم بنسبة تزيد على ٤٢% من حجم الاستثمار الكلي في مدينة الحسن الصناعية. وقد حصل هذا العامل على قيمة كرونباخ الفا بلغت (٠,٧٣٤) وهي نسبة مقبولة ومنسجمة مع الاتجاه العام لهذه الدراسة.

١. السؤال الأول لهذا العامل ويتعلق بقدرة المستثمر الصناعي في مدينة الحسن الصناعية إلى الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويعتبر عامل توفر الأسواق من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار، لذلك كانت نسبة الذين أجابوا بالموافقة هي (٨٩%) من حجم الدراسة وتعد من أعلى نسب الإجابات بالموافقة نظراً لأهمية الأسواق من وجهة نظر

المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية، وكانت نسبة الإجابات بالحياد هي (٧%) من حجم الدراسة، بينما الذين كانت إجاباتهم بعدم القبول هي (٤%) من حجم الدراسة، وبلغت نسبة المتوسط الحسابي لهذا الأجوبة (٤,٢) والانحراف المعياري (٠,٧٤) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٤-٥)

QIZ

الرقم	الفقرة	غير موافق %	محايد %	موافق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٢	يحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية	٣,٧	٧,٤	٨٨,٩	٤,٢٠	٠,٧٤
١٣	للمنتجات الصناعية في مدينة الحسن الصناعية قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية	-	١١,١	٨٨,٩	٤,١٣	٠,٥٨
١٤	توافر المعارض والبرامج الجيدة التي تنظمها مدينة الحسن الصناعية لترويج المنتجات الصناعية محليا وخارجيا.	٢٥,٩	٤٨,١	٢٥,٩	٣,٠٤	٠,٩٣
١٥	الموقع الجغرافي لمدينة الحسن الصناعية ملائم وقريب للمنافذ التسويقية.	١٦,٧	١٨,٥	٦٤,٨	٣,٦١	١,٠٤
١٦	توافر الاتصال بين اطراف العملية التسويقية بطريقة سهلة ومنظمة	١١,١	٣١,٥	٥٧,٤	٣,٥٧	٠,٨٤
١٧	ساهم اعتماد مدينة الحسن الصناعية كمنطقة صناعية مؤهلة في تعزيز وجذب الاستثمارات المختلفة	-	١,٩	٩٨,١	٤,٤٤	٠,٥٤
١٨	توفر الظروف السياسية الملائمة في ظل اتفاقية السلام مع إسرائيل ساهمت في قيام المشاريع الصناعية في مدينة الحسن الصناعية	١٤,٨	٧,٤	٧٧,٨	٤,٠٢	١,٠٤
١٩	توجه الحكومة الأردنية نحو الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن على منظمة التجارة العالمية ساهم في جذب الاستثمار	-	٢٢,٢	٧٧,٨	٤,١٣	٠,٧٥

٢- هذا السؤال الذي يتعلق بموضوع القدرة التنافسية العالية التي تتمتع بها المنتجات الصناعية في مدينة الحسن الصناعية، وكانت ردة فعل المستجيبين ايجابية وقوية، إدراكا من المستثمرين بأهمية عنصر المنافسة للمنتجات في مدينة الحسن

الصناعية في الأسواق الخارجية، وخاصة المنتجات الحاصلة على شروط التأهيل الصناعي لدخول الأسواق الأمريكية. ومما يجدر ذكره هنا أن عنصر المنافسة للمنتجات الصناعية في مدينة الحسن تأتي من خلال دخولها إلى الأسواق الأمريكية معفاة من كافة الرسوم والضرائب وهذا يعني انها تتنافس غيرها من المنتجات بانخفاض أثمانها وهو فرق الرسوم والضرائب المفروضة على غيرها من المنتجات التي تدخل الأسواق الأمريكية مضاف إليها الرسوم والضرائب الأمريكية. ومعلوم ان منافسة السعر مقبولة في حالة توفر الجودة المماثلة وتنطبق عليها شروط التأهيل الصناعي المنفق عليها مع وكالة التجارة الأمريكية. ونظرا لأهمية هذه المنافسة من وجهة نظر المستثمرين فقد خلت إجاباتهم بعدم الموافقة على هذا السؤال، . أجاب بنسبة (٨٩%) من حجم الدراسة موافق وكانت إجابات محايد بنسبة (١١%) وهي تعكس وجه نظر المستثمرين المحليين الذين تنحصر منتجاتهم في الأسواق المحلية ولا يتطلعون إلى الأسواق الخارجية. وكان الوسط الحسابي للإجابات في هذا السؤال (٤,١٣)، والانحراف المعياري (٠,٥٨) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤ - ٥).

٣. كان موضوع هذا السؤال هو مدى قيام مدينة الحسن الصناعية بعمل معارض وبرامج جيدة لترويج وتسويق المنتجات في الأسواق المحلية وكانت الإجابات بنسبة (٢٦%) موافق من حجم الدراسة، ونسبة (٤٨%) من حجم الدراسة محايد، بينما كانت إجابات عدم الموافقة هي (٢٦%) من حجم الدراسة، وكما هو مفسر في الجدول رقم (٤ - ٣). والخارجية، ويلاحظ من خلال إجابات المستثمرين على هذا السؤال ان نسبة الذين أبدوا بالموافقة على توفر هذه الخدمة المتعلقة بترويج المنتجات، كانت ضعيفة جدا، وهي تعكس عدم رضا المستثمرين القائمين في مدينة الحسن عن الخدمات المقدمة

لصناعاتهم المتعلقة بإقامة المعارض وبرامج الترويج محليا وعالميا، لذلك جاءت أغلب إجاباتهم بالمحايد وعدم الموافقة على هذا السؤال. وكان الوسط الحسابي لإجاباتهم (٣,٠٤)، والانحراف المعياري (٠,٩٣).

٤. ويتضمن هذا السؤال أهمية الموقع الجغرافي لمدينة الحسن الصناعية، ومدى ملائمة هذا الموقع وقربة من المنافذ التسويقية التي تنتج إليها المنتجات الصناعية في مدينة الحسن الصناعية. أجاب بالموافقة على هذا السؤال بنسبة (٦٥%) من حجم الدراسة وأجاب بالحياد بنسبة (١٨%) ومن حجم الدراسة فيما كانت إجابات عدم الموافقة (١٧%) وكما هو موضوع في الجدول رقم (٤-٥). ومما يجدر ذكره هنا، أن موقع مدينة الحسن يشكل ملتقى حدود قريبة من الحدود السورية والعراقية والإسرائيلية. حيث تنتج كثير من الصادرات من مدينة الحسن الى الأسواق الإسرائيلية والعراقية، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية إلى إسرائيل لعام (٢٠٠٠) هي (٣٣%) والصادرات الصناعية الى العراق بلغت بنسبة (٢٧%). وكان الوسط الحسابي لإجابات المستجيبين (٣,٦) والانحراف المعياري (١,٠٤).

٥. يتعلق السؤال الخامس من هذا العامل (الأسواق والتأهيل الصناعي)، بتوفر الاتصال بين أطراف العملية التسويقية، وان هذا الاتصال يتم بطريقة سهلة وسريعة. وكانت نسبة الذين أجابوا بالموافقة هي (٥٧%) من حجم الدراسة، وكانت نسبة الذين أجابوا بالحياد هي (٣٢%) بينما أجاب بعدم القبول من المستجيبين ما نسبته (١١%) وكان الوسط الحسابي لجميع الإجابات هو (٣,٥٧) فيما كان الانحراف المعياري لهذا العامل هو (٠,٨٤) وكما هو مبين في الجدول (٤-٥). ويتضح من هذه النسب ان لهذا المتغير قوة تأثير مقبولة ولكن ليست ذات قيمة عالية من وجه نظر المستثمر، مما يدل

على ان العلاقات التسويقية القائمة في مدينة الحسن الصناعية تحتاج الى مزيد من التطوير والمرونة لتكون اكثر قدرة على جذب الاستثمار إلى مدينة الحسن الصناعية.

٦. المتغير السادس من عامل التأهيل ولأسواق حصل على اكبر نسبة موافق بين جميع الأسئلة الواردة في الاستبانة فقد بلغت هذه النسبة (٩٨%) . ويتعلق هذا السؤال بالدور الذي يلعبه اعتماد مدينة الحسن الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في تعزيز وجذب الاستثمارات المختلفة إلى مدينة الحسن الصناعية، ومما يدل على أهمية هذا المتغير من وجه نظر المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية، أن نسبة الذين أجابوا بالحياد كانت (٢%) فقط من حجم الدراسة ونسبة الذين أجابوا بعدم الموافقة على مساهمة هذا المتغير في استقطاب الاستثمارات كانت صفرا. وكان الوسط الحسابي للإجابات هو (٤,٤٤) والانحراف المعياري لهذه الإجابات هو (٠,٥٤). ومما يؤكد حقيقة مساهمة التأهيل الصناعي في مدينة الحسن في تحفيز وتنشيط حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المختلفة، وخاصة صناعة المحيكت والألبسة. ان مدينة الحسن الصناعية شهدت إقبالا شديدا وطلبا عاليا على الاستثمار في المدينة بعد ان تم تأهيلها في منتصف عام (١٩٩٨) وخاصة الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق والمنافسة في ظل العولمة وحرية التجارة، لذا فإن أولويات مؤسسة المدن الصناعية ومشاريعها المستقبلية تكمن في التوسع في إنشاء مناطق صناعية مؤهلة، وتعميم هذه التجربة بعد أن أثبتت نجاحها في مدينة الحسن الصناعية، وكانت مدينة الكرك الصناعية (مدينة صناعية مؤهلة) ثاني مدينة صناعية مؤهلة في الأردن، تم تأهيلها واعتمادها من قبل ممثل التجارة الأمريكية وكان ذلك في عام (١٩٩٩)م. ويمثل حاليا حجم الاستثمارات للشركات المؤهلة صناعيا في مدينة الحسن الصناعية ما نسبة

(٢٥%) تقريبا من حجم الاستثمار الكلي في المدينة، وتمكنت هذه الشركات من

استيعاب ما نسبته (٤٤%) من حجم العاملين في مدينة الحسن الصناعية.

٧. مضمون هذا السؤال يدور حول قدرة الظروف السياسية الملائمة في ظل اتفاقية السلام

مع إسرائيل في المساهمة في جذب الاستثمارات إلى مدينة الحسن الصناعية لقيام

المشاريع الصناعية المختلفة فيها، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة هي (٧٨%) من

حجم الدراسة، وكانت نسبة الذين أجابوا بالحياد هي (٧%) في حين كانت إجابات

عدم الموافقة، هي (١٥%) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٥). وتجدر الإشارة

هنا إلى أن الاتفاقيات الموقعة بين الأردن وإسرائيل، كانت تحتوي على بنود تؤثر على

حجم الصادرات والاستثمار في كل من الطرفين، وقد جاء فيها: قيام الطرفان باتخاذ

الإجراءات المناسبة لتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بينهم، وتسهيل الإجراءات

المتعلقة بالتخليص والرسوم الجمركية وإنهاء كافة أشكال المقاطعة بين الطرفين تنفيذًا

لما جاء في معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في عام ١٩٩٥، وقد ساهمت هذه

الاتفاقيات التجارية على تحسين ونمو القطاع التجاري والصناعي بين الأردن

وإسرائيل، وذلك بإزالة العوائق الكثيرة التي كانت سائدة بين الطرفين قبل بدء اتفاقية

السلام، من حيث الإجراءات الحدودية ومقاطعة المنتجات بين الطرفين، وإغلاق

الجسور على الحدود لأقل الأسباب والتي كانت تربك حركة وسائط النقل المختلفة من

الأردن إلى إسرائيل والعكس. هذا وقد حصل هذا المتغير على نسب تأثير مقبولة ولكنها

ليست ذات قيمة عالية نسبيًا، إذا ما قورنت بباقي قيم المتغيرات وأثرها على جذب

الاستثمار من وجه نظر المستثمرين.

٨. بلغت نسبة الذين أجابوا بالموافقة على هذا السؤال (٧٨%) وكانت نسبة الذين أجابوا بالحياد (٢٢%) بينما الذين أجابوا بعدم الموافقة كانت نسبتهم صفراً. وهذا يعني أن نسبة عالية من المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية قد وافقوا على أهمية التوجه الحكومي نحو الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وأن هذا التوجه يساهم في خلق بيئة مناسبة وملائمة لاستقطاب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، ذلك لأن التوجه نحو نظام السوق يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية بسبب المنافسة بين الشركات المختلفة.

كان الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال هو (٤,١٣) والانحراف المعياري لهذا الإجابات (٠,٧٥) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٥). ونتيجة اختبار التحليل العملي لهذا السؤال فقد حصل على قيمة بلغت (٠,٤٢) وهي نسبة مقبولة إلا أنها ليست مؤثرة بشكل كبير في جذب الاستثمارات وذلك من وجه نظر المستثمرين في مدينة الحسن، وسبب ذلك أن كثيرًا^(٤) من المستثمرين المحليين يروا في الانفتاح الاقتصادي وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع دول أوروبا وأمريكا، خدمة للاستثمار الأجنبي ومنافسة شديدة للمنتج المحلي الذي لا يستطيع أن يماثل المنتج الأجنبي بالقدرة التنافسية، وذلك بسبب تباين التجربة المهنية الصناعية وطول خبرة الدول الأجنبية في المنافسة والسيطرة على الأسواق العالمية.

رابعاً: القوى العاملة

يحتوي هذا العامل على خمسة أسئلة تمثل عدة متغيرات وجميعها تركز على أهمية توفر الأيدي العاملة من معدلات أجور تعتبر منخفضة نسبياً بالقياس إلى أجور العاملين في القطاعات الأخرى، حيث لا تتطلب كثيراً من فرص العمل في مدينة الحسن

الصناعية خبرة مهنية كبيرة وخاصة في قطاع المحيكات والملابس التي تستوعب أعداد كبيرة من العاملين من الجنسين. علما بأن معدل البطالة بين الإناث والذكور وخاصة من خريجي كليات المجتمع والثانوية العامة هي من النسب العالية، وكذلك معدل البطالة في صفوف الشباب، بشكل عام مرتفعة إذ يشكل العاطلين عن العمل، ممن تقل أعمارهم عن (٣٠) سنة نسبة (٧٣,٨%) عام ١٩٩٦^(٥). بمعنى ان هناك عرض كبير من القوى العاملة، يجعلهم على استعداد لقبول أدنى الأجور، وهذا يشجع الشركات الصناعية على استخدام أعدادا كبيرة من هؤلاء الشباب، إذ أن انخفاض أجورهم يخفض من الكلفة التشغيلية لهذه الشركات مما يؤدي إلى زيادة العوائد المالية والتي تبحث عنها الشركات الصانعة. وقد حصل هذا العامل على قيمة كرونباخ الفا هي (٠,٧٩٣) وهي من أعلى النسب الموجودة في باقي العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات في هذه الدراسة، وتعكس مدى ترابط وانسجام متغيرات هذا العامل وثباته، وكان معامل التباين لهذا العامل هو ٧,٧.

ويتضح من الجدول رقم (٤-٦) ان السؤال الأول والرابع والمتعلقين بتوفر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعاملين كان لهما قوة تأثير عالية أكثر من المتغيرات الأخرى لهذا العامل وحسب رأي المستثمر.

١. السؤال الأول لهذا العامل يركز على مدى توفر القوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية، تلبية لزيادة الطلب على قطاع العمالة من قبل المشاريع الصناعية القائمة وتحت الإنشاء، وجاءت إجابات المستجيبين بالموافقة نسبة (٧٤%) من حجم الدراسة، بينما أجاب بالحياد على هذا السؤال ما نسبته (٤%). في حين أجاب بعدم الموافقة ما نسبته (٢٢%) من حجم الدراسة. وكان الوسط الحسابي لهذه الإجابات (٣,٦٧)

والانحراف المعياري (٠,٩٩) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٦). وتعكس هذه النسب الانطباع العام عن رضا المستثمرين وبنسبة عالية عن حجم العمالة المتوفرة في مدينة الحسن والمجتمع المحلي الذي يحيط بها، وذلك بسبب وجود هذه المدينة بالقرب من الكثافة السكانية المجاورة لها وهي محافظة إربد. إذ يتوفر في هذه المحافظة طاقات شابة كبيرة من الذكور والإناث مع ارتفاع نسبة التعليم بين هؤلاء الشباب، وهم يعرضون خدماتهم على المشاريع الصناعية القائمة في المدينة للبحث عن فرصة عمل وضمن أجور بسيطة نسبياً تساعدهم في رفع مستوى معيشتهم، والتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الفقر في الأردن، حيث بلغت الأسر دون نسبة خط الفقر المطلق في الأردن بنسبة ٣٥% من عدد الأسر بالمملكة، فيما بلغت نسبة الأسر دون خط الفقر المدقع ٨% من عدد الأسر. وذلك حسب مسح العمالة والبطالة والدخل للعام ١٩٩٦^(١). ولا شك أن نسب هذا المتغير تعتبر جيدة، وتعطي دليل على أهمية توفر العمالة في المنطقة الصناعية من وجهة نظر المستثمرين، حيث أن الأيدي العاملة ركيزة مهمة من ركائز الإنتاج وأداة فاعلة في قيام الصناعات المختلفة وخاصة الصناعات التي تعتمد مبدأ العمالة الكثيفة والتي تستخدم تكنولوجيا مناسبة للعمالة شبة الماهرة وغير الماهرة، يكون فيها عنصر العمل شيء أساسي في قياس الإنتاج والتكلفة.

جدول رقم (٤-٦)

القوى العاملة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق %	محايد %	غير موافق %	الفقرة	الرقم
٠,٩٩	٣,٦٧	٧٤,١	٣,٧	٢٢,٢	توافر القوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية وبأعداد كافية	٢٠
٠,٩٤	٢,٩١	٢٧,٨	٣٥,٢	٣٧,٠	توافر المهارات اللازمة لدى القوة العاملة لمختلف الصناعات في مدينة الحسن الصناعية	٢١
١,٠٨	٤,٠٠	٧٩,٦	٧,٤	١٣,٠	انخفاض معدلات الأجور لدى القوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية	٢٢
٠,٩٠	٣,٩٤	٧٩,٦	٩,٣	١١,١	الخفض تكلفة الخدمات المقدمة للقوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية	٢٣
٠,٩١	٣,٣٣	٥٥,٦	١٨,٥	٢٥,٩	توافر خبرات إدارية وفنية للإشراف على المشاريع الصناعية القائمة في مدينة الحسن الصناعية	٢٤

٢. يدور هذا السؤال حول توفر المهارات اللازمة للقوى العاملة في مدينة الحسن ويبدل الجدول رقم (٤-٦) أنه أجاب بالموافقة على هذا السؤال ما نسبته (٢٨%) من حجم العينة فقط في حين اجاب بالحياد نسبة (٣٥%) من حجم الدراسة، وكانت الاجابة بعدم الموافقة من قبل المستجيبين على هذا السؤال من أعلى النسب الموجودة في جميع أسئلة الدراسة، وبلغت (٣٧%) وكان الوسط الحسابي لهذا الإجابات (٢,٩)، والانحراف المعياري (٠,٩٤)، ويبدل هذا ان أغلب المستثمرين أصحاب المشاريع الصناعية

القائمة وتحت الإنشاء في مدينة الحسن الصناعية يعانون من نقص المهارات المهنية للعمال المتوفرة لدى المدينة والتي تتطلبها كثير من الصناعات العاملة في هذه المدينة. وانه بالرغم من وجود مركز مهني داخل مدينة الحسن، يقوم بتدريب القوى العاملة الراغبة في العمل لدى الصناعات المتوفرة، إلا انه وحسب رأي المستثمرين ان هذا المركز لا يفي بالحاجة المطلوبة ولا يتواءم مع المستجدات الصناعية الحديثة والتي تتطلبها معايير دولية وتصنيفات دولية وخاصة معايير الجودة التي بموجبها تستطيع المنتجات الصناعية المنافسة في الأسواق المختلفة، وتعتبر نسب هذا المتغير ضعيفة مقارنة مع القيم التي حصل عليها المتغيرات الأخرى، بمعنى أن هذا المتغير لا يعول عليه كثيرا في التأثير على جذب الاستثمارات من وجهة نظر المستثمرين.

٣. السؤال بخصوص انخفاض معدلات الأجور لدى القوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية، وأجاب بالموافقة ما نسبته (٨٠%) من حجم الدراسة بالحياد ما نسبته (٧%) من المستجيبين، فيما أجاب بعدم الموافقة بنسبة (١٣%) من حجم الدراسة، وكان الوسط الحسابي لهذه الإجابات (٤,٠٠) في حين كان الانحراف المعياري لهذه الإجابات هو (١,٠٨) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٦)، ويدل ذلك حسب رأي المستثمر ان معدل الأجور السائدة في مدينة الحسن الصناعية فعلا منخفضة ويعتبر حافزا قويا من حوافز تشجيع الاستثمارات، ويعتقد على ضوء ذلك انه ونتيجة للتوسع في إنشاء المشاريع الصناعية والناجمة عن زيادة الطلب على منتجات المنطقة الصناعية المؤهلة، فان هذا يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة لدى مدينة الحسن مما ينعكس إيجابا على تحسن مستوى الأجور مستقبلا للقوى العاملة.

٤. السؤال يتعلق انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للقوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية، أجاب بالموافق من المستجيبين ما نسبته (٨٠%) بينما كانت الإجابات المحايدة نسبة (٩%) من حجم الدراسة وأجاب بعدم الموافقة على هذا السؤال نسبة (١١%) من حجم الدراسة، وكان الوسط الحسابي لهذه الإجابات (٣,٩٤) فيما كان الانحراف المعياري (٠,٠٩). وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٦). مما يدل ذلك وحسب رأي المستثمر ان تكلفة الخدمات المقدمة للقوى العاملة لدى مدينة الحسن منخفضة كما هي أجور العاملين فيها بمعنى ان هذه التكاليف المنخفضة تساعد المستثمر على تقليل كلفته التشغيلية حيث يعتبر هذا المتغير عاملاً قوياً ومؤثراً في قرار الاستثمار لدى المستثمرين في مدينة الحسن، ومما يؤكد ذلك ان هذا المتغير قد حصل على قيمة عالية في قوة التأثير على جذب الاستثمارات حسب رأي المستثمر حيث بلغت هذه النسبة (٠,٧٦) وهي نسبة عالية، وحسب اختيار التحليل العاملي، إذا ما قيست بصافي القيم التي حصل عليها المتغيرات الأخرى، الذي يتكون منها هذا العامل.

٥. السؤال الخامس يتعلق بتوافر خبرات إدارية وفنية للإشراف على المشاريع الصناعية في مدينة الحسن . إن نسبة الذين أجابوا بالموافقة كانت (٥٦%) من حجم الدراسة، فيما كانت نسبة الذين أجابوا بمحايد هي (١٩%) من جميع المستجيبين، وكانت نسبة الذين أجابوا بعدم الموافقة على هذا السؤال هي (٢٦%) من جميع المستجيبين. وكان الوسط الحسابي لهذه الدراسة هو (٣,٣)، فيما كان الانحراف المعياري لجميع الإجابات هو (٠,٩١) وكما هو مبين في الجدول رقم (٤-٦). وهذا على أن نصف المستثمرين الذين أجابوا على هذا السؤال يوافقون على توفر خبرات إدارية وفنية

للعاملين في مدينة الحسن، بينما النصف الآخر أبدى عدم تأييده لتوفر مثل هذه الخبرات وخاصة المستثمرين الأجانب الذين يفضلون فنيون مشرفون على صناعاتهم من بني جلدتهم، ويعكس هذا الاتجاه أيضا الشك وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب بقدرة الآخرين ومهارتهم الخبرة الإشرافية الجيدة للقيام بمهام ووظائف تتعلق بحجم الإنتاج والإدارة.

خامسا: العوائد والتمويل

يحتوي هذا العامل على ستة أسئلة تتمحور حول مدى تحقيق المستثمر في مدينة الحسن عوائد مالية خلال فترة وينسب عالية، والتركيز على توفر التسهيلات الائتمانية لدى المستثمرين وكذلك مرونة حركة رأس المال من وإلى مدينة الحسن الصناعية، ومدى ملائمة أسعار الفوائد للقروض من البنوك المحلية لغايات الاستثمار، وإمكانية الحصول على شريك ممول للاستثمار في مدينة الحسن الصناعية وقد حصل هذا العامل على نسبة جيدة لمعامل كرونباخ ألفا وهي (٠,٧٨٧). وتدل هذه النسبة على الثبات والانسجام الداخلي لمتغيرات هذا العامل وقد شرح هذا العامل ما نسبته (١٦,٤%) من التباين الكلي لجميع المتغيرات الموجودة في هذه الاستبانة، وهي أعلى نسبة من نسب التباين لجميع العوامل، وبذلك فإن هذا العامل يساهم بأكبر نسبة تفسير في التغيرات والاختلافات في العامل المعتمد وهو قرار الاستثمار.

١. السؤال الأول يتعلق بتحقيق المستثمر في مدينة الحسن الصناعية عوائد ربحية عالية نتيجة استثماره في هذه المدينة، حيث أجاب بنسبة (٤٦,٣%) من جميع المستجيبين بالموافق، واجاب بالحياد بنسبة ٣٣,٣% من مجتمع الدراسة، فيما كانت نسبة الذين أجابوا بعدم الموافقة على تحقيق أرباح عالية هي (٢٠,٤%)، و الوسط الحسابي لجميع

الإجابات لهذا السؤال (٣,٢٦)، والانحراف المعياري لهذه الإجابات (٠,٩١) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٧). وتدل هذه النسب على ان الاستثمار في مدينة الحسن يعطي عائدا جيدا، ومعلوم أن عامل تحقيق عوائد على الاستثمارات هي من أهم محددات الاستثمار، حيث أن هدف إنشاء المشاريع الصناعية يعود بالدرجة الأولى إلى تحقيق العوائد المالية المخطط لها و المتوقعة، حيث أن عامل التوقع في تحقيق الأرباح له دور كبير في اتخاذ قرار الاستثمار ويعرف^(٧) العائد في العادة: "صافي الربح بعد الضرائب بالمفهوم المحاسبي أو صافي التدفق النقدي بعد الضرائب وقبل الاستهلاك بمفهوم التدفقات النقدية، منسوبا إلى الأموال التي ولدته". مع الإشارة إلى ان الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وخاصة الصناعية يمتاز بتحقيق المستثمر عائدا مقبولا له صفة الاستمرارية مع تحقيق قدر كبير من الأمان على رؤوس الأموال المستثمرة، باعتبار ان الأصول لها قيمة حقيقية تقلل من درجة المخاطرة^(٨).

٢. السؤال الثاني من عامل العوائد والتمويل يركز على قدرة المستثمر في مدينة الحسن الصناعية على تحقيق العوائد والأرباح خلال فترة قصيرة، ويندرج هذا المفهوم عند الشركات الصناعية الكبيرة والمنتشرة فروعها في أماكن كثيرة من العالم والتي تملك رؤوس أموال ضخمة وخبرات صناعية عالية مع الكفاءة الإدارية والتسويقية. وكانت نسبة (٢٦%) من جميع المستجيبين موافق، بينما أجاب بالحياد ما نسبته (٤١%) من المستجيبين، فيما كانت الإجابات لعدم الموافقة ما نسبته (٣٣%) من مجتمع الدراسة وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٧). وكان الوسط الحسابي لجميع الإجابات (٢,٩) الانحراف المعياري (٠,٩٦) وهي نسبة تعتبر ضعيفة قياسا على نسب متوسطات المتغيرات الأخرى، وهذا يعكس رأي المستثمرين في مدينة الحسن

الصناعية. بمعنى أن الاستثمارات الصناعية في المدن الصناعية تحتاج إلى فترات ليست قصيرة لتحقيق عوائد مقنعة، وذلك لأن الاستثمار الحقيقي القائم على إنشاء المصانع وإنتاج السلع يحتاج إلى وقت ليس بالقصير حتى تغطي الإيرادات المتحققة التكاليف التشغيلية والتأسيسية والتي تكون عادة عند إنشاء المشروع مرتفعة نسبياً ومعلوم أنه مع مرور الوقت فإن التكاليف التأسيسية تنخفض وينعكس ذلك على زيادة العوائد والأرباح.

جدول رقم (٤-٧)

العوائد والتمويل

الرقم	الفقرة	غير موافق %	محايد %	موافق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٥	يحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية لي عائدا مرتفعا.	٢٠,٤	٣٣,٣	٤٦,٣	٣,٢٦	٠,٩١
٢٦	يحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية عوائد ربحية في مدينة الحسن الصناعية خلال فترة قصيرة	٣٣,٣	٤٠,٧	٢٥,٩	٢,٨٩	٠,٩٦
٢٧	يسهل الحصول على تسهيلات ائتمانية للاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية	٢٢,٢	١٦,٧	٦١,١	٣,٤٣	٠,٨٨
٢٨	عدم وجود قيود مفروضة على حركة رأس المال في مدينة الحسن الصناعية	٢٠,٤	٢٧,٨	٥١,٩	٣,٣٧	٠,٨٨
٢٩	أسعار الفوائد على القروض من البنوك المحلية مناسبة.	٤٨,١	٢٩,٦	٢٢,٢	٢,٥٩	١,٠٠
٣٠	سهولة الحصول على شريك ممول للاستثمار في مدينة الحسن الصناعية	٣١,٥	٤٠,٧	٢٧,٨	٢,٨٩	١,٠٢

٣. السؤال الثالث يركز على موضوع سهولة الحصول على تسهيلات ائتمانية لقياس الصناعات المختلفة في مدينة الحسن الصناعية، حيث أجاب بالموافق ما نسبته (٦١%) من حجم المستجيبين وأجاب بالحياد بنسبة (١٧%) من حجم المستجيبين،

بينما كانت إجابات عدم الموافقة (٢٢%) من حجم المستجيبين، وكان الوسط الحسابي لجميع الإجابات على هذا السؤال هو (٣,٤٣) والانحراف المعياري (٠,٨٨) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٧). ويتضح من هذه النسب ان المستثمر لا يجد صعوبة في الحصول على التسهيلات الائتمانية ، وأنها متوفرة بصورة جيدة، ولها دور فاعل في اتخاذ قرار الاستثمار حسب رأي المستثمر.

٤. السؤال الرابع متعلق بأهمية أسعار الفوائد على القروض . أجاب على بنسبة (٥٢%) من حجم المستجيبين بالموافق على عدم وجود قيود مفروضة على حركة رأس المال في مدينة الحسن الصناعية وأجاب بالحياد ما نسبته (٢٨%) من حجم المستجيبين وكذلك أجاب بعدم الموافقة بنسبة (٢٠%) من حجم المستجيبين، وكان الوسط الحسابي لجميع الإجابات ثم هذا السؤال هو (٣,٣٧) والانحراف المعياري (٠,٨٨) وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٧). ولأن هذا السؤال يهتم المستثمرين الأجانب أكثر من المستثمرين المحليين، فانه يعني ان إجابات المستثمرين المحليين جاءت بالحياد، بينما إجابات الموافقة كانت من قبل المستثمرين الأجانب، وذلك بسبب أن المستثمر في مدينة الحسن الصناعية يتمتع بحرية تامة لإدخال العملة الصعبة والتحرك برأس المال دون أية قيود.

٥. يدور موضوع السؤال الخامس لعامل العوائد والتمويل حول أهمية أسعار الفوائد على القروض من البنوك المحلية ومدى ملاءمتها من وجهة نظر المستثمر لقيام صناعات مختلفة في مدينة الحسن، وجاءت الإجابات بالموافقة ما نسبته (٢٢%) من حجم المستجيبين ونسبة الذين أجابوا بالحياد (٣٠%) من حجم المستجيبين وان الذين أجابوا بعدم الموافقة، جاءت نسبتهم (٤٨%) وتعتبر نسبة غير الموافق لهذا السؤال أعلى نسبة غير موافق في جميع أسئلة الاستبانة، وحسب ما هو موضح في الجدول رقم

(٧-٤). وهذا يدل على عدم رضا المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية عن مستوى معدل الفائدة على القروض الاستثمارية، وهذا يعني انه حتى تتم تشجيع مستوى الأسعار في مدينة الحسن فانه لا بد من إعادة النظر في معدل الفوائد على القروض الاستثمارية وخاصة للمشاريع الصناعية. وكان الوسط الحسابي لإجابات هذا السؤال هو (٢,٥٩) والانحراف المعياري لهذه الإجابات (١,٠٢).

٦. يتعلق هذا السؤال بسهولة الحصول على شريك ممول في مدينة الحسن. كانت نسبة الذين أجابوا بالموافقة على هذا السؤال هي (٢٨%) من حجم المستجيبين والذين أجابوا بالحياد (٤١%) من حجم المجتمع، فيما أجاب بعدم الموافقة على هذا السؤال نسبة (٣٢%) والوسط الحسابي لجميع هذه الإجابات (٢,٨٩) فيما كان الانحراف المعياري (١,٠٢) وكما هو موضح في الجدول رقم (٧-٤)، ويلاحظ من هذه الإجابات أن انخفاض قيمة الوسط الحسابي لهذه الإجابات، يعكس عدم رضا المستثمرين على هذا السؤال، بمعنى أن المستثمر في مدينة الحسن لا يتمكن من الحصول على شريك ممول له في استثماراته بسهولة ويسر، وخاصة الممول المحلي حيث تفتقر الدول النامية بشكل عام إلى رؤوس أموال استثمارية كبيرة نسبياً، وهذا أيضاً ينطبق على الأردن بسبب انخفاض معدلات الدخل، وبالتالي انخفاض مستوى الادخار الذي هو من أهم عوامل تكون وتراكم رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار. ونستنتج من ذلك أن التنمية الصناعية في الأردن تحتاج إلى رأس مال أجنبي يمول خطط التنمية نظراً للعجز في الموازنة العامة للدولة والفجوة في المدخرات المحلية والتجارة الخارجية، علماً بأن رأس المال الأجنبي بشكل عاملاً إيجابياً ومؤثراً في معدلات النمو للاقتصاد الأردني^(٩).

تحليل العوامل الأساسية المؤثرة في قرار الاستثمار في مدينة الحسن

الصناعية باستخدام التحليل العاملي

أولاً: عامل الإجراءات الحكومية والتنظيمية.

جدول رقم (٤-٨)

الإجراءات الحكومية والتنظيمية

تحميل المتغير على العامل	معامل كرونباخ الفا: ٠,٨٠٧	معامل التباين ١٤,٠%	تسلسل المتغير في الاستبانة
	بيان المتغير		
٠,٨٤٥	توفر التشريعات الحكومية في مدينة الحسن الصناعية التي تسهل قيام الصناعات المختلفة	١	
٠,٥٦٩	سهولة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار في مدينة الحسن الصناعية مثل إجراءات الإدخال المؤقت للبضائع والتخليص عليها.	٢	
٠,٨٢٥	الإعفاءات الضريبية المتوفرة للمشاريع القائمة في مدينة الحسن الصناعية بموجب قانون مؤسسة المسدن الصناعية رقم ٥٩ لعام ١٩٨٥ يعتبر جاذبا للاستثمار	٣	
٠,٦٨٥	الإعفاءات الضريبية المتوفرة للمشاريع في مدينة الحسن الصناعية بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥ يعتبر جاذبا للاستثمار	٤	
٠,٥٥٦	توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني يشكل عاملا جاذبا للاستثمار	٥	

يلاحظ من خلال الإطلاع على الجدول رقم (٤-٨)، ان هذا العامل يتكون من خمسة متغيرات (أسئلة) وتركز هذه المتغيرات على التشريعات والإجراءات الحكومية والإعفاءات الضريبية إضافة إلى الاستقرار السياسي. وتعتبر هذه المتغيرات ضرورية ومهمة من وجهة نظر المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار وذلك حسب ما دلت عليه إجابات المستثمرين، ويذكر ان هذا العامل قد حصل على ثاني أكبر قيمة لكرونباخ ألفا هي (٠,٨٠٧) وهي نسبة عالية تدل على مدى ثبات هذا العامل، وان الاتساق الداخلي لمتغيرات هذا العامل مرضية. وقد تراوحت درجات تحميل (أهمية) هذا العامل ما بين (٠,٥٥٦) و(٠,٨٤٥) وتعتبر هذه القيم عالية، إذا ما تم مقارنتها مع الحد الأدنى المقبول في هذه الدراسة وهو (٠,٤٠) مع العلم بان هذا العامل قد فسر ما نسبة (١٤%) من التباين الكلي وهي ثاني أكبر قيمة تفسير من بين العوامل الخمسة الأخرى والتي تشرح نسبة (١٤%) من التباين الكلي وهي ثاني أكبر قيمة تفسير من بين العوامل الخمسة الأخرى والتي تشرح نسبة عالية من الاختلافات في المتغير التابع وهو قرار الاستثمار، ويدل هذا على ان الإجراءات الحكومية والإعفاءات الضريبية تمثل محددات أساسية ومهمة في اتخاذ القرار الاستثماري في مدينة الحسن الصناعية الأردنية ويلاحظ من الجدول رقم (٤-٨) ان المتغيرات (١، ٣) قد حصلت على أكبر قدر من التحميل على عامل الإجراءات الحكومية والتنظيمية وانها تشكل ركائز مهمة ووثيقة الصلة بهذا العامل ويستدل على ذلك من ارتفاع درجة التشبع من هذا العامل لهذه المتغيرات.

ثانياً: عامل البنية التحتية الأساسية اللازمة للإنتاج

جدول رقم (٩-٤)

البنية التحتية والأساسية اللازمة للإنتاج

تحميل المتغير على العامل	معامل كرونباخ الفا: ٠,٨١٩ معامل التباين ٩,٤%	تسلسل المتغير في الاستبانة
	بيان المتغير	
٠,٤٣٢	توافر شبكة نقل مناسبة لجميع الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية	٦
٠,٦٤٦	توافر المعلومات الكافية والدقيقة عن الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية.	٧
٠,٧٠٦	توافر خدمات مساندة وتكميلية في مدينة الحسن الصناعية مثل مكتب خدمات المستثمرين ومركز التدريب المهني ومكتب العمل.	٨
٠,٥٥٩	توافر استئجار أراضي او مباني جاهزة لقيام الصناعات المختلفة	٩
٠,٧٠٥	توافر بنية اساسية مناسبة لتركيب وتشغيل المعدات والأجهزة خلال فترة قصيرة، وخدمات الاتصالات والكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي.	١٠
٠,٤٨٥	لا توجد قيود مفروضة على تملك المشروع الصناعي للمستثمر غير الأردني.	١١

ويحتوي هذا العامل على ستة أسئلة (متغيرات) وكل هذه المتغيرات تحاول إبراز

أهمية توافر البنية التحتية من شبكات نقل وخدمات أساسية مثل الاتصالات والكهرباء

إضافة إلى توفر الخدمات المساندة في المدينة التي تقدم خدمة ملموسة وفعالية للمستثمرين، بحيث تكون عاملا مساهما في اتخاذ قرارات استثمارية في هذه المدينة .

ويتضح من الجدول رقم (٤-٩) ان هذا العامل قد حصل على أعلى قيمة لكرونباخ الفاء، بلغت ٠,٨١٩ وتدل هذه القيمة على أكبر درجة من الثبات بين العوامل الخمسة في هذه الدراسة، وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل ما بين (٠,٤٣٢ - ٠,٧٠٦) في حين شرح هذا العامل ما نسبته (٩,٤%) من التباين الكلي وهو ثالث قيمة في تفسير الاختلافات في المتغير التابع وهو قرار الاستثمار والجدول رقم (٤-٧) ، يوضح تفصيلات هذا العامل. ويتضح من هذا الجدول ان المتغيرات التي حصلت على أكبر قدر من التحميل على هذا العامل هي (١٠,٨)، ويركز هذين المتغيرين على دور الخدمات المساندة والتكميلية في خدمة المستثمرين وكذلك أهمية الخدمات الأساسية من وجهة نظر المستثمرين. حيث يقاس هذين المتغيرين تقريبا نفس المقدار من التشبع لهذا العامل وتشير هذه النتائج إلى ان مؤسسة المدن الصناعية ممثلة في مدينة الحسن الصناعية تحاول دائما وباستمرار إلى التميز في تقديم الخدمات الأساسية والتكميلية، بحيث تكون بمستوى جيد وحسب ما يأمل المستثمر ويتوقع وذلك لأن المدن الصناعية يعتمد نجاحها بشكل أساسي على قدرتها في جذب المؤسسات الاقتصادية إليها واستقطاب المستثمرين إليها، وهذا يرتبط بشكل كبير على قدرتها في الحصول على ثقة المستثمرين ورضاهم وتلبية رغباتهم وعلى كافة المستويات.

ثالثاً: عامل الأسواق والتأهيل الصناعي (QIZ) (Qualifying Industrial Zone)

جدول رقم (٤-١٠)

QIZ الأسواق والتأهيل الصناعي

تحميل المتغير على العامل	معامل كرونباخ ألفا: ٠,٧٣٤	معامل التباين ٨,٥%	تسلسل المتغير في الاستبانة
	بيان المتغير		
٠,٧٤٥	يحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية		١٢
٠,٤٠٣	للمنتجات الصناعية في مدينة الحسن الصناعية قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية		١٣
٠,٥٣٠	توافر المعارض والبرامج الجيد التي تنظمها مدينة الحسن الصناعية لترويج المنتجات الصناعية محلياً وخارجياً		١٤
٠,٦٠٧	الموقع الجغرافي لمدينة الحسن الصناعية ملائم وقريب للمنافذ التسويقية		١٥
٠,٤٥٨	توافق الاتصال بين أطراف العملية التسويقية بطريقة سهلة ومنظمة		١٦
٠,٥٢٩	ساهم اعتماد مدينة الحسن الصناعية كمنطقة صناعية مؤهلة في تعزيز وجذب الاستثمارات المختلفة		١٧
٠,٤٣٧	توفر الظروف السياسية الملائمة في ظل اتفاقية السلام مع إسرائيل ساهمت في قيام المشاريع الصناعية في مدينة الحسن الصناعية		١٨
٠,٤١٨	توجه الحكومة الأردنية نحو الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ساهم في جذب الاستثمار		١٩

يتكون هذا العامل من ثمانية متغيرات (أسئلة)، يركز مجملها على أهمية اعتماد مدينة الحسن الصناعية كأول منطقة صناعية مؤهلة في العالم من قبل الحكومة الأمريكية ويعني ذلك فتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الصناعية في مدينة الحسن المستتوفية لشروط تأهيل دخولها للأسواق الأمريكية، وتطرقت كذلك هذه المتغيرات إلى أهمية اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وما تعنيه

هذه الاتفاقيات من المساهمة في توفير أجواء ملائمة ومناخ جاذب للاستثمارات، وقد حصل هذا العامل على قيمة لكرونباخ الفا بلغت (٠,٧٣٤) وهي قيمة مقبولة حسب أدبيات هذه الدراسة وتعطي دليل على ثبات الاتساق الداخلي لمتغيرات هذا العامل وبشكل مقبول. وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل ما بين (٠,٤٠٣) و(٠,٧٤٥)، في حين شرح هذا العامل ما نسبته (٨,٥%) من التباين الكلي لمتغيرات هذه الدراسة، ويتضح من الجدول رقم (٤-١٠) ان المتغيرات ذوات التسلسل (١٢، ١٥) قد حصلت على أكبر قدر من التحميل العامل الأسواق والتأهيل الصناعي ويتعلق الأول بمقدار الاهتمام الذي يوليه المستثمرين لتوفر الأسواق الخارجية، ويركز المتغير الثاني على أهمية الموقع الجغرافي من وجهة نظر المستثمر، ويبدو أن سبب ظهور هذين المتغيرين وهي (١٢، ١٥) هو ان طموح المستثمرين في زيادة صادراتهم والوصول بها إلى الأسواق الخارجية القريبة أو البعيدة تعتبر هدفا أساسيا أمام أصحاب المشروع سواء كان قطاع عام أو خاص، إضافة الى ان اختيار موقع المشروع يدرس بشكل جيد من قبل المستثمر، بحيث يترتب على اختيار الموقع الجغرافي للمشروع نفقات التشغيل وثمان الأرض والقيمة الإيجارية ومعدلات الضرائب وغيرها من التكاليف التي تنعكس بالتالي على قدرة المشروع على المنافسة والنجاح في الأسواق العالمية التي تحكمها التجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي وأثار العولمة التي أخذت مكانها في السيطرة على اقتصاديات العالم وعلاقاته التجارية.

رابعاً: عامل القوى العاملة

جدول رقم (٤-١١)

القوى العاملة

تحميل المتغير على العامل	معامل كرونباخ الفا: ٠,٧٩٣ معامل التباين ٧.٧%	تسلسل المتغير في
	بيان المتغير	الاستبانة
٠,٦٠٨	توافر القوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية وبأعداد كافية	٢٠
٠,٥٥٢	توافر المهارات اللازمة لدى القوة العاملة لمختلف الصناعات في مدينة الحسن الصناعية.	٢١
٠,٤٥٢	انخفاض معدلات الأجور لدى القوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية	٢٢
٠,٧٥٥	انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للقوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية	٢٣
٠,٦٦٤	توافر خبرات إدارية وفنية للإشراف على المشاريع الصناعية القائمة في مدينة الحسن الصناعية	٢٤

يحتوي هذا العامل على خمسة متغيرات (اسئلة) ، وجميع هذه المتغيرات تركز

على الدور الأساسي الذي يلعبه توفر الأيدي العاملة في مجتمع مدينة الحسن ، وانخفاض معدل الأجور المقدمة لهؤلاء العمال من وجهة نظر المستثمرين في استقطاب ونمو الاستثمارات المحلية والخارجية ، إضافة إلى ما تتمتع به الكفاءات العمالية الأردنية من إنتاجية عالية وقدرة على استيعاب مستجدات التقنية والتطوير الذي يشهده كثير من الصناعات ويستدل على ذلك الطلب المتزايد على الكفاءات المحلية في المشاريع الصناعية

المختلفة، هذا وقد حصل هذا العامل على قيمة لمعامل كرونباخ الفا بلغت (٠,٧٩٣) وتعتبر قيمة جيدة ولها دلالة أكيدة على ثبات الاتساق الداخلي لهذا العامل، وتراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل ما بين (٠,٤٥٢) و(٠,٧٥٥)، ويتضح من الجدول رقم (٤-١١) ان المتغيرين رقم (٢٣، ٢٤) قد حصلا على أكبر قدر من التحميل لهذا العامل، وتركز على انخفاض معدلات أجور العاملين إضافة إلى توفر الخبرات الإدارية المطلوبة، وتشير هذه النتائج إلى ان توفر هذين المتغيرين في مجال الاستثمارات الصناعية يزيد من فرص نجاح اتخاذ قرارات استثمارية مستقبلية في المدن الصناعية.. هذا وقد شرح هذا العامل ما نسبته (٧,٧%) من التباين الكلي لجميع متغيرات الدراسة وذلك حسب ما هو مفصل في الجدول رقم (٤-١١).

خامسا: عامل العوائد والتمويل

جدول رقم (٤-١٢)

العوائد والتمويل

تحميل المتغير على العامل	معامل كرونباخ الفا: ٠,٧٨٧ معامل التباين ١٦,٤%	تسلسل المتغير في الاستبانة
	بيان المتغير	
٠,٥٢٤	بحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية لي عائدا مرتفعا	٢٥
٠,٦٦١	يحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية عوائد ربحية في مدينة الحسن الصناعية خلال فترة قصيرة.	٢٦
٠,٤٩١	يسهل الحصول على تسهيلات ائتمانية للاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية.	٢٧
٠,٤٢٧	عدم وجود قيود مفروضة على حركة رأس المال في مدينة الحسن الصناعية.	٢٨
٠,٧٤٥	أسعار الفوائد على القروض من البنوك المحلية مناسبة.	٢٩
٠,٥٠٣	سهولة الحصول على شريك ممول للاستثمار في مدينة الحسن الصناعية	٣٠

يتكون هذا العامل من ستة متغيرات (أسئلة) حيث ركز المتغيرين (٢٥، ٢٦) لهذا العامل على مساهمة العوائد المتحققة نتيجة الاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية على تحفيز وجذب استثمارات جديدة، في حين أن المتغيرات الأخرى معنية بسهولة الحصول على تسهيلات ائتمانية، وتوفير المرونة الكافية في حركة رأس المال المستثمر في مدينة الحسن الصناعية.

هذا وقد حصل هذا العامل على قيمة لمعامل كرونباخ الفا بلغت (٠,٧٨٧) وهي قيمة مقبولة وتتسجم مع الاتجاه العام المستخدم في هذه الدراسة، وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل ما بين (٠,٤٢٧) و(٠,٧٤٥) وتعتبر هذه القيم جيدة إذا ما قيست بالحد الأدنى المقبول لتحميل المتغيرات على العامل وهو (٠,٤٠)، بينما شرحت متغيرات هذا العامل مجتمعة ما نسبته (١٦,٤%) من التباين الكلي لجميع المتغيرات في هذه الاستبانة، ويلاحظ ان معامل تباين هذا العامل وهو العوائد والتمويل يمثل أعلى قيمة تباين لجميع عوامل هذه الدراسة بمعنى ان هذا العامل قد فسر أكبر نسبة من الاختلافات الكلية في العامل المعتمد وهو قرار الاستثمار في مدينة الحسن، وتعتبر هذه النسبة واقعية وموضوعية وتتسجم مع فرضيات وأدبيات هذه الدراسة، فمن المعلوم ان من أهم أهداف المستثمر لتوظيف أمواله هو تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة تعملان على استمرار المشروع وبقاؤه في مناخ المنافسة وهذا أكثر ما ينطبق على الاستثمارات الأجنبية ذات الكفاءة الاستثمارية العالية والخاضعة لحافز الربح الخاص وما يتمتع به من استخدام تقنيات وخبرات إدارية وفنية متميزة. وهذا أيضا ينطبق على الشركات الأجنبية التي تتدخل كشريك مع الشركات المحلية في البلدان المصنعة للاستثمار الأجنبي، حيث تسعى الشركات الأجنبية لتعظيم أرباحها وهذا توجه عام لكثير من التوسع في المشاريع الصناعية الذي تنفذه الشركات الاستثمارية الأجنبية (١١).

هوامش الفصل الرابع:

- 1- Marija J. Naresh/ SPSS Inc. SPSS/ Pc manual, Advanced statistics 4.0 by SPSS Inc, Printed in the USA. 1990. Page (191).
- 2-Subhash Sharma ,Applied Multivariate Techniques, New york ,1996 , P (138).
٣. حمد علي نيادي، تطبيقات ادارة الجودة الشاملة في منظمات الخدمة في دولة الامارات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد، جامعة اليرموك، ١٩٩٩، ص ٧٤.
٤. اكرم كر مول، الصناعة الأردنية في ظل اتفاقيات الشراكة الأردنية - التسويق الزراعي (مؤسسة التسويق الزراعي)، العدد ٣٠، ١٩٩٧، ص ص ٢٨-٣٣.
٥. حسين طلافحة، الفهداوي، خميس خلف. دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٦)، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، إربد - الأردن، ١٩٩٨، ص ١٠٨.
٦. محمد الخصاونة وآخرون، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية عمان، الأردن، ١٩٩٨، ص ١١٣.
٧. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، رام الله، طبعة أولى، ١٩٩٨، ص ٢٢.
٨. زياد رمضان مرجع سابق ص ٤٤.
٩. حسن ناصر، فجوة النمو وراس المال الأجنبي "حالة الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٧، ص ص ٩٦-٩٧.
١٠. حسن ناصر، مرجع سابق ص ٢٥.

الفصل الخامس
ملخص النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية من وجهة نظر المستثمرين في مدينة الحسن وإلقاء الضوء على أهمية التأهيل الصناعي لمدينة الحسن الصناعية وأثره على زيادة حجم الاستثمار في المدينة، إضافة إلى إبراز أهمية وتطور المدن الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الأردني، وقياس مدى نجاح هذه المدن في تحقيق أهدافها.

وبناء على ما تم عرضه وفي الفصول السابقة، خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

١. أظهر التحليل أن عامل الإجراءات الحكومية والتنظيمية المتضمنين التشريعات الحكومية المبسرة، وسهولة الإجراءات المتعلقة بقيام الصناعات في مدينة الحسن، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي توفرها قوانين تشجيع الاستثمار وقانون مؤسسة المدن الصناعية للمستثمرين في مدينة الحسن الصناعية وتوفر الأمن والاستقرار لدى المجتمع الأردني، تمثل عوامل مهمة ومؤثرة في جذب الاستثمارات إلى مدينة الحسن حيث حصل على نسبة موافقة بلغت ٩١%.

٢. بالرغم من أهمية البنية التحتية اللازمة لقيام الصناعات المختلفة إلا أنه كانت الإجابات من وجهة نظر المستثمرين على توفر البنية التحتية في مدينة الحسن الصناعية بنسب مقبولة لكن ليست بدرجة عالية حيث بلغت نسبة الموافقة بمعدل ٧٠%.

٣. إن اعتماد مدينة الحسن الصناعية كأول منطقة صناعية مؤهلة في العالم، يمكن لمنتجاتها المستوفية لشروط التأهيل الدخول للأسواق الأمريكية معناه من كافة الرسوم

الجمركية ولا تخضع لقبود التجارة مع الولايات المتحدة وطلب المعاملة بالمثل، لعب دوراً كبيراً ومهماً في جذب الاستثمار إلى مدينة الحسن الصناعية وخاصة الأجنبية منها وتحديداً في قطاع صناعة الملابس والمحيطات بشتى أنواعها، ويدل على ذلك أن نسبة زيادة الاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية قد ارتفعت في عام (٢٠٠٠) بنسبة ٤٠% عن حجم الاستثمارات في عام (١٩٩٩). كما استخدمت الشركات المؤهلة عمالة و بنسبه عالية بلغت ٢٥% من حجم العمالة الكلي في مدينة الحسن وتساهم بنسبة تزيد على ٤٢% من حجم الاستثمار الكلي في مدينة الحسن الصناعية، وبعد النجاح الذي قطعتة مدينة الحسن المؤهلة، عملت مؤسسة المدن الصناعية وبشكل فاعل لتنفيذ مدينة صناعية مؤهلة ثانية وهي مدينة الكرك الصناعية المؤهلة وذلك في عام ١٩٩٩، حيث استطاعت هذه المدينة في نهاية عام ١٩٩٩ م جذب استثمارات بلغت ١٨ مليون دينار أدت إلى خلق (٢٨٠٠) فرصة عمل.

٤. إن توفر الأيدي العاملة في المجتمع المحيط بمدينة الحسن الصناعية وبمعدلات أجور تعتبر نسبياً منخفضة مقارنة مع فرص العمل الأخرى، وذلك بسبب العرض الكبير من قطاع العمالة غير الماهرة سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، وخاصة من الشباب الذين يحملون شهادة الثانوية العامة فما دون، أدى إلى تشجيع استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى مدينة الحسن الصناعية، حيث عكس التحليل مدى استجابة المستثمرين بالموافقة لهذا العامل بنسبة ٦٣%، مع الإشارة إلى عدم رضى المستثمرين عن مستوى المهارة الفنية المطلوبة في بعض الصناعات التي تطلب مهارة عالية وخبرة في الإنتاج الصناعي.

٥. تعتبر مؤسسة المدن الصناعية ركيزة أساسية، وعنصراً فاعلاً في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المدن الصناعية في المملكة، وتعد نموذجاً مناسباً وناجحاً للاستثمارات الصناعية، وذلك من خلال توفيرها للبنية الأساسية اللازمة للإنتاج وما تقدمه من خدمات وحوافز مميزة لتهيئة مناخ ملائم للاستثمار في المدن الصناعية القائمة في المملكة مثل مدينة سحاب الصناعية.

التوصيات

١. المضي قدماً في توفير التشريعات الحكومية الميسرة، والعمل على تطويرها بحيث تتلاءم والتوجه نحو إعادة الهيكلة لقطاعات الاقتصاد الأردني المرتبطة مع توقيع الأردن لاتفاقيات التجارة الحرة والتوجه نحو خصخصة القطاع العام، وهذا يتطلب إعادة النظر وباستمرار بالتشريعات والإجراءات الحكومية المنظمة والمحفزة لجلب الاستثمارات العربية والأجنبية وخاصة فيما يتعلق في المدن الصناعية، التي تعتبر مناطق مؤهلة لجذب الاستثمارات المختلفة.

٢. توصي الدراسة بقيام الحكومة بدعم إنشاء مدن صناعية أخرى وزيادة مساهمتها في الإنفاق على البنية التحتية ومستلزمات الصيانة المستديمة لها، لتوفير المقومات الأساسية لنمو الصناعات المختلفة في هذه المدن، إضافة إلى التوسع في تخفيض الضرائب بهدف تشجيع أصحاب الأموال واستقطابهم للاستثمار في المدن الصناعية، نظراً لأن المدن الصناعية القائمة في المملكة ساهمت في خلق فرص عمل جيدة أدت إلى زيادة مستوى المعيشة لكثير من الأسر التي تعاني من الفقر المدقع.

٣. العمل على زيادة دور المراكز المهنية المعنية في تدريب وتأهيل الطلاب ليكونوا كوادراً فاعلة تساهم في زيادة الإنتاجية الصناعية وعلى قدر كبير من الثقافة الصناعية المطلوبة، وذلك من أجل تغطية الحاجة الماسة لبعض الصناعات التي تتطلب أيدي عمل ماهرة وقادرة على التعامل مع التقنيات الصناعية الحديثة.

٤. زيادة نشاط مؤسسة المدن الصناعية فيما يتعلق بالترويج وإقامة المعارض الصناعية لتسويق المنتجات الصناعية في المدن الصناعية، وتزويد هذه الشركات بالمعلومات الكافية والدقيقة عن فرص التسويق المتاحة.

٥. ضرورة تحسين ظروف نقل الأيدي العاملة من أماكن تواجدهم إلى مدينة الحسن الصناعية، والعمل على تسهيل التحاقهم في مراكز عملهم من خلال توفير وسائل نقل كافية ومنظمة وذلك بالتنسيق ما بين إدارة مدينة الحسن الصناعية والشركات العاملة والوصول إلى حلول جذرية تخدم العملية الإنتاجية في مدينة الحسن الصناعية.
٦. تخفيف بعض القيود المفروضة على إجراءات الإدخال المؤقت للبضائع والتخليص عليها في مدينة الحسن الصناعية توفيراً لوقت وجهد العاملين والمستثمرين.
٧. العمل على تأهيل كوادر فنية إشرافية متخصصة محلية في مدينة الحسن الصناعية للقيام بالإشراف ومتابعة المنتجات الصناعية حسب المواصفات والمعايير الدولية ليتم تسويقها إلى الأسواق الخارجية لتكون قادرة على المنافسة من حيث الجودة والسعر.

المراجع العربية

١. أبو حطب، فؤاد
صادق، آمال
والاجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.
٢. إسماعيل، محمد
محروس
اقتصاديات الصناعة والتصنيع، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،
مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٢.
٣. أكرم، كرمول
الزراعي (مؤسسة التسويق الزراعي)، العدد ٣٠، ١٩٩٧.
الأردني، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩
الصناعة الأردنية في ظل اتفاقيات الشراكة الأردنية، التسويق
الزراعي (مؤسسة التسويق الزراعي)، العدد ٣٠، ١٩٩٧.
٤. البنك المركزي
٥. حسن، حسن ناصر
الأردني، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩
فجوة النمو ورأس المال الأجنبي "حالة الأردن" رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن ١٩٩٧.
٦. رمضان، زياد
مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، كلية إدارة الأعمال - الجامعة
الأردنية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، رام الله، الطبعة الأولى،
١٩٩٨.
٧. الشركة الاستشارية
لإنشاء وصيانة المشاريع الصناعية، المرشد للاستثمار الصناعي في
الأردن، عمان، الأردن، ١٩٩٦.
٨. شوربجي، عبد الرزاق
الملا، خالد
الإحصاء الوصفي مع برامج الكمبيوتر، دار العلم للملايين، بيروت،
لبنان، ١٩٩٢.
٩. شوربجي، عبدالرزاق
لللملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
البحث العلمي واستخدام برامج الكمبيوتر الجاهزة، دار العلم
لللملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
١٠. الصرايرة، ياسين يونس،
احمد حسين
اتجاهات المستثمرين في إقليم الشمال نحو الاستثمار ومواقفه
(دراسة تحليلية)، بحث غير منشور مقدم إلى الندوة الاقتصادية
الأولى بعنوان "الاستثمار في إقليم الشمال وأفاق تطويره" والسذي
نظمتها اللجنة التحضيرية في جامعة إربد الأهلية

١١. صيام، احمد زكريا
مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
١٢. طلافحه حسين.
دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة
١٩٦٨ - ١٩٩٦، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك - إربد
الأردن، ١٩٩٨.
١٣. عبدالحميد، عبدالمطلب
السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، كلية الإدارة - أكاديمية
السادات للعلوم الإدارية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧.
١٤. غرابية، هشام عزام،
محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني،
أبحاث اليرموك، مجلد ١٣، عدد ١ب، ١٩٩٧
نضال
١٥. الفار، إبراهيم عبد
الوكيل
خطوة خطوة مع التحليل العاملي، دار قطري بن الفجاءة للنشر
والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٥.
١٦. محمد الخصاونة
وأخرون
الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان - الأردن،
١٩٩٨
١٧. الوديان، عمر محمد
قطاع الصناعة في الأردن "واقع واحتياجات"، مجلة العمل.
١٨. ويلز، اليزاجي
العوامل المؤثرة على الموقع الصناعي من خلال التنمية الاقليمية
والمحلية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد ١، العدد ٣،
١٩٩٦.
١٩. عبد الرحمن، عبد الله
محمد
التنمية الصناعية في العالم الثالث "دراسة ميدانية على منطقة الرسيل
الصناعية بسلطنة عمان، مجلة العلوم الاجتماعية.
٢٠. كمشكي، محمد صالح
عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة تجربة المنطقة الحرة بجبل

- علي، مجلة التعاون، عدد ٤٣، أيلول، ١٩٩٦.
٢١. الإدريس، مصطفى نوير،
مد بولي. الجفري، محمد
- المؤسسات الإنتاجية والقوى العاملة بها في المنطقة الصناعية بجدة،
مجلة التعاون الصناعي، العدد ٥٠، ١٩٩٢.
٢٢. آلات فتجوي ترجمة السيد
الحسيني
- التصنيع في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
١٩٨٢.
٢٣. غرفة صناعة إربد
- التقرير السنوي للصادرات من مدينة الحسن الصناعية المؤهلة،
إربد، الأردن، ٢٠٠٠.
٢٤. البنك المركزي الأردني
- التقرير السنوي، عدد تقارير (١٩٩٨-١٩٩٩)
٢٥. مريان، نادرة نوفان
- الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة
تحليلية قياسية (١٩٧٥ - ١٩٩٦)، رسالة ماجستير غير منشورة،
جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٩.
٢٦. دائرة الإحصاءات العامة
- الحسابات القومية، النشرة الإحصائية السنوية، نشرات متنوعة
(١٩٩٣ - ١٩٩٨).
٢٧. مؤسسة المدن الصناعية
- الأردنية، دليل المستثمر
٢٨. مؤسسة المدن لصناعية
- الأردنية، التقرير السنوي، إعداد مختلفة (١٩٩٨ - ١٩٩٩).
٢٩. مؤسسة المدن الصناعية
الأردنية
- قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٥
٣٠. البدري، صباح صالح
محمد
- الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن، مجلة أفاق
اقتصادية، مجلد رقم (١٩)، العدد ٧٤، ١٩٩٨.
٣١. هارون، علي احمد
- أسس الجغرافيا الاقتصادية، جامعة أسيوط، ١٩٩٥
٣٢. الحمداني، شيرين
- مؤسسة المدن الصناعية الأردنية دراسة تطبيقية للتوطن الصناعي
في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان،
الأردن، ١٩٩١.

٣٣. كلبونة، نيفين يوسف
ضريبة الدخل واثرها على الاستثمار في الأردن، (من وجهة نظر
المستثمرين)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد،
الأردن، ١٩٩٩.
٣٤. الجو مرد، اثيل عبدا
المتغيرات المؤثرة على استثمار القطاع الخاص المحلي في الأردن
(بيانات أساسية)، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن،
١٩٩٧.
٣٥. السيد، سامي
اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد
المصري، مجلة الإداري، عدد ٧٧، ١٩٩٩.
٣٦. المالكي، عبد الله.
حديث الاقتصاد. مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، عمان، الأردن،
١٩٨٨.
٣٧. النجار، سعيد
أفاق الاستثمار في الوطن العربي، بحث مقدم الى مؤتمر أفاق
الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة،
١٩٩٢.
٣٨. النيادي، حمد علي
تطبيقات ادارة الجودة الشاملة في منظمات الخدمة في دولة الامارات
العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك
، اربد، الاردن، ١٩٩٩.
٣٩. المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار
ضمان الاستثمار، العدد (٧٠) آب، ١٩٩٣.
٤٠. مأمون، حسن وموضي
الحمود
مناخ الاستثمار وأمزق التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي
للتخطيط، الكويت، ١٩٩٤.

المراجع الأجنبية

1. American –Israeli Cooperative Enterprise

<http://www.us-Israel.org/source/peace/Irbid.htm>

2. Bredo, W., the Industrial Estate, Tool for Industrialization, Sanford Research Institute. Unido, Industrial Estates in Europe & the Middle East. New York, 1, 1968.

3. Henderson J. and Fisher M, SPSS made simple, second edition. Wadsworth. (1993

<http://www.mit.gov.joleco-for.htm>.

4. Internet, Economic & Trade relationships between Jordan & Israel.

<Http://www.MIT.Gov./is-I.htm>.

Ministry of Industry And Trade In Jordan .

5. Internet, Irbid Qualifying industrial zone

6. Klak, Thomas, Distributional Impacts of the Free Zone component of structural adjustment: The Jamaican Experience, Growth & change, Vol. 27, No. 3, Summer 1996.

7. Lopez (sup2), Julio (sup 1): Mott, Tracy, Kalecki versus Keynes on the determinants of investment, review of political economy, Vol. 11. Issue 3, Jul, 1999.

8. Marija J. Norusis /SPSS Inc. SPSS/Pc Manual, Advanced statistics 4.0 by SPSS Inc, Printed in the USA. 1990

9. Qualifying industrial zone, Questions and Answers, Publication of Jordan Industrial Estates Corporation (JIEC).

10. Sabhash Sharma, Applied Multivariate Techniques, New York, 1996.

11. UNIDO The Effectiveness of Industrial estates in Developing countries (U. N public No. E. 78.11-B.13). 1978.

12. Unido, industrial Estates in Europe & the Middle East.1, 1968.

13. William H. Branson, Macroeconomic Theory And Policy, 2nd Edition ,USA ,1996 .

© Arabic Digital Library - Yamouk University



© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

الأخ المستثمر الكريم

تحية طيبة وبعد:

قبل الإجابة على محتويات هذه الاستبانة أرجو أن أوضح أن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على محددات الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية . وذلك من خلال الاطلاع على آرائكم حول العوامل التي أدت إلى اتخاذكم قرار الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية . لذا أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة بدقة وموضوعية ، علما بان محتويات هذه الاستبانة سوف يستخدم فقط لغايات البحث العلمي وسوف تعامل بكل سرية وأمانة.

مقدرا لكم تعاونكم الصادق وشاكرا لكم جهودكم في خدمة البحث العلمي

الباحث

احمد الشبول

البيانات العامة

أرجو التكرم بتعبئة البيانات المتعلقة بشركتكم فيما يلي:

غير أردني

أردني

١- عدد العاملين في الشركة :

٢- تاريخ بدء الإنتاج في الشركة :

٣- رأس المال المصرح به :

٤- القطاع الصناعي الذي استثمرت فيه:

- | | | | | | |
|--------------------------|-----------------------|--------------------------|-------------------|--------------------------|------------------|
| <input type="checkbox"/> | الصناعة الغذائية | <input type="checkbox"/> | الصناعة الدوائية | <input type="checkbox"/> | الصناعة الهندسية |
| <input type="checkbox"/> | الصناعة البلاستيكية | <input type="checkbox"/> | الصناعة الكيماوية | <input type="checkbox"/> | الصناعة النسيجية |
| <input type="checkbox"/> | صناعة الأثاث والمطابخ | <input type="checkbox"/> | الصناعة الإنشائية | <input type="checkbox"/> | الصناعات الجلدية |
| <input type="checkbox"/> | صناعة أخرى | | | | |

- أردني
 أردني عربي / مشترك
 أردني أجنبي / مشترك
 عربي أجنبي / مشترك
 أجنبي
 أردني عربي / مشترك

٦- اتجاه المبيعات

نسبة البيع للسوق المحلي %

نسبة البيع للسوق العربي %

نسبة البيع للسوق الأجنبي %

٧- فيما يلي مجموعة من العوامل التي يتوقع ان تساعد في جذب الاستثمارات وبالتالي تشجعكم على اتخاذ قرار الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية . يرجى التكرم باختيار مستوى الإجابة الذي يمثل رأيكم تجاه كل عامل.

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
الإجراءات الحكومية والتنظيمية						
١	توفر التشريعات الحكومية في مدينة الحسن الصناعية التي تسهل قيام الصناعات المختلفة.					
٢	سهولة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار في مدينة الحسن الصناعية مثل إجراءات الإدخال المؤقت للبضائع والتخليص عليها.					
٣	الإعفاءات الضريبية المتوفرة للمشاريع القائمة في مدينة الحسن الصناعية بموجب قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم ٥٩ لعام ١٩٨٥م يعتبر جانبا للاستثمار.					
٤	الإعفاءات الضريبية المتوفرة للمشاريع في مدينة الحسن الصناعية بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥م يعتبر جانبا للاستثمار.					
٥	توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني بشكل عاملا جانبا للاستثمار					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة
البنية التحتية والأساسية اللازمة للإنتاج						
٦	توافر شبكة نقل مناسبة لجميع الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية.					
٧	توافر المعلومات الكافية والدقيقة عن الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية.					
٨	توافر خدمات مساندة وتكميلية في مدينة الحسن الصناعية مثل مكتب خدمات المستثمرين ومركز التدريب المهني ومكتب العمل.					
٩	توافر استئجار أراضى أو مباني جاهزة لقيام الصناعات المختلفة					
١٠	توافر بنية أساسية مناسبة لتركيب وتشغيل المعدات والأجهزة خلال فترة قصيرة، وخدمات الاتصالات والكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي .					
١١	لا توجد قيود مفروضة على تملك المشروع الصناعي للمستثمر غير الأردني.					

QIZ : الأسواق والتأهيل الصناعي

أعلنت مدينة الحسن الصناعية كأول منطقة صناعية مؤهلة في العالم ، يمكن لمنتجاتها المستوفية لشروط التأهيل الدخول للأسواق الأمريكية، وذلك بعد أن وافقت الحكومة الأمريكية رسمياً على ذلك . وتعتبر بضائع ومنتجات المصانع المؤهلة معفاة من كافة الرسوم الجمركية ولا تخضع لقيود التجارة مع الولايات المتحدة وطلب المعاملة بالمثل .

١٢	يحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية.					
١٣	للمنتجات الصناعية في مدينة الحسن الصناعية قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية.					
١٤	توافر المعارض و البرامج الجيدة التي تنظمها مدينة الحسن الصناعية لترويج المنتجات الصناعية محلياً وخارجياً.					
١٥	الموقع الجغرافي لمدينة الحسن الصناعية ملائم وقريب للمنافذ التسويقية .					
١٦	توافر الاتصال بين أطراف العملية التسويقية بطريقة سهلة ومنتظمة.					
١٧	ساهم اعتماد مدينة الحسن الصناعية كمنطقة صناعية مؤهلة في تعزيز وجذب الاستثمارات المختلفة.					
١٨	توفر الظروف السياسية الملائمة في ظل اتفاقية السلام مع إسرائيل ساهمت في قيام المشاريع الصناعية في مدينة الحسن الصناعية.					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
١٩	توجه الحكومة الأردنية نحو الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ساهم في جذب الاستثمار.				

القوى العاملة

٢٠	توافر القوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية وبأعداد كافية.				
٢١	توافر المهارات اللازمة لدى القوة العاملة لمختلف الصناعات في مدينة الحسن الصناعية.				
٢٢	انخفاض معدلات الأجور لدى القوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية.				
٢٣	انخفاض تكاليف الخدمات المقدمة للقوى العاملة في مدينة الحسن الصناعية				
٢٤	توافر خبرات إدارية وفنية للإشراف على المشاريع الصناعية القائمة في مدينة الحسن الصناعية.				

العوائد والتمويل

٢٥	يحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية لي عائدا مرتفعا.				
٢٦	يحقق الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية عوائد ربحية في مدينة الحسن الصناعية خلال فترة قصيرة.				
٢٧	يسهل الحصول على تسهيلات ائتمانية للاستثمارات في مدينة الحسن الصناعية.				
٢٨	عدم وجود قيود مفروضة على حركة رأس المال في مدينة الحسن الصناعية.				
٢٩	أسعار الفوائد على القروض من البنوك المحلية مناسبة.				
٣٠	سهولة الحصول على شريك ممول للاستثمار في مدينة الحسن الصناعية.				

أرجو ذكر أية عوامل أخرى كان لها دور في اتخاذكم القرار الاستثماري في مدينة الحسن الصناعية.

ملحق رقم (٣-٢)

الصناعات القائمة في مدينة عمان الصناعية (حتى ١٢/٣١/١٩٩٩)

القطاع الصناعي	عدد الشركات	الاستثمار (مليون دينار)	عدد العمال	الاستثمار** على العمال
الصناعات الغذائية	٤٤	١٩٠,١	٢١٤٧	٨٨,٥
الصناعات الدوائية	٢٣	٧٩,٦	١١٤٤	٦٩,٥
هندسة (معدنية كهربائية)	٧٨	٢٠٥,٦	٢٤٨٢	٨٢,٨
بلاستيكية ومطاطية	٥٣	٧٦,٦	١٧١٧	٤٤,٦
الصناعات الكيماوية	٥٤	٨٦	١١٧٣	٧٣,٣
النسيجية والقطنية	٤٠	١١١	٢٢٣٠	٤٩,٧
الأثاث والمطابخ والأبواب	٢٩	٢٤,٤	٧٤٩	٣٢,٥
الطباعة والورق والتعبئة والتغليف	٢٦	١٢٤,٥	١٥١٧	٨٢,٠٦
الصناعات الجلدية	٩	٢,٥	٥٩	٤٢,٣
الصناعات الإنشائية	٩	١٧,٥	٢٥٤	٦٨,٨
الإجمالي	٣٦٥	٩١٨	١٣٤٧٢	٦٨,١

* المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة المدن الصناعية لعام ١٩٩٩.

** يمثل هذا المبلغ تكلفة فرصة العمل في مدينة عمان الصناعية بالالف دينار لكل عامل.

ملحق رقم (٣-٣)

الاستثمارات العربية والأجنبية والمشاركة في مدينة عمان الصناعية لعام ١٩٩٩

الاستثمار على العمال ^(١)	عدد العمال	حجم الاستثمارات (مليون دينار)	عدد الشركات	الجنسية
١٥٧	٥١٤	٨٠,٧	٣٤	الاستثمارات العربية
٣٢٦,٩	٥٢	١٧,٠٠	٣	الاستثمارات الأجنبية
٧٢,٦	١٤٦٠	١٠,٦	٣٣	الاستثمارات المحلية والعربية / مشترك
٦٠,٧	٤٩٢	٢٩,٩	١٢	الاستثمارات المحلية والأجنبية / مشترك
٧٥	٢٨٠	٢١	٢	الاستثمارات العربية والأجنبية
٢٨٩,٥	١١٥	٣٣,٣	٤	الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية
٩٨,٨	٢٩١٣	٢٨٨	٨٨	المجموع

* المصدر: التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية.

(١) يمثل هذا المبلغ تكلفة فرصة العمل في مدينة عمان الصناعية بالالف دينار لكل عامل.

ملحق رقم (٣-٤)

نسبة النمو في إجمالي الاستثمارات القائمة في مدينة عمان الصناعية بين ١٩٩٧-١٩٩٩

القطاع الصناعي	١٩٩٧ الاستثمار مليون دينار	١٩٩٨ الاستثمار مليون دينار	١٩٩٩ الاستثمار مليون دينار	نسبة النمو السنوي ٩٨-٩٩	نسبة النمو السنوي ٩٧-٩٨
الصناعات الغذائية	١١٢,٢	١٥٣,٥	١٩٠,١	%٢٣	%٣٦
الصناعات الدوائية	٥٤,٨	٥٧	٧٩,٦	%٣٩	%٤
الصناعات الهندسية	١٨٣,٢	١٩٨,٤	٢٠٥,٦	%٣	%٨
الصناعات المطاطية	٩٨,٨	٧٩,٨	٧٦,٦	%٤-	%١٩-
الصناعات الكيماوية	٦٩,٥	٩٣,٦	٨٦	%٨-	%٣٤
الصناعات النسيجية والقطنية	٩٨,٨	٩٨	١١١	%١٣	%١-
صناعات الأثاث والمطابخ	٢٥,٨	٢٢,٢	٢٤,٤	%٩	%١٣-
صناعات السورق والطباعة والتعبئة والتغليف	٨٩,٤	١٠٩,٨	١٢٤,٥	%١٣	%٢٢
الصناعات الجلدية	١,٤	٢,٧	٢,٥	%٧-	%٩٢
الصناعات الإنشائية	١٨,٥	١٩,٨	١٧,٥	%١١-	%٧
المجموع	٧٥٢,٤	٨٣٤,٨	٩١٧,٨	-	-

* المصدر: تقارير مختلفة صادرة عن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية.

نسبة النمو تم احتسابها من قبل الباحث.

ملحق رقم (٣-٥)

الاستثمارات العربية والأجنبية والمشاركة في مدينة عمان الصناعية مقارنة مع مدينة الحسن الصناعية لعام

(١٩٩٩)

الاستثمار على العمال (٢)		عدد العمال		حجم الاستثمار (مليون دينار)		عدد الشركات		الجنسية
الحسن الصناعية	عمان الصناعية	مدينة الحسن	مدينة عمان	الحسن الصناعية	عمان الصناعية	مدينة الحسن	مدينة عمان	
٨٢	١٥٧	٥١	٥١٤	٤,٢	٨٠,٧	٥	٣٤	استثمار عربي
٩	٣٢٦	١١٤٤	٥٢	١٠,٨	١٧,٠٠	٨	٣	استثمار أجنبي
٧١	٧٢	٣١٨	١٤٦٠	٢٢,٧	١٠,٦	٣	٣٣	استثمار أردني عربي مشترك
٨	٦٠	٣٩٧٣	٤٩٢	٣١	٢٩,٩	٩	١٢	استثمار أردني أجنبي مشترك
١٢	٩٣	٥٤٨٦	٢٥١٨	٦٨,٧	٢٣٣,٦	٢٥	٨٢	المجموع

* المصدر: نفس مصدر الملحق رقم (٣-٤)

(٢) يمثل هذا المبلغ تكلفة فرصة العمل في مدينة عمان الصناعية مقارنة مع مدينة الحسن الصناعية بالالف دينار

لكل عامل.

ملحق رقم (٣-٦)

الاستثمارات العربية والأجنبية المشتركة في مدينة عمان الصناعية مقارنة مع مدينة الحسن

الصناعية لعام ١٩٩٨

الاستثمار على العمال ^(٣)		عدد العمال		حجم الاستثمار (مليون دينار)		عدد الشركات		الجنسية
مدينة الحسن	مدينة عمان	مدينة الحسن	مدينة عمان	مدينة الحسن	مدينة عمان	مدينة الحسن	مدينة عمان	
١٢٨	٥٤	٤٢	٤٨٦	٥,٤	٢٦,٥	٤	٣٢	استثمار عربي
٧	٣٢٨	١٠٠٦	٥٢	٧,٢	١٧,١	٣	٣	استثمار أجنبي
٧٩	٧٣	٥٢٨	١٤٣٩	٤٢,١	١٠٥,	٧	٣٢	استثمار أردني عربي مشترك
٢٠	٥٥	١٠٧٣	٥١٥	٢٢,١	٢٨,٧	٦	١٢	استثمار أردني أجنبي مشترك
٢٨	٧١	٢٦٤٩	٢٤٩٢	٧٦,٨	١٧٨,	٢٠	٧٩	المجموع
					٢			

* المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة المدن الصناعية لعام ٩٨، ٩٩.

(٣). يمثل هذا المبلغ تكلفة فرصة العمل في مدينة عمان الصناعية مقارنة مع مدينة الحسن الصناعية بالآلاف

دينار لكل عامل.

ملحق رقم (٧-٣)

المبيعات والصادرات السنوية لمدينة عمان الصناعية مقارنة مع مدينة الحسن الصناعية لعام ١٩٩٩

الصادرات/المبيعات		الصادرات (مليون دينار)		حجم المبيعات (مليون دينار)		القطاع الصناعي
مدينة الحسن	مدينة عمان	مدينة الحسن	مدينة عمان	مدينة الحسن	مدينة عمان	
%٧٩	%٣٧,٣	٨,٢	٣٢	١٠,٤	٨٥,٨	الصناعات الهندسية
%١٠٠	%٤٣,٨	٨,٢	١٣,٦	٨,٢	٣١,١	الصناعات النسيجية
%٨٠,٥	%٦٣,٢	١٣	٣٢,٤	١٦	٥١,٣	الصناعات الكيماوية
%٧٧	%٤٨	٣	١٦	٤,١	٣٣,٣	الصناعات البلاستيكية والمطاطية
%١٠٠	٠	٢٥	٠	٢٥	١	الصناعات الجلدية
%٣٤	%٣٤,٤	٠,٣٤	٨,٣	١	٢٤	الصناعات الدوائية
-	%٣٠,٧	-	١,٢	٠,٠٠٣	٤	الصناعات الإنشائية
%١٠	%١٦,٣	٠,٥٠٠	١,١	٠,٣٦٥	٦,٦	الأثاث
-	%٤٢	٥٨,٢	١٣٣,٣	٦٥,٣	٣١٧,٦	المجموع

* المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية لعام ١٩٩٩.

النسب المئوية من عمل الباحث.

ملحق رقم (٣-٨)

التقرير السنوي عن قيمة الصادرات من مدينة الحسن الصناعية (OIZ) اربد لعام ٢٠٠٠ (مليون دولار أمريكي)

نوع السلعة المصدرة	النسبة %	أمريكا	إسرائيل	السعودية	العراق	الإمارات	متفرقة	المجموع
محبكات	٥٣%	٣٩,٧	٤٩	٠,٠١	١	٧	١,٩	٩١,٦٣
أنوية بيطرية وأسمدة	٢٣%	٠,٠٠	٠,٠٠	٤,٥	٣١,٩	٠,٥	٢,١	٣٨,٧
حقائب ومنتجات جلدية	٩%	١٥	٠,٧٨	٠,٢٤	٠,٠٠	٢١	٦,٥	١٦,١
مضخات مياه زراعية	٧%	١٣	٣,٥	٠,٣٩	٦,٧	٨٣	٣,٠	١١,٥
صناعة الذهب	٣%	٠,٠٠	٤,٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣	٤,٧
أكياس وأغطية بلاستيكية	٢%	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٥	٢,٨	٠,٠٠	٠,٥٨	٣,٣٥
متفرقة	٣%	١,٦	٤,٦	٠,٦٤	٤,٣	٠,٠٠	٦,١	٥,٩
المجموع	١٠٠%	٥٥,١٨٥	٥٧,٥٦٧	٥,٠٥	٤٦,٠٥٣	١,٨١	٦,٠٣	١٧١,٨٣٣

* المصدر: غرفة صناعة اربد - بيانات غير منشورة

١ النسبة المئوية: تم احتسابها من قبل الباحث

ملحق رقم (٣-٩)

عدد الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية في المرحلة الأولى والثانية
من عام ١٩٩١ - ١٩٩٧

عدد العمال		حجم الاستثمار مليون دينار		عدد الشركات		القطاع
مرحلة ثانية	مرحلة أولى	مرحلة ثانية	مرحلة أولى	مرحلة أولى	مرحلة ثانية	
-	٦٢٥	-	٣٥	-	١٥	الصناعات (الهندسية والكهربائية)
-	٣٣٢	-	١٦,٥	-	١٢	الصناعات الكيماوية
٢٧٤٠	٥١٣٤	-٠,٣٤	٤٦,٤	٦	١٥	الصناعات النسيجية والقطنية
-	١٦٩	-	١٣,٦	-	٩	الصناعات البلاستيكية والمطاطية
-	٥٥	-	٢,٧	-	٣	الصناعة الأثاث والمطابخ والأبواب
-	٩	-	٠,٥	-	٢	الصناعات الغذائية
-	١٣	-	١	-	١	الصناعات الدوائية
-	٦	-	٠,١	-	١	الصناعات الإنشائية
١٥٠٠	-	٧		١	-	الصناعات الجلدية
١٠٥٨٣ عشرة آلاف وخمسمائة وثلاث وثمانون عامل		١٥٦,٨ مائة وستة وخمسون مليون وثمانمائة ألف دينار		٦٥ (٦٥ شركة)		مجموع المرحلتين

المصدر : مدينة الحسن الصناعية

الاستثمارات العربية والأجنبية والمشاركة في مدينة الحسن الصناعية لعام ١٩٩١ - ١٩٩٧

ملحق رقم (٣-١٠)

المرحلة الأولى

الجنسية	عدد الشركات	النسبة	حجم الاستثمار	النسبة	عدد العمال	النسبة	الاستثمار على العمال ^(٤)
استثمار أردني	٣٥	%٦٠	٥٠,٩	%٤٤	١١٢٩	%١٨	٤٥
استثمار عربي	٥	%٩	٦,٣	%٥	٧٩	%١	٧٩
استثمار أجنبي	٦	%١٠	١٠,٦	%٩	١٢٣٦	%١٩	٨
استثمار أردني عربي مشترك	٣	%٥	٢٢,٨	%٢٠	٣١٨	%٥	٧
استثمار أردني أجنبي مشترك	٩	%١٦	٢٥,٢	%٢٢	٣٥٨١	%٥٧	٧
المجموع	٥٨	%١٠٠	١١٥,٨	%١٠٠	٦٣٤٣	%١٠٠	١٨

* المصدر: مدينة الحسن الصناعية

٤. يمثل هذا المبلغ تكلفة فرصة العمل في مدينة الحسن الصناعية بالآلاف دينار لكل عامل.

ملحق رقم (٣-١١)

الشركات المستثمرة في المرحلة الثانية حسب الجنسية والقطاع في مدينة الحسن الصناعية

الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠

القطاع	عدد الشركات	الجنسية
(٥) ألبسة، (٢) أدوية بيطرية ومبيدات زراعية	٧	استثمار أردني
(٦) ألبسة، (٢) أحذية وحقائب	٨	استثمار صيني
ألبسة	٢	استثمار أمريكي
ألبسة	١	استثمار باكستاني
ألبسة	١	استثمار هندي
(٢) ألبسة (١) حقائب	٣	استثمار أردني - أمريكي
ألبسة	١	استثمار أردني - أجنبي
ألبسة	١	استثمار أمريكي - هندي
منها (١٩) شركة في قطاع الألبسة	٢٤	المجموع

* المصدر: نفس المصدر السابق

ملحق رقم (٣-١٢)

الصناعات النسيجية والقطنية العاملة في مدينة الحسن الصناعية المرحلة الأولى والثانية

الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠

عدد العمال	حجم الاستثمار	عدد الشركات	المرحلة
٥,٣٤	٤٦,٤	١٥	المرحلة الأولى ١٩٩٧ - ١٩٩١
٢٧٤٠	٣٤	٦	المرحلة الثانية ٢٠٠٠ - ١٩٩٨
٧٨٧٤	٨٠,٤	٢١	المجموع

* المصدر: نفس المصدر السابق

ABSTRACT

Determinants of Investments In Al-Hassan Estate In Irbid

The aim of this study is to analyze factors that affect investments in Al- Hassan Industrial Estate, from the point of view of investors. The study also sheds light on the importance of Qualifying Industrial Zones in attracting investment. It also points out the role of Industrial Zones in promoting economic and social development in Jordan.

To achieve the above goals, this study used the questionnaire methodology, which was distributed to investors in Al- Hassan Estate to answer the questions regarding factors affecting investment there.

The Results of the study may be put down as follows:

- 1- The government regulations and procedures regarding Al- Hassan Industrial Zone and other tax incentives and exemptions had the greatest effect on attracting investments to Al- Hassan Industrial Estate.
- 2- The Designation of Al-Hassan Industrial Estate as the first (QIZ) Qualified Industrial Zone in the world by the (USTR) United states Trade Representative which make the products, produced in this estate eligible for duty-free entry into the United States played a major role in attracting local and foreign investors in particular.
- 3- The availability of suitable infrastructure at Al- Hassan Industrial Zone as well as the availability of cheap labor in the neighborhood of the Estate contributed a lot to increased investments.
- 4- This study recommends that the government continues in its efforts to facilitate procedures to attract new investors and offer incentives and amend current legislations for the betterment of industrial investment in Jordan.

- 5-This study recommends also improving and increasing the number of training centers to qualify the youth with professional education that responds to the current needs of Qualified Industrial Zones in Jordan.
- 6- Government in Jordan must also give more support to Industrial Estate corporation (JIEC) to expand Al- Hassan industrial Estate example in other governerates of the kingdom.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University